الرِّسالَةُ الغَرَّاءِ فِي

الأَوجُهِ الرَّاجِحَةِ في الأَداءِ

عَنِ العَشَرةِ القُرَّاءِ

ومعها: القَصِيدَةُ الحَسْنَاءُ

تلخيصًا للرسالة

تأليف

الشيخ الدكتور علي محمد توفيق النحاس

راجعها

الشيخ عبد الرازق السيد البكري

أستاذ التجويد والقراءات بالأزهر الشريف

قرظها شيخ القراء بدمشق

الشيخ كريم راجح

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الرسالة الغراء
في الأوجُه الراجِحَة في الأداء
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ/ علي بن محمد توفيق النحاس
المُجاز بالقراءات العشر

مراجعة

فضيلة الشيخ/ عبدالرازق السيد أحمد البكري

قرَّظه: فضيلة الشيخ/ كريم راجح

الناشر
مكتبة الآداب - ٤٢ ميدان الأوبرا
القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

لفضيلة الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكري «رحمه الله»
الذي راجع الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأسعد النبيين وإمام المتقين، الذى أنزل عليه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فساس به الأمة، وقادها إلى ما فيه صلاح أمر دينها ودنياها وآخرتها، وكان هذا الكتاب فيصلاً بين الحق والباطل، وبين الحلال والحرام، وبين العمَى والبصر، وبين الحياة والموت، وبين الظلمات والنور ، فكانت سياسته خير سياسة، وقيادته أعظم قيادة، لأن هذا القرآن نزل بلسان عربى مبين على نبى عربى شريف، إلى أمة عربية ممدوحة، وشُرِّفَت هذه الأمة بأن جعلها الله خير أمة أخرجت للناس.

وهذا اللسان العربى الذى نزل به هذا الكتاب الكريم مصداقًا لقول الله سبحانه وتعالى: **﴿وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾** [إبراهيم ٤:] وعلى آله وأصحابه الذين تعلموا منه كيف تكون الحياة على القرآن الكريم إقامةً، وبه اقتداءً، وإليه مرجعًا . فهوالكتاب الذى حفظه الله من التحريف والتغيير والتبديل، كما قال الله تعالى: **﴿إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون﴾** [الحجر: ٩]، فاقتدوا به، ورجعوا إليه، وقادوا مَن بعدهم ممن تبعهم من هذه الأمة، لأنه جاء بطريق التواتر.

والواجب على كل مسلم ومسلمة يُجيدون القرآن حفظًا أن يبحثوا جاهدين عمَّا تَواتر من القراءات، وعمَّا يصحُّ من الأوجه الراجحة فى التلاوة التى ثبتت عن أصول الكتب والروايات والطرق، حتى لا ينسبوا قراءةً لغير أصحابها، ولايقرءوا قراءةً بغير أصولها، وليعلموا جيدًا أن هذا البحث من فروض الكفايات.

وإنى لَسائلٌ الله عز وجل أن ينفع الإسلام والمسلمين بما دُوِّن وما أُلفَ فى هذا الكتاب العظيم، الذى احتوى على الأوجه المقدمة فى أصول القراءات من طرق: التيسير وجامع البيان للإمام الدانى، ومن طرق التحبير للإمام ابن الجزرى، رحمهما الله تعالى جزاء ما قدما لهذه الأمة.

وتَتِمةٌ للفائدة دُوِّنَ فى آخر الكتاب الخلافُ بين علماء العدِّ فى عدِّ آى القرآن الكريم كله من علم الفواصل، فذُكر فى كل سورة ما اختُلِفَ فيه من العدِّ، وقد أُهمِلَ العدُّ الحمصى

وأضيف إلى الشامى، حتى يتسنَّى للقارئ أن يقرأ قراءةً صحيحةً دون أن يخلط بين طريقٍ وآخر.

وقد اطَّلعت على هذا الكتاب والطرق التى جُمعت فيه من كتاب **«فتح الكريم»** للشيخ المتولى رحمه الله، ومن كتاب **«عَزْوُ الطرق»** له أيضًا، ومن كتاب **«النشر»** للإمام ابن الجزرى، ومن كتاب **«قواعد التحرير»** لفضيلة الشيخ محمد محمد جابر، رحم الله الجميع ونفع بعلمهم، فوجدته مستوفيًا وليس فيه نقصٌ. وإنى لسائل الله عزَّ وجلَّ أن يُفَقِّه الناس فى كتاب ربهم بهذا الكتاب العظيم الجليل والذى ألَّفه الشيخ على محمد توفيق النحاس، وقمتُ بوضع هذه المقدمة بعد أن محَّصْنا الكتاب تمحيصًا دقيقًا بعنايةٍ فائقةٍ، ونحمد الله سبحانه وتعالى أن هيأ هذا المؤلَّف لخدمة القرآن الكريم والقراءات المتواترة.

ولتعلم أيها القارئ الكريم أن ما جاء فى آخر هذا الكتاب من عدِّ الآيات ليس إلا توقيفيًا، ولو كان اجتهادًا من أحد لاستطاعوا أن يفصلوا بين الآيات حيث شاءوا، ولكن هذا التوقيف قيَّدهم فلم يتحركوا قيد أنملة عمَّا ورد.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

خادم القرآن الكريم والعلم

الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى (رحمه الله)

المصرى الشافعى شيخ مقرأة السيدة زينب بالقاهرة
والمحاضر بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر
ومعهد الدعوة والدعاة بمسجد العزيز بالله بالزيتون
والمدرس السابق بمعهد القراءات القرآنية بالأزهر

تقريظ شيخ القرّاء في دمشق
الأستاذ الشيخ كريم راجح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد..

فقد تصفحتُ الرسالةَ الغرّاء فى الأوجه المقدمة فى الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الدكتور على محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى - فوجدتها طريفة فى غايتها، جديدةً فى وجودها، دقيقةً فى علمها، جديرةً فى الاهتمام بها.

أمضى مؤلفها وقتًا غير يسير، وتعبَ فيها حتّى أصبحت بين يدى القارئ سهلة المأخذ قريبة البلوغ.

وعناية القرّاء بالوجه المقدَّم غاية فى النهاية، إلا أنها فى حقيقتها غاية فى العناية بحفظ كتاب الله والاهتمام به والاهتمام بوجوهه والمقدم منها، ليعلم الناس أن القرآن كتابٌ نال من اهتمام المسلمين بل من عزم المسلمين ما لم ينله كتاب آخر. كيف وهو الباب المفتوح العريض على الكون، وبه استخراج المكنون من وجود هذا الكون المعظم، ولا جرم كان جديراً بالعناية فى أبوابه كلها.

أرجو للمؤلف دوام التوفيق، وأن ينال كتابه وكلّ ما يكتب القبولَ عند الله وعند العلماء، إنه سميع قريب.

حُرِّر فى ٢٥/٤/٩٨م

شيخ القراء فى دمشق
كريم راجح

ختم مشيخة القراء
بدمشق ١٣٧٠هـ

تقريظ من فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف
الجامع للقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب الذى أنزل على عبده الكتاب هدًى وذكرى لأولى الألباب، وجعل أهل القرآن أهل الله وخاصته، واصطفاهم من عباده، والصلاة والسلام على مَن دلّنا على الله وبلّغنا رسالته، وجاءنا بالقرآن العظيم، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين.

وبعد: فالعلوم مختلفة، ولها درجات متفاوتة، وأرفَعها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المُسَاجَلة والمكاثرة عن أى شرف يطلبه غيرهم، ولا علم يستحق هذا الشرف وهذه الرفعة سوى علم القرآن، فهو أرفعها قدرًا وأعظمها أجرًا، وأشرفها ذكرًا، وأعلاها حُسنًا.

وقديمًا قيل: قيمة كل امرئ ما يحسنه، وقيل: الناس أبناء ما يحسنون.

هذا، فقد طلب إلىّ الأخ فى الله الشيخ: على محمد توفيق النحاس - حفظه الله ورعاه - المُجاز بالإقراء فى الديار المصرية أن أطّلع على كتابه: **«الرسالة الغراء فى الأوجه المقدمة فى الأداء عن العشرة القراء»** وعلى نظمها المُسَمّى: **«القصيدة الحسناء»** فأجبته إلى طلبه واطلعت على هذا المؤلف، فوجدته فى كتابه: العلّامة المحقق، والمجيد المدقق، والمقرئ المطلع على أوجه القراءات وطرقها التى تُعد بحق من أهم ما فى هذا الفن، ولا يتحقق هذا إلا لمن آتاه الله صبرًا على العلم، وشغفًا بحبه، وإخلاصًا لنشره، وسوف تلحظ هذا وأنت تقرؤه، وتجد أن الكاتب: الشيخ عَلِيًّا - أيده الله بحفظه - قد أحاط بمسائِلِه علمًا، واستقصاها بحثًا، وانتظمها بيانًا وفهمًا. وحَسْبُ هذه الرسالة وهذا النظم فخرًا أنهما أولُ من جمع الأوجه المقدمة فى الأداء - فيما أحسَب - تيسيرًا لهذا الفن، وتقريبًا لحفظه، وتسهيلاً لتناوله.

وإنى لأوصى العلماء وأهل العلم فى مجال هذا التخصص وفى سائر الأعصار والأمصار بقراءة هذه الرسالة ونظمِها ليفيدوا منها، وأن يُعنوا بها كل العناية، مستوعبين المباحث التى فيها بدقة وعناية ودراية، راشدين إليهما فى كل جهة وزمان، ففى ذلك الخير العميم والجزاء العظيم. وفق اللهُ الشيخَ عليًا لمزيد من الكتابة التى يخدم بها دين الله.

خادم كتاب ربه العظيم/ محمد فهد خاروف

الجامع للقراءات العشر من الشاطبية - والدرة - والطيبة - دمشق - الشام

تقريظ كتاب الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزّل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا. أما بعد:

فإن الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الشيخ الدكتور: علي بن محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى، ومد في عمره على طاعة الله - قد امتدت صحبتي لها إلى أكثر من عقد من الزمان، وما أنا إلا أقلّ طلاب هذا الفن، فكيف بالأكابر الذين أفادوا منها ولا شك. وحين صحبت أنفاس الدكتور النحاس في رسالته، ألفيت التحرير والتدقيق والإتقان. فسبحان من هداه لهذا، وسبحان من سدّده ووفقه لهذه الخدمة العظيمة لكتاب الله الكريم. ويا لها من أياد بيضاء أسداها إلى أهل القرآن منعًا للتركيب والتخليط بين الطرق في الإقراء بما ليس واردًا في الطريق، ورفعًا للوهم بما قد يلتبس فيه، وزاد إلى هذا الإحسان إحسانًا حين نظم هذه الأوجه نَظْمًا لا يُقدِّره حقّ قَدْرِه إلا من حاول النسج على منواله، فكيف وقد أضاف إلى ذلك (البيانَ المحقق فيما خالف فيه الأصبهانيُّ الأزرقَ) وهو الدرّ لو أن الدرّ يُبينِ ويُغرِب. ثم ختم بختام المسك أو مسك الختام في (بيان ما اختلف فيه عدّ الآيات). وفي هذه الطبعة الجديدة مزيد تدقيق وتمحيص وتنقيح وإضافات تُكتب بمهج القلوب لو أنه يُكتب بها. وهذا لَعَمْرِ الله إحسانٌ عظيم للعلم وأهله، وهو كما قال الأول:

تَرَكْتُ السُّرَى خَلْفِي لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ ... وَمَنْ وَجَدَ الإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدا

هُوَ الجِدُّ حَتَّى تَفْضُلَ العَيْنُ أُخْتَهَا ... وَحَتَّى يَكُونَ اليَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّدا

فجزى الله الشيخ الدكتور عليًا خير الجزاء. وما أنا بالذي يقدم للشيخ النحاسَ زينة القراء وبقية المحققين - أحسبه كذلك والله حسيبه - ولكني أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكتب بهذا العمل النفع العميم. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

علي بن محمد بن علي عطيف

مجاز في القراءات العشر

ماجستير في القراءات - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان

شيخ القراءات بأحد المسارحة، والمشرف على مكتبي الدعوة، وحلقات التحفيظ

بأحد المسارحة - جازان - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤/١٠/٦هـ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجًا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذى بلّغ ما أنزل إليه من ربه، وعبد ربه حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة موجزة فى أوجه الخلاف المشتهرة عن رواة القرّاء العشرة، تتبعت فيها بحول الله وقوته الأوجه الراجحة فى الأداء من طرق كتاب «**التيسير**» للإمام الحافظ أبى عمرو الداني للسبعة القراء وهو أصل الشاطبية. وكتاب «**تحبير التيسير**» للإمام المحقق ابن الجزرى للقراء الثلاثة وهو أصل الدُّرة. وأعنى بالوجه الراجح فى الأداء ذلك الوجه الذى قرأ به الداني أو ابن الجزري على شيخه فى كل رواية مسندة من طريق الكتابين، ورُوِيَتْ بوجهٍ أو أكثر، فكان مدار الترجيح هو السند المتصل من صاحب الكتاب إلى الراوى عن الإمام القارئ.

وقد نسى الناس عامةً كتاب «**التيسير**» للدانى وكتاب «**التحبير**» لابن الجزرى، وأصبح اعتماد المقرئين على الشاطبية والدرة وشروحهما أكبر من اعتمادهم على أصليهما.

ومع أن الإمام الشاطبى والإمام ابن الجزرى - رحمهما الله - قد اختصر كل منهما قصيدته من الأصل، وصرّحا بذلك فى الشاطبية والدرة، إلا أنهما خرجا فى بعض المواضع عن الأصل أو زادا عليه. كذلك خرج كلٌّ من الإمام الداني والإمام ابن الجزرى فى بعض المواضع عن طرق التيسير وطرق التحبير.

وقد تعرّض بعض العلماء لأوجه الخلاف من الشاطبية، وإفرادِ الأوجه الصحيحة التى تجوز بها القراءة، والأوجه التى لا تجوز بها القراءة من طرقها، منهم شيخ المحققين[1] الإمام محمد المتولى - رحمه الله - واختصر تحريراته شيخ القراء الأسبق حسن بن خلف الحسينى، بأن أفرد نَظمًا لتحريرات الشاطبية اختصره من «**فتح الكريم**» للمتولى، وجعله خاصا بالشاطبية دون أن يتعرض لأوجه الطيبة وأسماه بـ «**فتح البريّة**».

---

(١) أى فى عصرنا هذا.

إلا أن المتتبع للخلاف المَرْوِى عن الأئمة يجد أن كثيرًا من مواضع الخلاف لم تُحرر فى كتاب لأحد من العلماء، وهى تُقرَأ بالوجهين دون تحديدٍ للوجه الصحيح. واغترّ البعض بقول المحقق فى «النشر»: (وكلا الوجهين صحيح، وبهما قَرَأتُ). ولا يلزم من صحة الوجهين أن تصحَّ القراءةُ بهما جميعًا من طرق التيسير أو التحبير، وإن جازت القراءة بهما من طرق النشر الأخرى.

فمثلاً تقليل (التوراة) عن قالون لا يصحُّ من طريق التيسير، وليس من طريق ابن نشيط عن قالون المسندة فى التيسير[1]. كما أن قراءة (إبراهام) فى سورة البقرة «بالألف» طريق الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان، وليس لابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش إلا الياء كالجماعة، وهو طريق التيسير[2]. ومع ذلك نجد القرّاء يتلون (التوراة) بالوجهين؛ بالفتح والتقليل لقالون، و(إبراهام) فى سورة البقرة بالألف أو الياء لابن ذكوان، وهم معذورون فى ذلك، إذ أخذوا بالوجهين من الشاطبية فى قراءة (التوراة) لقالون وقراءة (إبراهام) لابن ذكوان فى البقرة، لأنهما ذُكرا بالوجهين فى الشاطبية دون ترجيح للوجه الصحيح الذى هو قراءة الداني بسنده فى رواية قالون ورواية ابن ذكوان فى التيسير.

وقَلَّ من العلماء من تعرَّض لمثل هذه المواضع ونبَّه عليها فى تأليف مستقل؛ اعتمادًا على أن الشاطبية تندرج طرقها تحت طرق الطيبة التى حررها كثير من العلماء.

فأحببت أن أجمع لطلبة علوم القراءات ما اشتهر من أوجه الخلاف المرويَّة عن القراء العشرة والمذكورة فى الشاطبية والدرة، وأُبيِّنُ ما تصح القراءة منها من طرق الكتابين، فهو الوجه الراجح فى الأداء، وأعنى به الوجه الذى قرأ به الداني على شيخه فى كل رواية، وأسند هذه الرواية فى التيسير عن القراء السبعة. وكذا الوجه الذى قرأ به ابن الجزرى على شيخه فى كلِّ رواية للأئمة الثلاثة المتممين للعشرة، وأسندَ هذه الرواية فى التحبير.

وقد ذكرنا آنفًا أن الداني وابن الجزري قد خرج كلٌّ منهما فى كتابه عن طريقه المسند فيه فى بعض المواضع، فكان تتبعُنَا للوجه المقدم فى الأداء من كتب الداني الأخرى، مثل: «المفردات»، و«جامع البيان»، وكذا كتاب «النشر فى القراءات العشر» للإمام ابن الجزرى.

وكان فى كتاب «قواعد التحرير لطيبة النشر» للشيخ محمد محمد جابر - رحمه الله - وكتاب

(١) النشر جـ٢، ص ٦١، ط. دار الفكر.

(٢) النشر جـ٢، ص ٢٢١.

«فتح القدير شرح تنقيح التحرير» لشيخنا الأستاذ عامر بن السيد عثمان[1] - بفضل الله سبحانه - إرشادنا للوجه الراجح فى الأداء من بين ما اشتهر من أوجه الخلاف عن الرواة.

والحاصل أن الردَّ إلى الأصل هو أفضل السبل للأمن من خلط طريقٍ بآخر، فإن ذلك حرامٌ على سبيل الرواية، أو مكروهٌ كراهة تحريم، كما حققه أهل الدراية، انظر مقدمة «عمدة العرفان فى تحرير أوجه القرآن» للإمام الأزميرى[2]. لذا، فإننا تتبعنا فى هذه الرسالة الأوجه الراجحة فى الأداء حسب السند المروى عن الأئمة فى كل رواية من طريق التيسير أو التحبير الَّذَيْن هما أصل الشاطبية والدرة، وبَيَّنَّا ماخرج فيه الداني أو الشاطبى أو ابن الجزرى عن طرقهم، حتى يلتزم القارئ بالرواية الصحيحة من طريق واحد لكل راوٍ.

فالرد إلى الأصل هو الأرجح فى الأداء، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا المعصومِين بالوحى من الرسل والأنبياء. وقد أسمينا هذا التأليف بـ «الرسالة الغرّاء فى الأوجه الراجحة فى الأداء». أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة كما نفع بأصولها، وإنى لسائل أخًا انتفع بشئ منها، أن يدعو لمحرِّرها ومصححها، إن وجد خطأ فيها أن ينبه عليه ويلتمس لمحررها عذرًا.

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أذكر الجهد الطيب الذى بذله فضيلة الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى فى تصحيح هذه الرسالة لتصبح - بإذن الله - مرجعًا وافياً فى أوجه الأداء الرّاجحة من طرق التيسير والتحبير. وقد أتبعنا الرسالة بقصيدة تُلخِّص مسائلها، وأسميناها، «القصيدة الحسناء». وإنى إذ أبرأ من حولى وقوتى، أردُّ الفضل كله لله وحده الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، وأسأله - جلت قدرته - أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه تعالى، بعيدًا عن شوائب السمعة والرياء، وأن يجعله لنا ذخراً يوم المعاد. وبالله التوفيق، وهو الهادى إلى سبيل الرشاد. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

كتبه بفضل الله وتوفيقه / على بن محمد توفيق النحاس

خادم القرآن الكريم

---

(١) كان شيخنا رحمه الله إمامًا وحجة فى علوم القراءات، وقد قرأت بين يديه بالقراءات العشر ما عدا قراءة خلف العاشر، وقد اختير رحمه الله شيخًا للمقارئ المصرية، وكان أحد الذين تولوا مراجعة مصحف المدينة فى مجمع الفهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، وتوفى فى آخر رمضان عام ١٤٠٨هـ ودُفن بالبقيع، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) «عمدة العرفان» للإمام الأزميرى ط. مكتبة الجندى بتحقيق الشيخ/ محمد محمد جابر والشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، ص٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه وأشكره، وأتوب إليه واستغفره. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ومصطفاه، الذى كان خُلُقه القرآن تلقّاه مِن لدن حكيم عليم، وبلّغه كما أنزل إليه من ربه، فتلقاه الصفوة من أصحابه وبلغوه إلى من بعدهم، يتلقاه جيل من بعد جيل حتى وصل إلينا عذباً سلسلاً. فصلوات الله وسلامه وتحياته ورحمته وبركاته على خاتم أنبيائه ورسله، وعلى صحابته ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.. فهذه هى الطبعة الثانية من كتاب **«الرسالة الغراء»** فى الأوجه الراجحة فى الأداء، الذى بيّن الوجه المختار فيما ذكر من الخلاف عن القراء العشرة ورواتهم حسب السند المروى فى كل رواية من طرق كتاب **«التيسير»** للدانى وكتاب **«التحبير»** لابن الجزري. وحينما صدرت الطبعة الأولى تلقاها وتقبلها بعض القراء بقبول حسن وعملوا بمقتضاها، وتوقف فيها البعض بدعوى أنهم لم يقرءوا من الشاطبية والدرة إلا بالأوجه كلها، وقد صَحّت عمن تلقّوها، ولا يجوز لهم تركُ ما اعتادوا عليه وألفوه؛ لأنهم بذلك يكونون قد تركوا أوجهاً قد قرءوا بها وأَقرءوا بها وعُهِدَ إليهم بها.

وأقول لهؤلاء، إن الشاطبية فى أصلها تلخيصٌ لكتاب **«التيسير»** إذ قال الإمام الشاطبى - رحمه الله -.

(وَفِى يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ)

ثم زاد عليها رحمه الله أوجهاً ليست فى التيسير فقال **(وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ)**.

فيكون ما زاد على طرق التيسير، لا يصح أن يؤخذ به من طرق الشاطبية؛ لأن طرق الشاطبية هى طرق التيسير. وإنما يؤخذ بما زاده الشاطبى على التيسير من طرق النشر بشروطه المعتبَرة، بحيث لا يُخلط بينها وبين طرق التيسير. وتأكيداً لما سبق ذكره، فإن العلماء قد حققوا بعض المواضع التى زادها الإمام الشاطبى على أصله وبيّنوا أنه لا تصح القراءة بها من طريق الشاطبية التى هى ملخص التيسير. وأذكر هنا بعض الأمثلة لذلك:

١- قال الإمام الشاطبى فى باب الإمالة: **(وَخُلْفُهُمُ فِى النَّاسِ فِى الْجَرِّ حُصِّلاَ)** وظاهر كلامه الخُلْفُ في الإمالة فى ﴿الناس﴾ المجرور عن أبى عمرو من الروايتين. والصحيح الذى

حققه العلماء هو الإمالة للدورى والفتح للسوسى. فالخلاف فيه موزع[1]، لأن الداني قد ذكر فى التيسير أن الإمالة فى ﴿الناس﴾ المجرور من طريق قراءته على أبى طاهر فى قراءة أبى عمرو - وهو طريق الرواية عن الدورى فى التيسير. فلا يجوز فيه الفتح للدورى أو الإمالة للسوسى، لأن ذلك يقتضى خلاف الطريق الذى فى التيسير.

٢- قال الإمام الشاطبى فى باب الإمالة: (وقد فخَّموا التنوين وَقفًا ورقَّقوا) وهذا يقتضى الوقف على نحو ﴿مسمًّى﴾ بالإمالة أو بالفتح لمن مذهبه الإمالة فى ذوات الياء. قال العلماء إن هذا مذهب نحوى لا أدائى لا يؤخذ به، فلا خلاف فى إمالته وقفًا كما لا خلاف فى فتحه فى الوصل مع التنوين[2].

٣- قال الإمام الشاطبى فى باب الإمالة:

وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِى (صَفاَ يَدٍ) بِخُلْفٍ وَقُلْ فِى الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِى صِلاَ

وهذا يقتضى الخلاف عن السوسى فى إمالة الراء أو فتحها وصلاً فى نحو ﴿راى القمر - راى الشمس﴾ مما اتصل بساكن. ولكن الذى حققه العلماء هو فتح الراء وصلاً. كذلك لا يجوز الإمالة فى الهمزة كما يقتضيه ظاهر النص، فلا يجوز فيه إلا فتح الراء والهمزة وصلاً عن السوسى وإمالة الراء دون الهمزة لشعبة، قال صاحب النشر عن ذلك إنه انفراد للشاطبى عن أبى بكر بالخلاف فى إمالة الهمزة وعن السوسى بالخلاف فى إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعًا، وذكر أن ذلك لا يصح من طريق الشاطبية والتيسير[3].

تلك بعض أمثلة قليلة، وإن أردت المزيد فاعلم أن هناك أمثلة أخرى حققها العلماء وذكروا أنها لا تصح من طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير مثل: إدغام ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة] لابن كثير[4]، وإبدال ﴿بارئكم﴾ فى موضعى البقرة للسوسى[5]، وإبدال همزة ﴿ائمة﴾ ياء محضة[6]، وإمالة ﴿نای﴾ للسوسى[7]، وإمالة الياء من ﴿كهيعص﴾ للسوسى، والتقليل لقالون فى الهاء والياء[8]، والخلاف فى إلحاق الياء فى ﴿كيدونى﴾ فى

---

(١) البدور الزاهرة ص٢٦ - إتحاف فضلاء البشر جا، ص٢٨٢ - التيسير ص٥٢ - النشر ج٢، ص٦٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص٧٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص٤٦، ٤٧.

(٤) (البدور الزاهرة) ص٦٠ - (النشر) ج٢، ص١٠.

(٥) (البدور الزاهرة) ص٣٢ - (النشر) جا، ص٣٩٣.

(٦) (البدور الزاهرة) ص١٣٤ - (النشر) جا، ص٣٧٨، ٣٧٩.

(٧) (البدور الزاهرة) ص١٨٩ - (النشر) ج٢، ص٤٤.

(٨) (البدور الزاهرة) ص١٩٨ - (النشر) ج٢، ص٦٧، ٦٩.

الأعراف لهشام، فإن طريقه يقتضى إلحاقها وجهاً واحداً[1]، والفتح فى ياء ﴿فبشر عبادى﴾ بالزمر للسوسى[2]، فإن طريقه لا يقتضيها ولا يجوز أن يُقرأ بها من طريقه، وذكر الإسكان لهشام فى ﴿يرضه لكم﴾ بالزمر فإنه ليس من طريق الحرز[3]، وتشديد تاءات البزى فى ﴿تمنون﴾ بآل عمران، و﴿تفكهون﴾ بالواقعة[4]، والقصر فى ﴿انفا﴾ للبزى فى القتال[5]، والخلاف فى التاء أو الياء فى ﴿لينذر﴾ بالأحقاف للبزى أيضا[6]، والصحيح التاء. والخلاف فى ضم التاء فى ﴿هيت لك﴾ بيوسف عن هشام، فهو خروج عن طريقه، وليس له إلا فتح التاء[7]، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

وقد ذكر العلماء فى هذه الأمثلة وغيرها أن الشاطبى رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذى هو أصله. وأن ما ذكره ليس من طريق التيسير وإنما هو من طرق أخرى ليست فى التيسير، فلا ينبغى أن يقرأ به من طريق الشاطبية، لأن أصل طريقها هى طرق التيسير.

إذن قد وضع لنا العلماء ميزانًا صحيحًا للقراءة؛ فإن ما خرج فيه الشاطبى عن طرق التيسير لا يُقرأ به من طرق الشاطبية، وكان ينبغى أن يُطَبَّق هذا الميزان على كل مواضع الخلاف. ولكنى لم أجد فيما أعلم، إلا ما ذكرت، وبقى كثير من مواضع الخلاف لم تحقق، فصارت تُقرأ بالخلاف المذكور من الشاطبية دون أن يُمحَّص الخلاف فيها.

لهذا كان هذا التأليف تَتِمَّةً لتحقيق هؤلاء العلماء، حتى لا يتم خلط طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير نفسها بالطرق الأخرى الزائدة عنها والتى زادها الشاطبى - رحمه الله.

وأحسب أن الإمام الشاطبى - رحمه الله - لم يغفل هذه الدقائق، فقد ذكر - رحمه الله - فى باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة عن ورش:

(وقل ألِفًا عن أهل مصر تبدَّلَتْ لورشٍ وفى بغداد يُرْوَى مُسَهَّلا)

---

(١) (البدور الزاهرة) ص١٢٧ - (النشر) جـ٢، ص١٨٤، ١٨٥.

(٢) (البدور الزاهرة) ص٢٧٥ - (النشر) جـ٢، ص١٨٩.

(٣) (البدور الزاهرة) ص٢٧٤ - (النشر) جـ١، ص٣٠٨.

(٤) (البدور الزاهرة) ص٧٠، ٣١٢ - (النشر) جـ٢، ص٢٣٥.

(٥) (البدور الزاهرة) ص٢٩٧ - (النشر) جـ٢، ص٣٧٤.

(٦) (البدور الزاهرة) ص٢٩٤ - (النشر) جـ٢، ص٣٧٣.

(٧) (البدور الزاهرة) ص١٦١ - (النشر) جـ٢، ص٢٩٤، ٢٩٥.

ومعنى كلامه رحمه الله أن طريق التيسير عن ورش وهو عن أهل مصر يقتضى إبدال الهمزة الثانية من نحو ﴿ءانذرتهم﴾ ألفا، أما تسهيل الثانية فهو رواية البغداديين عن ورش، وهى ليست من طرق التيسير. فالأخذ بالوجهين معًا لورش من طريق الشاطبية والتيسير خطأ، وهو خلطُ طريقٍ بطريق، وهذا لا يجوز روايةً ولا أداءً. كما أن علماءنا - رحمهم الله - لم يغفلوا عن ذلك، فلقد كنت أقرا بين يدى أستاذنا الشيخ عامر بن السيد عثمان - رحمه الله - برواية خلف عن حمزة سورة النجم، ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا﴾، وقفت على (شيئا) بالإبدال والإدغام ﴿شيّا﴾، فردَّ على هذا الوجه وقال: بل اقرءه بالنقل ﴿شَيَا﴾.، ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا﴾ وقفت أيضًا بالإبدال والإدغام، فرده على وقال: بل اقرءه بالنقل ﴿شَيَا﴾. وعجبت من ذلك، لأن الكتب مُطبِّقة على جواز الوجهين لخلف عن حمزة فى الوقف على ﴿شيئا﴾. وكان هذا أول خيطٍ جعلنى أتتبع مواضع الخلاف فى الشاطبية، فوجدت أن الداني - رحمه الله - قد قرأ على أبى الحسن فى رواية خلف عن حمزة بالنقل، ولم يقرأ بالإبدال والإدغام إلا على أبى الفتح. وهذا يقتضى أن يكون طريق الرواية عن خلف عن حمزة من التيسير هو النقل فى ﴿شيئا﴾ وقفًا. وطريق الرواية عن خلاد وهو من قراءة الداني على أبى الفتح يقتضى الإبدال والإدغام وقفًا. ومن هنا علمت لماذا أمرنى الشيخ - رحمه الله - بالنقل، وردَّ علىّ الإبدالَ والإدغام ... ثم بقيتُ مدةً طويلة أبحث مواطن الخلاف أحققها من طرق الداني فى التيسير وطرق ابن الجزرى فى التحبير.

وقد كنت أرجو أن أعرض ما كتبتُه وما حقَّقته على شيخى الأستاذ عامر بن السيد عثمان، ولكن حالت بيننا الأسفار وبُعد الديار ثم توفى - رحمة الله - ولم أعرض عليه شيئًا من ذلك. فعرضت ما حققته على شيخى الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - فسُرَّ به سرورًا عظيمًا وأقرَّه، وقال: ذلك الذى ينبغى أن يؤخذ به، وأمرنى أن أقرأ بين يديه القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر المتواترة من طرق التيسير والتحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة على هذه الأوجه الراجحة فى الأداء، بل أسَرَّ الشيخ إلىَّ بشىء آخر، وشدَّد فيه، وهو أنه طلب منى تنقيح كتاب البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضى - رحمه الله - على هذه الأوجه الراجحة، ليكون ذلك تيسيرًا على المبتدئين حتى يلتزموا بطريقٍ واحدٍ فلا تتشعب بهم الطرق. وإنى لأرجو أن ييسر الله ذلك إن شاء الله تعالى.

همسةٌ أخيرة أهمس بها فى أذن الذين يعترضون على هذه الأوجه، أقول لهم: لو أن راويًا

من رواة الأحاديث - أسند حديثين إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - ثم اتضح أنه قلبَ الإسنادَ فأسند الحديث الأول بسند لا يصح إلا للحديث الثانى وأسند الحديث الثانى بسند لا يصح إلا للحديث الأول، إذًا لتعرَّض لانتقاد شديد من علماء الحديث ولردُّوا عليه الإسناد - بل ردُّوا عليه الحديثين لعدم صحة السند بسبب خلط طريقٍ بآخر. وقصة اختبار علماء بغداد للإمام البخارى معروفةٌ مشهورة؛ إذ عمدوا إلى جعل متن كل حديث إلى إسناد لا يُرْوَى به حتى عَدُّوا مائة حديث - فكان يقول فى كل مرة يُعرض عليه الحديث: لا أعرفه، ثم صَحَّح لهم الأسانيد بأن أسند لكل متن من المتون إسنادَه الذى ينبغى أن يُروى به، فأقرُّوا له بالحفظ ودانوا له بالفضل. أقول: إذا كان هذا هو شأن الإسناد وخطورته، وإذا كان علماء الحديث يعتنون به كلَّ هذه العناية، أفلا يكون الإسناد فى رواية كتاب الله تعالى أشد ضرورة وأعظم خطرًا. فإن خلط الطرق بعضها ببعض ينسب القراءة لغير من تحملها روايةً، لذلك كانت عنايةُ العلماء بتحرير الطرق والروايات فى قراءة كتاب الله من أعظم وأدق ما يُكتَب فى علوم القراءات. وحَسْبُك فى ذلك متنُ فتح الكريم ومتن عَزْوُ الطرق للإمام المتولى - رحمه الله - ومتن التحرير للشيخ محمد جابر - رحمه الله - وهى تحريرات لطرق طيبة النشر للإمام ابن الجزرى.

وإنى لأرجو بهذا التحرير لأوجه الشاطبية والدرة أن أكون قد أسهمت بشىء فى هذا العلم العزيز حتى يتم التيسير على طلاب القراءات. لقد هالنى بعض ما قرأت من تشعب الأوجه التى أخذها بعض العلماء من شروح الشاطبية وعدوها من طرقها، مثل ما ذكروه من أوجه قراءة قوله تعالى: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وأعتدنا للكفرين عذابا مهينا﴾ فعدُّوا لورش أربعة وعشرين وجهًا تأتى من ضرب وَجْهَىْ الطول والتوسط فى ﴿شيئا﴾ فى وَجْهَىْ الفتح والتقليل فى ﴿القربى﴾ فتكون أربعة، تضرب فى وَجْهَىْ التقليل والفتح فى ﴿الجار﴾ فتكون ثمانية، ثم تضرب فى ثلاثة أوجه ﴿ما ءاتاهم﴾ وهى التوسط والطول والقصر، فتكون أربعة وعشرين وجها.

إن الطالب المبتدىء لا يتحمل أداء كل هذه الأوجه، كما أنها لا تؤخذ من أصل الشاطبية وهو التيسير، فالتيسير لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا وهو التوسط فى ﴿شيئا﴾ مع تقليل ﴿القربى﴾ وتقليل ﴿الجار﴾ والتوسط فى ﴿ما ءاتاهم﴾. وباقى الأوجه صحيحة فى نفسها، ولكنها لا تؤخذ من طريق الشاطبية الذى هو طريق التيسير، بل تؤخذ من طرق النشر، ناهيك عن عشرات الأوجه فى ﴿ءالـــٰـٔـن﴾ موضعى يونس.

إن ما زاده الإمام الشاطبى على التيسير، لم يُلزمنا به، ولا ينبغى لنا أن نلزم الطالبَ

المبتدئ فى دراسة القراءات به، وإنما علينا أن نسلك الطريق الأصلى الذى اعتمد عليه الشاطبى فى كل رواية وهو طريق التيسير، حتى إذا أتقن القراءات من طريقٍ واحد لكل رواية، دفعنا إليه الطيبة وتحريراتها فى مرحلة لاحقه، وسيكون من بينها ما زاده الشاطبى على أصله.

فإن كنتُ قد أصبت فيما كتبتُ، فلِلّهِ الحمدُ والمِنّةِ، وإن أكُن أخطأتُ فى ذلك فالتمسُ ممن يجد فى كتابى خطأً أن يُصلحه وأن ينبّه عليه كما قال الإمام الشاطبى - رحمه الله -.

وَإنْ كَانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ   مِنَ الحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلاَ

أسال اللهَ تعالى أن ينفعنا بما علّمنا، وأن يرشدنا إلى الحق وإلى طريق مستقيم.
وأن يباعد بيننا وبين الرياء والسمعة، إنه ولىُّ ذلك والقادر عليه.
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أشرف خلق الله أجمعين.

كتبه
على محمد توفيق النحاس
المجاز بالقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سند روايتى للقرآن العظيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه اجمعين. أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى على بن محمد توفيق النحاس: هذه طرق إسناد روايتى للقرآن العظيم:

١- قرأتُ القرآنَ العظيم بالقراءات العشر المتواترة من طريق كتابَىْ «التيسير» و«التحبير» اللذين هما أصلا الشاطبية والدرة، وعلى الأوجه المقدمة فى الأداء من طرق الكتابين على شيخى الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكرى عن شيخه محمد سليم جبيل عن شيخه إبراهيم سعيد عن الشيخ محمد محمد العنانى عن الشيخ حسن الجريسى عن الشيخ محمد المتولى شيخ الإقراء. وقرأ الشيخ المتولى على الشيخ أحمد الدرى التهامى عن الشيخ أحمد سلمونه عن السيد إبراهيم العبيدى عن الشيخ عبد الرحمن الأجهورى عن الشيخ أبي السماح البقرى عن الشيخ محمد بن القاسم البقرى الكبير عن الشيخ عبد الرحمن اليمنى عن والده الشيخ شحاذه اليمنى عن الشيخ أحمد الطبلاوى عن شيخ الإسلام زكريا الأنصارى عن الشيخ الرضوان العقبى، وكذا عن الشيخ أبى الطاهر إبراهيم العقيلى الشهير بالنويرى. وقرأ العقبى والنويرى على شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن محمد (ابن الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ) وأسانيده متصلة إلى القراء العشرة ومنهم إلى النبى - صلى الله عليه وسلم.

٢- كما قرأتُ القرآن العظيم على شيخى عبد الرازق البكرى المذكور، وقرأ هو على شيخه أحمد عبد المنعم الأشمونى، وهو على العلامه الشيخ أحمد الزيات، وهو على الشيخ عبد الفتاح الهنيدى، وهو على الإمام الشيخ محمد المتولى الذي تقدَّم سنده.

٣- كما قرأت على شيخ الإقراء الأستاذ عامر بن السيد عثمان، عن شيخه همام قطب، عن الشيخ على سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ حسن الجريسى، عن الإمام المتولى. كما قرأ شيخى الأستاذ عامر المذكور على الشيخ على سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ الجريسى، عن الشيخ محمد المتولى، وقد تقدم سنده.

٤- كما أجازنى والدى الشيخ محمد توفيق النحاس - رحمه الله - بالقرآن العظيم بسنده عن شيخه محمد بخيت المطيعى مفتى مصر فى عصرِه، عن أبى عبد الله بن أحمد عليش المالكى الأزهرى، عن شيخه محمد الأمير الصغير، عن والده وشيخه محمد الأمير الكبير صاحب الثبت الشهير، عن الإمام محمد الحسن السمنودى عن شيخه نور الدين على الرميلى المالكى، عن الشيخ محمد القاسم البقرى الكبير، عن الشيخ عبدالرحمن اليمنى، عن والده الشيخ شحاذه اليمنى، عن الشيخ أحمد الطبلاوى، عن الشيخ زكريا الأنصارى، عن العلامة النويرى، عن الإمام محمد الجزرى، وهذا من أعلى الأسانيد اليوم، إذ بينى وبين ابن الجزرى ثلاثة عشر شيخًا. والله أعلم.

«فصل»

التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه

كتاب «التيسير» ألفه الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في القراءات السبع، وضمَّنه من الروايات ما اشتهر على نحوٍ من الإيجاز بطريقٍ واحد لكل رواية.

والإمام الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموى مولاهم القرطبى، الإمام العَلَم، المعروف في زمانه بابن الصَّيْرَفِىّ. سُمِّى «الدانى» لنزوله بدانية بالأندلس. وُلد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٣٧١هـ)، وقرأ بالروايات على أئمة أربعة، وهم شيوخه الذين أسند إليهم طرقه في التيسير:

١- خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصرى: أخذ عنه الداني رواية ورش. توفى عام اثنين وأربعمائة ٤٠٢هـ.

٢- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبى، وكان من كبار المقرئين بمصر. روى عنه الداني في التيسير رواية حفص عن عاصم، ورواية خلف عن حمزة. توفى بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ٣٩٩هـ.

٣- أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصى المقرئ الضرير: توفى بمصر سنة إحدى وأربعمائة ٤٠١هـ. روى عنه الداني روايات قالون وقنبل والسوسى وهشام وشعبة وخلاد، وقراءة الكسائى برواية أبى الحارث، ورواية الدورى.

٤- عبد العزيز بن جعفر، ويعرف بأبى القاسم الفارسى أو ابن أبى غسان: قرأ عليه الداني روايات البزى عن ابن كثير، والدورى عن أبى عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر. وتوفى عام ٤١٢هـ.

وكان أبو عمرو الداني أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره، وكان جيد الضبط والحفظ، مالكيًا، مُجابَ الدعوة. وتوفى في (دانية) عام أربع وأربعين وأربعمائة، وله مؤلفات عديدة في علوم القرآن، أشهرها كتاب التيسير[1]. ولم يكن في عصره ولا بعده من المغاربة من يضاهيه في قوة حفظه وحسن تحقيقه.

---

(١) له (المفردات) أيضًا، وجامع البيان. وفى الرسم كتاب (المقنع)، وهو من أشهر كتب الرسم التى يعتمد عليها، وله في نقط المصحف كتاب (المُحْكَم).

«فصل»

التعريف بالشاطبية ومؤلفها

الشاطبية هى قصيدة «حِرزُ الأمانى ووجه التهانى» ألفها الإمام الشاطبى اختصارًا لكتاب (التيسير) للدانى، وزاد عليه بعض الأوجه التى ليست من طرقه.

والإمام الشاطبى هو: أبو محمد وأبو القاسم - القاسم بن فِيرُّهْ بن خلف بن أحمد الرُّعَيْنى الشاطبى، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ٥٣٨هـ، بشاطبة بالأندلس، وأتقن القراءات بالمغرب، ثم استوطن مصر، فألف قصيدته الشهيرة «حرز الأمانى»، كما ألف «عقيلة أتراب القصائد» فى الرسم، وأبدع فيهما وأوجز. ولقد انتهت إليه رئاسةِ الإقراء بمصر، وذاع صيته بعد أن أصبح عَلّامة منقطع النظير، وكان موصوفًا بالعبادة والزهد. وتوفى عام (٥٩٠هـ) تسعين وخمسمائة هجرية، ودفن بجوار جبل المقطم بالقاهرة.

«فصل»

التعريف «بتحبير التيسير» و «الدرة» ومؤلفهما

● «تحبير التيسير» ألفه المحقق ابن الجزرى، زاد فيه على التيسير قراءات الأئمة أبى جعفر ويعقوب وخلف من طريقٍ واحد لكل رواية، فكان متممًا للقراءات العشر. ثم اختصر التحبيرَ فى قصيدته «الدُّرَّة المُضِيَّة» على وزن الشاطبية ورَوِيِّها. والإمام ابن الجزرى هو شيخ المقرئين وإمام المحققين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزرى. وُلد بدمشق عام واحد وخمسين وسبعمائة ٧٥١هـ، ورحل فى طلب القراءات إلى المدينة ومصر، وجمع ما صح عنده من القراءات فى مؤلفه الفريد «النشر فى القراءات العشر» من زهاء ألف طريق صحيح. ألفه بالمدينة فى أخريات حياته، ثم ذهب إلى شيراز فتوفى بها عام ثلاثة وثلاثين وثمانمائة ٨٣٣هـ، ودُفن بدار القرآن التى أنشأها بعد أن ترك ثروة ضخمة فى تحقيق القراءات والروايات والطرق وعلوم القرآن والحديث، وهو الذى يُطلق عليه (المحقق) فى أشهر كتب القراءات من بعده.

وقد روى المحقق ابن الجزرى عن القراء الثلاثة فى التحبير بسند متصل لكل رواية؛ ففى رواية ابن وردان: اختار طريقَ الشطوى عن ابن هارون، وهو من كتابَىْ «الموضح» و«المفتاح» لابن خيرون العطار. وفى رواية ابن جماز: قرأ بها من «المستنير» من طريق ابن سوار عن الشرمقانى. وفى رواية رويس عن يعقوب: قرأ بها من «الإرشاد» لأبى العز من طريق الواسطى عن الحمامى. وفى رواية روح عن يعقوب: من «المستنير» لابن سوار بطريق المسافر بن أبى الطيب. وفى رواية إسحاق عن خلف: قرأ بها من «كفاية» سبط الخياط عن السوسنجردى. وفى رواية إدريس: من طريق المطوعى من كتاب «المبهج» لسبط الخياط، ومن طريق القطيعى من «الكفاية» فى القراءات الست.

«فصل»

نهج الكتاب
في اختيار الوجه الراجح في الأداء

مدارُنا في اختيار الوجه الراجح في الأداء فيما وردَ فيه الخلاف على تتبع السند الذى قرأ به الداني على شيخه في الطريق الذى أسنده في تلك الرواية في التيسير، وكذا سند ابن الجزرى في الطريق المسندة في التحبير. وبيَّنَّا المواضع التى خرج فيها كل من الداني وابن الجزرى عن طُرقهما، وكذا ما زاده أو خرج به الشاطبى عن طريق التيسير ثم نردُّ الرواية إلى أصلها.

فمدارُنا تتبع السند وعدم الخروج عنه. ونستثنى من ذلك إذا كان الناقل منفردًا بهذه الرواية دون سائر الناس، فنعتدُّ برواية الجمهور، فمثلاً نقل الشطوى عن ابن هارون في الطريق المسندة في التحبير في رواية ابن وردان: ﴿لا يُخْرِجُ إلا نكدًا﴾ بضم الياء وكسر الراء. وكذلك انفرد في التوبة بقراءة: ﴿سُقاة الحاج وَعَمَرَةَ المسجد﴾ بضم السين وحذف الياء من (سقاية)، وكذا فتح العين وحذف الألف من (عمارة). وهذا الطريق وإن كان طريق التحبير الذى أسنده ابن الجزرى فيه، إلا أنه انفرادةٌ خالفَ فيها سائر الناس، لذا لم يذكره في «الطيِّبة» ولم يعوّل عليه، فلم نعتبره راجحًا في الأداء، وإنما اعتبرنا رواية الجمهور: (سقاية) و(عمارة) في التوبة، و(لا يَخْرُجُ) بفتح الياء وضم الراء في سورة الأعراف.

«فصل»

تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز

اعلم أن ما نُسب إلى الإمام فهو **قراءةٌ**، وما نُسب إلى الآخذين عنه ولو بواسطة فهو **روايةٌ**. وما نُسب إلى من أخذ عن الرواة فهو **طريقٌ** وإن سَفَلَ. والواجب على القارئ أن يتحرى الطريق الذى يقرأ به عن الراوى عن الإمام، ولا يجوز له خلطُ طريقٍ بآخر، فلو أخلَّ بذلك كان قد أخلَّ بالنقل الصحيح، وهذا يُعرف **بالخلاف الواجب**.

مثال ذلك: رواية قالون ﴿لأَهَبَ لكِ﴾ بمريم بالهمز أو بالياء، فالياء من طريق الحلوانى، ولغير أبى الفتح الذى روىَ الهمز من طريق أبى نشيط. فمَن قرأ بطريق التيسير يلتزم طريقَ أبى الفتح عن أبى نشيط، وهو الهمز فى ﴿أَهَبَ﴾، ولا تجوز له القراءة بالياء، لأن أبا الفتح رواها بالهمز عن أبى نشيط، ولو فعل ذلك لخلط أحد الطريقين بالآخر[1].

أما **خلاف الأوجُه** الذى يخيَّر فيه القارئ؛ كالوقف على عارض السكون بالطول أو التوسط أو القصر ونحوه، فهو **خلاف جائز**، ولا حرج على القارئ أن يأتى بأىٍّ من تلك الأوجه على سبيل التخيير.

---

(١) (التيسير) لأبى عمرو الداني ص١٤٨، ط. دار الكتاب العربى. و(النشر) جـ٢، ص٣١٧. و(المفردات) ص٤٢، ط. دار القرآن.

«فصل»

بيان الإسناد إلى القراء السبعة من «التيسير» بقراءة الداني على شيوخه وهو الإسناد الذي نأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة نافع: قرأ برواية **قالون** على شيخه أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عمر عن ابن بُويان عن ابن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون. وقرأ برواية **ورش** على خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي عن إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

٢- قراءة ابن كثير: قرأ برواية **البزي** على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي. وقرأ برواية **قنبل** على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد عن قنبل.

٣- قراءة أبي عمرو: قرأ برواية **الدوري** على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزَعراء عن الدوري. ومن رواية **السوسي**، قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أبي عمران موسى بن جرير عن السوسي[١].

٤- قراءة ابن عامر: قرأ برواية **هشام** على أبي الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن ابن عِبْدَان عن الحلواني عن هشام. ومن رواية **ابن ذكوان** قرأ بها على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

٥- قراءة عاصم: من رواية **شعبة** قرأ بها على فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن يوسف بن يعقوب الواسطي عن شعيب الصريفيني عن يحيى بن آدم عن شعبة[٢]. ومن رواية **حفص** قرأ بها على أبي الحسن طاهر بن

---

(١) وذكر فيها أنه قرأ على شيخه أبي الفتح بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وبإدغامه، فدل ذلك على صحة الوجهين عن السوسي، الإدغام أو الإظهار.

غلبون، وقرأ ابن غلبون على محمد بن صالح الهاشمى عن الأشنانى عن عبيد بن الصباح عن حفص.

٦- **قراءة حمزة:** قرأ **برواية خلف** على أبى الحسن طاهر بن غلبون عن الجِرتكى عن ابن بويان عن إدريس بن عبد الكريم (قبل أن يُقرىءَ باختيار خلف) عن خلف. ومن **رواية خلاد**، قرأ بها على أبى الفتح فارس عن عبد الله بن الحسين عن ابن شَنَبُوذ عن ابن شاذان عن خلاد.

٧- **قراءة الكسائى:** من **رواية أبى الحارث** قرأ بها على أبى الفتح فارس بن أحمد عن عبد الباقى بن الحسن عن زيد بن على عن أحمد البَطِّى عن محمد بن يحيى المعروف بالكسائى الصغير عن أبى الحارث.

ومن **رواية الدورى** قرأ بها على أبى الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن ابن الجُلَندَى المَوْصِلِى عن جعفر بن محمد عن الدورى[1].

---

(١) وذكر طريقًا آخر، عن فارس بن احمد عن عبد الله بن الحسين عن أحمد بن يوسف القَافُلانى عن الصريفنى عن يحيى بن آدم عن أبى بكر (شعبة) عن عاصم.

(٢) انظر الإسناد المتقدم فى كتاب التيسير للإمام أبى عمرو الدانى. ط دار الكتاب العربى، من ص١٠ إلى ص١٦.

«فصل»

بيان الإسناد في تحبير التيسير بقراءة ابن الجزري على شيوخه وهو الإسناد الذي نأخذ به في مواضع الخلاف

١- **قراءة أبي جعفر:** قرأ بها من رواية ابن وردان على أبي عبد الله النحوي عن محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري على الكمال إبراهيم التميمي على أبي اليمن الكندي عن ابن خيرون العطار البغدادي عن عبد السيد بن عتاب عن أبي طاهر الحلبي عن أبي الفرج الشطوي عن أبي بكر بن هارون عن الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان.

ومن رواية ابن جماز قرأ بها على أبي عبد الله محمد الحنفي عن محمد الصائغ عن أبي إسحاق بن فارس عن أبي اليُمن عن سبط الخياط عن أبي طاهر بن سوار عن الحسن بن أبي الفضل الِشرمقاني عن أبي بكر الأصفهاني عن الخرقي عن محمد بن جعفر الأشناني عن ابن شاكر عن أبي سهل الطيّان عن أبي عمران البزاز عن ابن رزين عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز. وهي في كتاب الموضح لابن خيرون في رواية ابن وردان، وفي المستنير لابن سوار في رواية ابن جماز.

٢- **قراءة يعقوب:** قرأ برواية رويس على عبد الرحمن البغدادي عن محمد بن أحمد المصري عن إبراهيم بن أحمد الإسكندري عن زيد بن الحسن عن عبد الله بن على البغدادي عن أبي العز القلانسي عن الواسطي عن الحمامي عن النخّاس عن التّمّار عن رويس. وقرأ برواية روح على محمد بن أحمد عن أبي عبد الله الصائغ عن أبي إسحاق الدمشقي عن زيد بن الحسن عن محمد بن على عن أبي طاهر بن سوار عن أبي القاسم المسافر بن أبي الطيب البصري عن ابن خشنام عن أبي العباس التيمي عن ابن وهب عن روح. وهي في الإرشاد لأبي العز في رواية رُوَيس وفي المستنير لابن سوار في رواية روح.

٣- **قراءة خلف العاشر من رواية إسحق:** قرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الخالق المصري عن الكمال بن فارس عن زيد بن الحسن عن هبة الله أحمد بن الطبري عن أبي بكر الخياط عن أبي الحسين السوسنجردي عن أبي عمر الطوسي عن إسحاق

الوراق عن خلف. ومن رواية إدريس قرأ بها على عبد الرحمن الواسطى عن محمد بن عبد الخالق المعدل عن إبراهيم بن أحمد عن أبى اليمن عن أبى محمد سبط الخياط، وقرأ بها على الإمامين الجليلين؛ الشريف عبد القاهر العباسى وأبى المعالى ثابت البقال. وقرأ عبد القاهر على المطوعى، وقرأ أبو المعالى على القاضى أبى العلاء الواسطى. وقرأ الواسطى بها من الكتاب على القطيعى. وقرأ كل من المطوعى، والقطيعى، على إدريس عن خلف[1]. وهي في المبهج من طريق المطوعى، وفي كفاية السبط من طريق القطيعي.

(١) انظر الإسناد المتقدم فى كتاب تحبير التيسير للإمام ابن الجزرى ط. دار الكتب العربية لبنان من ص٣٢ إلى ص٣٧.

«الباب الأول»

بيان الخلاف عن الرواة في مسائل الأصول، والراجح منها في الأداء

«فصل» في الاستعاذة، وفيها مسائل

١- ذكر الداني في التيسير أن المستعمَل عند الحذّاق من أهل الأداء في **لفظها** هو ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾، دون غيره؛ لموافقة الكتاب والسنة، ثم قال: «وبذلك قرأت وبذلك آخذُ». وقال المحقق في النشر: «إن دعوى الإجماع على هذا اللفظ دون غيره مشكلة، والظاهر أنه المختار؛ فقد ورد هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص». ثم قال: «ولا ينبغي أن يُعدل عمّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن مُتَّبِعون لا مُبتدعون». وقال الجعبري في شرح الشاطبية عند قوله:

.... وإن تَزِدْ لربك تنزيهًا فلستَ مُجَهَّلا

«هذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقيَّدة بالرواية». ونقول: إنه مع ثبوت الزيادة على تلك الصيغة، فالأوْلى الاقتصار على لفظها الوارد في سورة النحل؛ إذ بها قرأ الداني ورجّحها، فهو الوجه المقدَّم في الأداء[1].

٢- ذكر الداني أنه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في **الجهر** بالإستعاذة؛ إلا ما رواه عن حمزة أنه كان يجهر بها أوَّلَ القرآن ويخفيها بعد ذلك من رواية خلف عن سليم عن حمزة. وذكر أن خلادًا كان يجيز الجهر والإخفاء جميعاً، ومَن يتتبع رواية الإخفاء عن حمزة يجد أنها في النشر من رواية أبي العباس المهدوي والخزعي عن الحلواني، ورواية إبراهيم بن زربي عن سليم، ورواية محمد بن لاحق عن سليم. وكل هذه الطرق وغيرها ممن نُقِل عنهم الإخفاء في التَّعوُّذ في قراءة حمزة، ليست من طرق التيسير. كذلك ذكر الداني أن رواية الإخفاء أيضاً وردت عن إسحاق المسيبي عن نافع، وليست من طرق التيسير أيضاً. لذلك فالأوْلى والأرجح في الأداء: الجهر بالتَّعوُّذ لجميع القراء بما فيهم نافع وحمزة. وقد أشار الشاطبي إلى ضعف رواية الإخفاء، بقوله:

☆ وإخفاؤه فصلٌ أباهُ وُعاتُنا ☆[2]

---

(١) النشر جـ١ ص ٢٤٣. التيسير ص١٦ - ١٧. (٢) النشر جـ١ ص٢٥٢ - ٢٥٣. التيسير ص١٧.

٣- ذكر المحقق فى النشر أنه لا بدّ من **تقييد الجهر**، فيُستَحبُ الإخفاء إذا كان القارئ يقرأ سرًّا أو كان خالياً، سواء قرأ سراً أو جهراً، أو كان فى الصلاة، أو وسط جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. وفيما عدا ذلك يُستحبُّ الجهر بالتَّعوُّذ، وعليه جرى العمل بين أهل الأداء[1].

٤- قال فى النشر: «ظاهر كلام الداني - رحمه الله - **وَصْلُ الاستعاذة بالبسملة** ونقل قول ابن الباذش (وأما فى مذهب من لم يُسَمِّ؛ فالأشبه عندى أن يسكت عليها ولا يصلها بشئ من القرآن، ويجوز وصلها)[2] وحقق ذلك صاحب «غيثِ النفع»، فأفاد أنه لا يجوز الوصل إذا بدأ بلا بسملة، بنحو قوله تعالى: ﴿الله الذى خلق﴾، لِما فى ذلك من البشاعة من وصل الرجيم باسم الله العظيم، وهو قولٌ وجيه. والله أعلم[3].

---

(١) النشر جا ص٢٥٤.

(٢) (النشر) جا ص٢٥٧.

(٣) (غيث النفع) ص٢٥ بهامش شرح ابن القاصح، ط. الحلبى.

«فصل»

في البسملة، وفيها مسائل

١- اختار الداني في مذهب ورش وأبي عمرو **السكتَ بين السورتين**، وكذا في مذهب ابن عامر أيضاً. وروى عن ابن مجاهد أنه كان يرى السكت والوصل لهم بلا بسملة. وقد أخذ شرّاح الشاطبية من قول الشاطبي رحمه الله:

.... وصِل واسكُتن (كُلٌّ) (جلاياهُ) (حَصَّلا)

ولا نصَّ كلاَّ حُبَّ وجهٌ ذكرتُهُ وفيها خِلافٌ (جِيدُهُ) واضحُ الطُلا

أخذوا بالأوجه الثلاثة لهم: السكت والوصل بلا بسملة. ثم وجه البسملة بين السورتين على أن الجيم ليست رمزاً من (جيدهُ)، ومَن اعتبرها رمزاً لورش أخذ له بالأوجه الثلاثة المذكورة، وأخذ بوجْهَي السكت والوصل لأبي عمرو وابن عامر. وعند التحقيق نجد أنه ينبغي أن لا يؤخَذ لورش بغير السكت من طريق التيسير؛ إذ نصَّ عليه فيه. وبه قرأ الداني على جميع شيوخه في رواية ورش، كما جاء في النشر[1].

أمَّا **السوسي** فلا يؤخذ له من التيسير بغير السكت أيضاً فَبِهِ قرأ الداني على أبي الفتح، وهو شيخه الذي نقل عنه رواية السوسي عن أبي عمرو في التيسير[2].

أما **الدوري** فينبغي أن يؤخَذَ له بالوصل بين السورتين بلا بسملة ، لأن الداني قرأ بذلك على شيخه الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه المسندة في التيسير عن الدوري[2].

وإذا كان الداني قد خيَّر في كتابه «المفردات» بين الوصل والسكت، فإن الخلاف مُوَزَّعٌ كما علمتَ من قراءته للسوسي بالسكت، وقراءته للدوري بالوصل.

وأمَّا **ابن عامر** فقد ذكر المحقِّق في النشر أنه لا يؤخذ له بغير السكت من التيسير. وفي ذلك نظرٌ؛ لأن الداني ذكر في المفردات البسملة بين السورتين لابن عامر من قراءته على أبي الفتح والفارسي، وقد قرأ على الأول برواية هشام، وعلى الثاني برواية ابن ذكوان. وقد ذكره أيضاً المحقق نفسه في تحبير التيسير[3]، فقال: (إن هذا من المواضع التي خرج بها عن

---

(١) (التيسير) ص١٨، و(النشر) جـ١ ص٢٦١. (٢) (النشر) جـ١ ص٢٦٠ - ٢٦١، (المفردات) ص١٢١.

(٣) (تحبير التيسير) ص٣٩، ط. دار الكتب العلمية، لبنان. هذا وإذا كان الداني قد خيَّر بين البسملة وعدمها لابن عامر في التيسير، فإن سند قراءته على مشايخه في الروايتين عن ابن عامر يقتضي البسملة «النشر» جـ١، ص٢٦٠ وقد ذكر ذلك في (جامع البيان). (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم ٤٦٧٦) - المفردات ص١٨١ - مخطوط بدار الكتب ميكروفيلم (٢٩٥٤).

طريق الكتاب). أي أن اختيار الداني السكتَ عن ابن عامر مع كونه قد قرأ له بالبسملة على شيخيه من الروايتين - خروجٌ منه عن طريقه المسندة في التيسير عن كلٍّ منهما - فالأولى والراجح في الأداء أن يؤخذ لابن عامر بالبسملة بين السورتين من الروايتين جميعاً.

٢- وأما **يعقوب**، فاختار له المحقق في تحبير التيسير السَّكْتَ، ولم يذكر غيره، إلا أنه سكت في الدُّرَّة عن ذكر يعقوب، فأوهم ذلك أن له من الأوجه مثل ما لأبي عمرو، وهي الثلاثة التي تؤخذ من شروح الشاطبية. غير أنه ذكر في النشر أن صاحب «الكفاية والإرشاد» وهو أبو العز، وصاحب «المستنير» وهو ابن سوار قد قطعا ليعقوب بالسكت [1]، ولما كانت رواية رويس المسندة في التحبير من طريق أبي العز؛ قرأ بها على الواسطي، ورواية روح قرأ بها ابن سوار على أبي القاسم المسافر بن أبي الطيب؛ فينبغي أن يقرأ ليعقوب من الروايتين بالسكت بين السورتين بلا بسملة، وهو الراجح في الأداء من طريق التحبير.

ومما سبق فإنه يؤخَذ بالسكت لكل من ورش والسوسي ويعقوب، ويؤخذ بالوصل لدوري أبي عمرو مثل حمزة، ويؤخذ بالبسملة لابن عامر من الروايتين، وهذا هو الذي يؤخذ من قراءة الداني بسنده عن ورش وأبي عمرو وابن عامر ومن قراءة صاحب الدُّرَّة المسندة في التحبير عن يعقوب.

٣- أما ذكرُ التسمية بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطفيف (المطففين)، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهُمزة، في مذهب مَن سكتَ، وذكرُ السكت في مذهب من وصل في غيرها من السور، فهو استحباب من الشيوخ كما قال الداني، وليس في ذلك أثرٌ مرويّ كما صرح بذلك الداني في التيسير وفي المفردات في أكثر من موضع. وذكرَ في المفردات أنه قرأ في مذهب ورش بالتسمية بين السور المذكورة على ابن خاقان، إلا أن لفظه يدلُّ على أن ذلك من قراءة ابن خاقان لا من روايته. وقد قيل في استحباب الفصل بين هذه السور؛ أن ذلك لِمَا في الوصل من البشاعة من وَصْل المغفرة بـ (لا)، ولفظ الجلالة بـ (ويل). وردَّه في «غيث النفع» بقوله: (ما ذكره الأوَّلون من البشاعة غير مُسلَّم، وقد وقع في القرآن العظيم كثيرٌ منه كقوله: ﴿**القيوم لا تأخذه**﴾، ﴿**العظيم لا إكراه**﴾، ﴿**المحسنين ويلٌ يومئذ**﴾، وليس بذلك بشاعة ولا سماجة إذا استوفى القارئُ الكلام).

ثم قال: «فإن البشاعة التي فرّ منها مَن فصَلَ بالبسملة للساكت في غيرها، وقع في

---

(١) (النشر) جـ١، ص٢٦٠-٢٦١.

مثلها - بل فيما هو أبشع منها -، إذ لا يخفى على ذى لُبٍّ أن (الرحيم ويل) أبشع من الصبر ويل».

فالأوْلى والراجح فى الأداء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، قال فى النشر: (وهو اختيار الداني). وبذلك نأخذ [1].

٤- أجمع القراء العشرة، سواء منهم مَن وصل السورة بالسورة بغير بسملة، أو سكت بينهما بلا بسملة، أو سمَّى بينهما - على **الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأوّل كلّ سورة**، سواء كان الابتداء عن قطعٍ. أى تركٍ للقراءة رأساً، أو عن وقْفٍ على السورة السابقة؛ أى بنية استئناف القراءة.

وذكر المحقق فى النشر أن مَن أسقط البسملة يَعُدُّها أشبهَ بهمزة الوصل، تُسقَط فى الوصل، وتُثبَت فى الابتداء؛ فكان لا بد من الإتيان بها فى الابتداء؛ لئلا يخالف رسم المصحف. أمَّا فى سورة براءة فلا يجوز بدؤها بالبسملة؛ للإجماع على حذْفها من أولها روايةً ورسمًا، لنزولها بالسيف، أو على أنها مع الأنفال سورة واحدة[2].

- وقال الشاطبى - رحمه الله -.

ولا بدَّ منها فى ابتدائك سُورة سِواها وفى الأجزاء خُيِّرَ مَن تَلا

٥- **يجوز الابتداء بأوَاسِط السُّور** مطلقاً - سوى براءة - بالبسملة وعدمها. ونقل المحقق فى النشر قول الداني فى جامعه (وبغير تسمية ابتدأتُ الأجزاء على شيوخى الذين قرأت عليهم فى مذهب الكلّ، وهو الذى أختار، ولا أمنع التسمية). لذا نختار عدم البسملة وسط السورة عند البدء بالأجزاء؛ لأنها قراءة الداني على شيوخه الذين نقل عنهم طُرُقهم. وهو وإن كان خيَّر فى التيسير، إلا أن تصريحه فى جامع البيان بالقراءة على شيوخه بغير تسمية فى أجزاء السُّوَر؛ يدل على أنه المقدَّم فى الأداء من طُرُقه عن القرَّاء السبعة [3].

أما أبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر، فظاهرُ النشر يدلُّ على أن ابن الجزرى يُجوِّزُ لهم البسملةَ وعدمَها فى الأجزاءِ. وقد ذكر أن اختيار البسملة مذهب جمهور العراقيين. وعنهم أسند رواية التحبير عن كلٍّ منهم، إلا أن العمل على التخيير لهم حسب ظاهر النشر. والله أعلم.

---

(١) (النشر) جـ١، ص٢٦١، (التيسير) ص١٨، (غيث النفع) ص٣٧٧.

(٢) (النشر) جـ١، ص٢٦٣. (٣) (النشر) جـ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

«فصل»

ذكر الخلاف في صلة ميم الجمع عن قالون

نَصَّ الداني في التيسير على الخلاف لقالون في صلة ميم الجمع بالواو، أو إسكانها حالَ وَصلها بما بعدها، فالآخذون بطريق التيسير والشاطبية لهم الصلة ولهم الإسكان؛ عملاً بقول الشاطبي:

☆ .... وقالونُ بتخييرِهِ جَلاَ ☆

غير أن المتتبِّعَ لطريق الإسكان عند الداني من كُتُبِه، يجد أنه قد قرأ به على أبي الحسن من طريق القزّاز عن ابن الأشعث عن أبي نشيط. كما قرأ الداني به على أبي الفتح ولكن من طريق الحلواني، وليسا من طريق التيسير؛ إذ إنَّ طريقه فيه من قراءته على أبي الفتح من طريق ابن بُويان عن ابن الأشعث عن أبي نشيط، وليس فيه إلا الصلة بالواو. وذكر في المفردات أن فارس بن أحمد أقرأه بالصلة عن قالون في جميع القرآن. فهذا هو الوجه الراجح في الأداء من طريق التيسير عنه. والله أعلم[1].

---

(١) (النشر) جـ١، ص٢٧٣ - (التيسير) ص١٩ - (المفردات) ص٣٢. - فريدة الدهر للشيخ محمد إبراهيم سالم، الجزء الأول ص٢٧.

«فصل»

الإدغام الكبير، وفيه مسائل:

١- يُفهم من إطلاق الداني في «التيسير» للإدغام الكبير في مذهب أبي عمرو أنه من الروايتين. والصحيح أنه من رواية السوسي فقط من طريق التيسير، لأنه ذكر في إسناد قراءة أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في رواية السوسي فقط. وقد أطلق الشاطبي في قصيدته الإدغامَ عن أبي عمرو ولم يُصرِّح بخلافه. غير أنه صرَّحَ في باب الهمز المفرَد بتخصيصه إبدالَ الهمز للسُّوسي، والقاعدةُ أن الإدغامَ يكون مع الإبدال، والإظهارَ يكون مع التحقيق. وبذلك يُؤخَذ للسوسي بالإبدال للهمز مع الإدغام الكبير، ويُؤخَذ للدوري بالتحقيق في الهمز مع إظهار الحروف، وهما الوجهان اللذان في الشاطبية.

٢- المفهوم من «التيسير» ثلاثة أوجه: الإبدال مع الإدغام، من قوله: (إذا قرأ بالإدغام لم يهمز)، والإظهار مع الهمز من ضده (أي إذا لم يدغم همزَ)، والإبدال مع الإظهار، من قوله: (إذا أدرجَ القراءة - أي ولم يدغم - لا يهمز). فتحرَّرَ لأبي عمرو من التيسير ثلاثة أوجه:

أ - الإدغام الكبير مع إبدال الهمز للسوسي.

ب- الإظهار مع إبدال الهمز للسوسي أيضاً.

جـ- الإظهار مع تحقيق الهمز للدوري.

وقد أهمل الشاطبي الوجه الثاني - وهو الإظهار مع إبدال الهمز للسوسي - فنقص وجهاً عن التيسير، والأَوْلى أن يُؤخذ لأبي عمرو بالأوجه الثلاثة المذكورة، إذ صرَّح الداني في التيسير أنه قرأ على فارس بن أحمد في رواية السوسي بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وإدغامه. وصرَّح في كتاب المفردات بتخصيص السوسي بوجه الإظهار مع الإبدال، ولم يذكر وجه الإدغام مع الإبدال عنه رغم شهرته، وقال: (وإنما لم نذكره هنا، لأن الطالبين لمذهبه قلَّما يقرءون به، لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا مَنْ تفرَّس في القراءة وتعمَّق في العربية)[1].

---

(١) (التيسير) ص١٢، (النشر) جـ١، ص٢٧٦، (المفردات) ص١٦٧، قال الإمام المتولي في كتابه (عزو الطرق):

ونَصَّ في التيسير أن ابن العلا أدغم بالخلاف حيث أبدلا

٣- رُوِىَ الوجهان، الإظهار والإدغام عن السوسى فى كلٍّ موضع حُذف فيه حرف العلّة من أجل الجزم وهو ﴿ومن يبتغِ غير﴾، ﴿يخلُ لكم﴾، ﴿وإن يك كاذباً﴾ والوجهان جيّدان جائزان لمن يأخذ بطريق التيسير. وقرأ بهما الداني[1].

٤- روى الداني إدغام ﴿آل لوط﴾ فى مواضعه، وحكى عن ابن مجاهد الإظهار. إلا أنه صرّح بأنه قرأ على شيوخه بالإدغام. وذكره المحقق فى النشر، فالأوْلى إدغامه لمن يقرأ للسوسى بالإدغام من التيسير[2].

٥- روى الداني فى التيسير إدغام (هو) المضموم هاؤه فى الواو بعدها نحو ﴿هو والملائكة﴾ وحكى عن ابن مجاهد الإظهار، وصرّح بأنه قرأ فيه بالإدغام، ورجحه، إذ لا فرق بينه وبين إدغام نحو ﴿يأتى يوم﴾ المجمَع على إدغامه، قال فى النشر: «وهى رواية ابن جرير عن السوسى». أى طريق التيسير. فالأوْلَى إدغام هذا الفصل لمن يقرأ للسوسى بالإدغام الكبير. هذا ولا خلاف بينهم إذا سكنت الهاء من نحو ﴿فهو وليهم﴾ فى إدغامه لمن يقرأ بالإدغام للسوسى[2].

٦- ﴿اللائى يئسن﴾ (بالطلاق) ذهب الداني إلى إظهاره وجهاً واحداً على مذهب أبى عمرو، لأن أصلها (اللائى) بياء ساكنة بعد الهمز، فحذفت الياء تخفيفاً فصارت (اللاءِ) كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت ياءً ساكنة بعد الهمز على غير قياس (اللاىْ)، فالقياس أن تُسهَّل بين بين. وهذا معنى قول الداني فى التيسير أن البَدَلَ عارض، فلم يُجَوِّزْ إدغامها، وعضّد ذلك بما لحقَ الكلمةَ من الإعلال، فلو أدغمت لاجتمع فى ذلك ثلاث إعلالات[2].

وأما طريق التيسير فيها، فقد رواها الداني عن أبى عمرو والبزى بياء ساكنة، وزاد الشاطبي وجه تسهيل الهمزة بدلاً من الياء الساكنة. هذا فى الوصل. أما فى الوقف فبالياء الساكنة مع المد المشبع قبلها، ويجوز لمن سهّل الهمزةَ الوقفُ بتسهيلها بالروم مع المد أو القصر قبلها.

إلا أن الداني قد صرّح فى (المفردات) أنه قرأ على أبى الفتح بتسهيل الهمزة، وقرأ بإبدالها ياءً على الفارسى، فمن ذلك نأخذ أن الوجه الراجح فى الأداء تسهيل الهمزة وصلاً

---

(١) (التيسير) ص(٢١ - ٢٢) - (النشر) جـ١، ص٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) (النشر) جـ١، ص٢٨٥ - (التيسير) ص٢٢.

للسوسى، وإبدالها ياءً ساكنة للدورى، وكذا للبزى، وعلى وجه إظهار الياء الساكنة وصلاً لابد من سكتة لطيفة عليها، وهو الرَّاجح فى الأداء. ورجح بعضهم الإدغامَ، وجعلوه من باب الإدغام الصغير؛ لأن الياء الأولى ساكنة والثانية متحركة. وهو اختيار أبى شامة[1].

فالحاصل أن الراجح فى الأداء هو تسهيل الهمزة وصلاً للسوسى، وإبدالها ياءً ساكنة للبزى ودورى أبى عمرو، وذلك فى سورة الأحزاب وسورة الطلاق، ويزاد السكت على ياء (اللائى يئسن) بالطلاق وصلاً للدورى والبزى مع المد المشبع.

٧- ﴿طلقكن﴾ بالتحريم، ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام. قال: أخذ ابن مجاهد بالإظهار. واختار الإدغام لأنه اجتمع فيه ثقل الجمع وثقل التأنيث، فالأخذ للسوسى بالإدغام أوْلى فى الأداء فى هذا الحرف. قال الشاطبى: (قل أحق)[2].

٨- ﴿الرَّاس شَيبا﴾: ذكر الخلافَ فيه صاحبُ التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام فهو المقدم فى الأداء؛ لأن رواية الإظهار عن السوسى فيه من طريق ابن حبش وليست طريق التيسير[3].

٩- ﴿جئت شيئاً﴾: قرأه الداني بالإظهار، لأنه منقوص العين كما نص عليه فى التيسير، إلا أنه ذكر أن أبا الفتح أقرأه إياه بالإدغام لقوة الكسر. وحيث أن قراءة الداني المتصلة السند للسوسى من قراءته على أبى الفتح، فإن الوجه الراجح هو الإدغام[4].

١٠- يروى عن السوسى فى إدغام التاء وجهان فى ﴿ءات ذا القربى﴾. و﴿ءاتوا الزكوة ثم﴾ ﴿وحُمِّلوا التورٰة ثم﴾. ﴿ولتأت طائفة﴾ - قال الداني: (وقرأته بالوجهين) وبهما نأخذ، أى الإدغام والإظهار[5].

١١- فإذا كان الحرف المدغم قبله ساكنٌ صحيح قالوا إن الإدغام عسير، فمال أكثر المتأخرين إلى الإخفاء بمعنى اختلاس الحركة وهو الرَّوْم فى نحو ﴿خذ العفو وامر﴾ ﴿من بعد ظلمه﴾ ﴿المهد صبياً﴾ ﴿العلم مالك﴾ ﴿الخلد جزاء﴾، قال المحقق فى النشر: (فكان الآخذون بالإدغام الصحيح فيه قليلون) ثم قال: (والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء

---

(١) (النشر) جا، ص٤٠٤ - ٤٠٥ - (المفردات) ص١٥٤.
(٢) (التيسير) ص٢٢ - ٢٦ - (النشر) جا، ص٢٨٦.
(٣) (النشر) جا، ص٢٩٢.
(٤) (النشر) جا١، ص٢٨٨.
(٥) (التيسير) ص٢٢ - ٢٦ - (النشر) جا، ص٢٨٧، ٢٨٨.

الأئمة من أهل الأداء)، لذلك نأخذ بالإدغام الصحيح لأنه الأَوْلى والمقدَّم فى الأداء[1]. بقى بعد ذلك قول الشاطبى - رحمه الله:

وإدغامُ حرفٍ قبلَهُ صَحَّ ساكِنٌ عسيرٌ وبالإخفاء طبَّق مَفْصِلا

وقد ردَّه فى غيث النفع عند قوله تعالى: ﴿شهر رمضان﴾ فقال: (الإدغام هو الحق الذى لا مرية فيه) ورجَّحه على الإخفاء فقال: «الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة القاطعة بذلك، فما من قارئ من القراء السبعة إلا وقرأ به فى بعض المواضع. وورد عن النبى ﷺ: «نعْما (بإسكان العين) المال الصالح للرجل الصالح»[2].

ونقل صاحب (إتحاف فضلاء البشر) قول ابن الحاجب فى الرد على النحويين: (فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم).

ثم قال: (وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أَوْلى لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة. وما نقله النحويون آحاد. ثم لو سُلِّم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أَوْلَى) وهذا يرجح ما ذكرناه من أن الأَوْلى هو الإدغام الصحيح[3].

١٢- ذُكِرَ لخلاد الخلاف فى إدغام ﴿فالملقيات ذكرا﴾ بـ (المرسلات) و﴿المغيرات صبحا﴾ بـ (العاديات) وذلك فى قول الشاطبى - رحمه الله: (وخلادهم بالخلف فالملقيات فالمغيرات فى ذكرا وصبحا فحصّلا).

ولم يذكر الداني فى التيسير خلافاً، لأنه قرأ على أبى الفتح فى رواية خلّاد بالإدغام وجهاً واحداً كما أوضحه فى المفردات، وذكره المحقق فى النشر. وهذا طريق التيسير الراجح فى الأداء الذى ينبغى الأخذ له به[4].

١٣- روى ابن الجزرى فى تحبير التيسير الخلاف عن رويس فى إدغام مواضع (جعل) الثمانية بالنحل وموضع ﴿لا قِبَلَ لهم﴾ بالنمل و﴿انه هو﴾ الأربعة فى النجم ومواضع

---

(١) (النشر) جـ١، ص٢٩٩ - (غيث النفع) ص١٥١ - ١٥٤ - (إتحاف فضلاء البشر) ص١٢٧، ط.عالم الكتب.

(٢) (رواه أحمد فى مسنده، والبخارى فى كتاب الأدب المفرد من حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه).

(٣) (إتحاف فضلاء البشر) ص١٢٧. جـ١، ط، عالم الكتب.

(٤) (التيسير) ص١٨٥ - (المفردات) ص٣٤٥ - (النشر) جـ١، ص٣٠٠.

البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ و﴿الكتاب بايديهم﴾ و﴿الكتاب بالحق﴾ فى أول مواضعه، وهو الذى - بعده ﴿وإن الذين اختلفوا﴾ ونظم ذلك فى الدرة فقال:

.... جعل خلف ذا ولا

بنحل قبل مع أنه النجم مع ذهب كتاب بأيديهم وبالحق أولا

والصحيح أن طريق الدرة عن النخاس عن التمار فيه الإدغام من جميع طرقه فى مواضع (جعل) الثمانية، و﴿لا قِبَل لَهم﴾، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾، والموضعين الأخيرين من النجم وهما ﴿وانه هو اغنى واقنى وانه هو رب الشعرى﴾ كما أفاد ذلك المحقق نفسه فى النشر، فلا خلاف له فى هذه المواضع من طريق التحبير أو الدرة - أما الموضعان الأولان من النجم وهما قوله تعالى: ﴿وانه هو اضحك وابكى، وانه هو امات واحيا﴾ والكتاب بالحق فى أول مواضعه وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بان الله نزل الكتاب بالحق﴾ فالراجح فيها الإدغام لأنها فى الإرشاد لأبى العز عن النخاس. وطريق التحبير منه قرأ به أبو العزّ على أبى على الواسطىّ عن الحمّامِىّ[1].

أما موضع البقرة ﴿الكتاب بايديهم﴾ فرواية أبى العز فى الكفاية الإدغامُ. كذلك يدغم ﴿العذاب بالمغفرة﴾. والموضعان يرويهما صاحب الإرشاد من طريق القاضى أبى العلاء بالإدغام. وليس الإدغام من طريق الحمامى الذى هو بالتحبير. فالراجح فيهما الإظهار من طريق الدرة والتحبير. وإن كان النص فى الدرة بخلافه.

بقى موضع آخر لم يذكره فى التحبير ولا فى الدرة وهو ﴿جهنم مهاد﴾ بالأعراف، ورواية النخاس فيه من غير طريق الكارزينى الإدغام. فهو أحرى أن يكون فى التحبير والدرة، لأنها طريقه فى رواية رويس، فنأخذ له فيه بالإدغام. والله أعلم[2].

ومما سبق فإنه يؤخذ لرويس بالإدغام بلا خلاف فى مواضع ﴿جعل﴾ الثمانية بالنحل و﴿لا قبل لهم﴾ بالنمل، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ ومواضع النجم الأربعة ﴿انه هو﴾ - وكذا موضع ﴿الكتاب بالحق﴾ فى أول مواضعه بالبقرة، والراجح الإظهار لرويس من طريق التحبير فى موضع ﴿الكتاب بايديهم﴾ فى البقرة، ويزاد له الإدغام من طريق التحبير فى موضع الأعراف ﴿جهنم مهاد﴾، والله أعلم.

---

(١) (النشر) جا، ص٣٠١.

(٢) (النشر) جا، ص٣٠١ - فريدة الدهر ص٤٧٩، جا.

١٤- ﴿ما لك لا تأمنـا﴾ بيوسف: روى عن أبى جعفر إدغامه إدغاماً تاماً بغير إشارة، وأما الباقون فلهم وجهان: هما الرَّوْم أو الإشمام. أما الرَّوْم فهو المقدم فى الأداء، إذ لم يذكر فى التيسير سواه، وعبر عنه بالإشمام المجازى[1] فقال: (أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأسًا بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغَم والمدغَم فيه) وهذا الوصف الذى ذكره الداني لا ينطبق إلا على الرَّوْم، وتارةً يعبِّر عنه بالإخفاء أو الإشمام المجازى، إلا أنه ليس الإشمام المعروف، لأنه لم يتم معه إدغام. أما الإشمام الحقيقى وهو الوجه الثانى فهو ضم الشفتين حالة إدغام النون الأولى فى الثانية إدغاماً صحيحاً دون أن يظهر أثر الضم فى النطق، واختاره المحقق فى النشر.

ومع أن الوجهين صحيحان مقروء بهما، إلا أنه ينبغي لمن يقرأ بمضمون التيسير أن يلتزم الرَّوْم بشرط نقله عن الحذاق من أهل الأداء. وقد قدَّم الرَّوْمَ الشاطبى فقال: (وتأمننا للكل يخفى مُفَصَّلا) فهو الراجح فى الأداء عنده أيضا، وعبر عن الوجه الأخر بقوله: (وأدغم مع إشمامه البعض عنهم) وهو مذهب بعض أهل الأداء. مثل ابن مجاهد - لذلك نأخذ للقراء السبعة بالرَّوْمِ وجهاً مقدما فى الأداء ولأبى جعفر بالإدغام المحض دون إشارة.

وأما يعقوب وخلف فنأخذ لهما بالإشمام لأن ابن الجزرى قد اختاره فى النشر، فهو المقدم من طرقه عنهما... والله أعلم.

---

(١) (التيسير) ص١٢٧ - (النشر) جا، ص٣٠٤ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص١١٩ وقال الإمام المتولى فى فتح الكريم:

وفى النشر تأمنا عن الحرز رومه ۝ ومختار دانيِّ درى من تأملا

«فصل»

الخلاف في هاء الكناية، وفيه مسائل

١- ذكر الخلاف لهشام فى الشاطبية فى ﴿يُؤَدِّهِ﴾ معاً بآل عمران ﴿ونؤته منها﴾ فى موضعى آل عمران وموضع الشورى، و﴿نوله / ونصله﴾ فى النساء، فله فيها الوجهان القصر والإشباع، كما يؤخَذ من قوله (وفى الكلِّ قَصْرُ الهاء بأن لسانه بِخُلْفٍ)، ولكن القصر وحده هو المذكور فى التيسير. وقد نص الداني فى المفردات أنه قرأ على أبى الفتح بالقصر من طريق الحلوانى على هشام، فلا بد من قصر الباب وجهاً واحداً. قال فى النشر: ولم يذكر فى التيسير سواه. وعلى هذا نأخذ لهشام بالقصر فى هذه المواضع كلها[1].

٢- أما ﴿فألقه إليهم﴾ بالنمل، ﴿ويتقه﴾ بالنور، فظاهرُ التيسير فيهما الإشباع عن هشام لأنه لم يذكر فيهما الاختلاس إلا عن قالون[2]. وذكر بعده (وقرأ الباقون بصلتها)[3] فاندرج معهم هشام. لكنه ذكر فى موضع ﴿يؤده﴾ بآل عمران[3] القصر للحلوانى فى الباب كله - وهو ظاهر النشر[3] فيكون القصْرُ هو الراجح فى الأداء فيهما. ويكون الإشباع من زيادات الشاطبى.

٣- ذكر الداني فى التيسير وجهين عن خلاد فى ﴿ويتقه﴾ بالنور: الإسكان، والصلة. وتبعه الشاطبى بقوله: (حمى صفوه قوم بِخُلْفٍ). وذكر فى النشر أن وجه الإسكان قرأ به الداني على أبى الفتح، فهو أرجح الوجهين والمقدم فى الأداء، ونص عليه فى المفردات[4].

٤- ﴿ومن يأته مؤمناً﴾ أطلق الخلافُ فيه فى التيسير عن قالون، فله القصر أو الصلة، وتبعه الشاطبى بقوله: (وفى طه بوجهين بجلا)، ولكن قراءة الداني فى هذا الحرف على أبى الفتح بالصلة، فهو الراجح فى الأداء لقالون[5].

هذا ولا ينبغى أن يؤخذ لهشام فى ﴿يأته مؤمناً﴾ بطَةَ بغير الصلة، إذ لا قصر فيه، وهو

---

(١) (النشر) جـ١، ص٣٠٧ - (التيسير) ص٨٩ - (المفردات) ص٢٢٤ - و(شرح تنقيح التحرير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص٨٦ طبعة الشمرلى.

(٢) (التيسير) ص١٦٣.

(٣) (التيسير) ص٨٩ - (المفردات) ص٢٢٤ - (النشر) جـ١، ص٣٠٦.

(٤) (النشر) جـ١، ص٣٠٧ - (المفردات) ص٣٤٥.

(٥) (النشر) جـ١، ص٣١٠ - (المفردات) ص٤٣ - (التيسير) ص١٥٢.

مستثنى من قول الشاطبى: (وفى الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف) لأن المجمع عليه عن هشام من طريق التيسير هو الصلة فقط[1].

٥- قوله تعالى: ﴿يرضه لكم﴾ بالزمر. روى الداني فيه الاختلاس والإسكان عن هشام، وقدم الاختلاس[2]، ثم ذكر أن الإسكان قرأ به على أبى الفتح، فأوهم ذلك أنه طريقه، وليس كذلك كما حققه ابن الجزرى فى النشر بأنه وَجَده منصوصاً عليه فى جامع البيان أن الإسكان من طريق الخراسانى عن ابن خليع عن مسلم بن عبيد الله عن أبيه عن الحلوانى، وليس ذلك طريق التيسير، فالراجح فيه لهشام هو القصر لا غير[2].

أما الدورى فذكر له الإشباع والإسكان، ولكن الراجح فيه الإشباع لدورى أبى عمرو، إذ أنها قراءة الداني بطريق أبى الزعراء وهى طريق التيسير[2].

٦- روى عن ابن جماز القصر فى ﴿يتقه﴾ فى الدرة من قوله: (ويتقه جد) ولكن الذى حققه فى النشر إشباع كسرة الهاء من طريق ابن رزين عن الهاشمى[3]. وهو طريق التحبير، وقال: ولم يذكر ابن سوار سواه لابن جماز. فالإشباع هو الراجح فى الأداء عنه، وقد ذكرنا ذلك لنَنبّه على بعض نسخ الدرة. وقد وقع فى النسخ الصحيحة (وامدد جد) وهو الصواب والله أعلم.

---

(١) (النشر) جا، ص٣١٠ - (المفردات) ص٤٣ - (التيسير) ص١٥٢.

(٢) (التيسير) ص١٨٩ - (النشر) جا، ص٣٠٨ - (المفردات) ١٥٦ - و(فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص٨٨ - وانظر أيضاً (جامع البيان) مخطوط (دار الكتب والوثائق القومية).

(٣) (النشر) جا، ص٣٠٧.

«فصل»

مسائل الخلاف في المد والقصر

١- ذكر الداني في التيسير أربع مراتب للمدود: أولها: طولى لورش وحمزة، ودونهما لعاصم، ودونه للكسائي وابن عامر، ودونهما لأبي عمرو وقالون وابن كثير[1]. ولم يتعرض الشاطبي لتلك المراتب وإنما نقل السخاوي عنه أنه كان يقرئ بمرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقين[2]، وقال أنه عدل عن تلك المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن في رأيه أن يأتي بها القارئ كل مرة. وأيد ذلك المحقق في النشر. وانتصر للمرتبتين صاحب غيث النفع. إلا أن ابن الجزري قال[2]: (ولا أمنع تفاوت المراتب) وقال عن مراتب التيسير: (ولا يصح أن يؤخذ من طرقه إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره)[3]، لذلك فالأولى أن نأخذ بالمراتب الأربع المذكورة في التيسير للقراء السبعة ورواتهم حسب ما ذكره الداني. أما أبو جعفر ويعقوب وخلف فيأخذ لهم صاحب الدرة بالتوسط عملاً بقوله: (ومدهم وسط). إلا أنه ذكر في تحبير التيسير التوسط وحده عن خلف العاشر[4]، موافقاً الكسائي وابن عامر، وسكت عن أبي جعفر ويعقوب. وذكر بالنشر أنه لو أخذ بتفاوت المراتب فإنه يأخذ بفويق القصر (ثلاث حركات) لمن يقصر المنفصل[5]، فيكون لأبي جعفر ويعقوب وجه فويق القصر، وقد ذكر ذلك العلامة السمنودي في شرح الدرة فقال: (لكن كلامه في التحبير يفهم تفاوت مراتب التوسط بينهم في المتصل والمنفصل، ويفهم أن أبا جعفر ويعقوب في الضرب الأول (المتصل) في رتبة أبي عمرو، وأن خلفاً في رتبة ابن عامر والكسائي)[6].

فتحصَّلَ أن الأوْلَى الأخذ بتفاوت المراتب الأربع وهي: طولى لورش وحمزة، ثم خمس لعاصم، ثم أربعة للكسائي وابن عامر وخلف، ثم ثلاثة لأبي عمرو وقالون ويعقوب وابن كثير وأبي جعفر، وهو المعبر عنه بفويق القصر. وإذا كان المحقق قد انتصر في النشر للمرتبتين فإنه لم يمنع من الأخذ بتفاوت المراتب وقال: (ولا أردُّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي وصحَّ عندي نصًا وأداءً عمن قدمته من الأئمة)[7]. وإنما فضَّل الشاطبي ومن تبعه المرتبتين تيسيراً واختصارًا والله أعلم. غير أن قول المحقق في النشر عن تفاوت المراتب أن ذلك لا يكاد ينضَبِط[8]، فيُرَدُّ عليه أن المحقق نفسه قد روى تفاوت المدود ولم يمنع من الأخذ بها، فمثلاً

---

(١) (التيسير) ص٣٠ - (غيث النفع) ص٧٣ بهامش شرح ابن القاصح.

(٢) (النشر) جـ١، ص٣٣٤. (٣) (النشر) جـ١، ص٣١٦. (٤) (تحبير التيسير) ص٥١.

(٥) (النشر) جـ١، ص٣٣٤. (٦) (شرح الدرة للسمنودي) ص١٣، ط. الأزهر.

(٧) (النشر) جـ١، ص٣٣٤. (٨) (النشر) جـ١، ص٣٣٣.

أخذ لحفص عن عاصم فى المنفصل بالقصر وفويق القصر، والتوسط وفويق التوسط، كما روى له فى المتصل التوسط وفويق التوسط والإشباع، وأمكن ضبطها وتحريرها من كل طرقه التى ذكرها عن حفص، وكذلك أمكن تحرير المراتب المتفاوتة لغير حفص بدقة من طرق النشر. والله أعلم.

٢- روى الشاطبى الخلاف عن الدورى عن أبى عمرو وعن قالون فى قصر المنفصل أو مده فقال: (فإن ينفصل فالقصرَ بادره طالبًا بخلفهما). والمتتبع لطرق التيسير يجد أن أبا عمرو الدانى لم يذكر فيه لدورى أبى عمرو سوى مد المنفصل، وذلك لقراءته فى رواية أبى عمرو على الفارسى بمد المنفصل وعلى أبى الفتح بقصر المنفصل، فتعيَّنَ لدورى أبى عمرو مد المنفصل والمتصل، وتعين للسوسى قصر المنفصل ومد المتصل، لأن طريق قراءته للدورى عن الفارسى وطريقه فى رواية السوسى من قراءته على أبى الفتح - وهما فى المرتبة سواء (فويق القصر)[1].

٣- وأما قالون فقد ذكر له الخلافَ صاحب التيسير فى مد المنفصل وتبعه الشاطبى، ولكن قصر المنفصل هو الذى قرأ به الداني على أبى الفتح وهو طريقه فى رواية قالون، أما رواية مد المنفصل لقالون فلم يقرأ بها الداني إلا على أبى الحسن كما ذكر ذلك فى المفردات. فتعين أن يكون قصر المنفصل لقالون هو الراجح فى الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير[2].

٤- للقراء عند الوقوف على السكون العارض نحو ﴿العـــلمين﴾ ثلاثة مذاهب:(١) الإشباع لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض. (٢) والتوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضا. (٣) والقصر لعدم الاعتداد بالساكن العارض، وقد أخذ الشاطبى بالوجهين الأول والثانى دون الثالث وقال: (وعند سكون الوقف وجهان أُصّلا) والأَوْلى الأخذ بالأوجه الثلاثة لكل القراء إلا عند مَن وسَّط البدل لورش فلا يجوز معه إلا توسط العارض أو مده. إلا أن الأرجح فيه الإشباع عند ورش، إذ به قرأ الداني على شيخه الخاقانى الذى أسند إليه رواية ورش فى التيسير. وقد قلنـا بجـواز القصر فى العــارض لغير ورش إذ هو الصحيح والجائز لكل القراء كما حققه فى النشر، ولا فـرق بين هذا العارض الساكن والمد العارض فى الإدغام عند أبى عمرو فى نحو ﴿ولتات طائفة﴾. فيجوز فيه الأوجه الثلاثة مثل سكون الوقف تماما[3].

---

(١) (التيسير) ص٣٠ - (التحبير) ص٥١ - (المفردات) ص١٢٢ - النشر جا، ص٣٢١ - ٣٢٢. انظر أيضًا فريدة الدهر جا، ص١٤٣.

(٢) (التحبير) ص٥١ - (المفردات) ص٣٣ - (النشر) جا، ص٣٢١ - ٣٢٢. فريدة الدهر جا، ص٢٧.

(٣) (النشر) جا، ص٣٣٥ - ٣٣٦.

٥- روى عن ورش فى مد البدل أى إذا كان الهمز قبل حرف المد نحو ﴿آمنوا / اوتوا / إيمانا﴾ ثلاثة أوجه: التوسط والمد المشبع والقصر. والراجح فى الأداء عن ورش من طريق التيسير هو التوسط وحده، فليس فى التيسير سواه، وعزاه الداني إلى أهل الأداء من مشيخة المصريين فى رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش وهو طريق روايته فى كتابه. أما القصر والإشباع فهما من زيادات الشاطبى على أصله وطريقه[١].

٦- استثنى الشاطبى من مد البدل لورش ﴿يؤاخذكم / ءالـئـن﴾ موضعى يونس. ﴿وعاداً لأولى﴾ بالنجم وأفهمت عبارته أنه يجوز فيها مد البدل وعدمه لقوله: (وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهمًا تلا وعاداً الاولى)، والحق أنه لا يجوز من طريق التيسير مد البدل فى يؤاخذكم وبابه. قال المحقق فى النشر: (وكأن الشاطبى - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكر فى التيسير أنه داخل فى المدود لورش)[٢].

أما الحكم فى ﴿ءآلــن وعادا الاولى﴾ لورش فلم يستثنهما الداني فى التيسير. وطريقه فيهما توسط البدل. وعلى ذلك يجوز فى (ءآلـن) موضعى يونس الإبدال لهمزة الوصل التى دخلت عليها همزة الاستفهام قبلها، ويجوز أيضاً تسهيلها، وعلى كل منهما توسط البدل، ويجوز فى الألف المبدلة من همزة الوصل المد أو التوسط. والتوسط طريق ابن خاقان كما حرره فى النشر، فالراجح هو التوسط أو الطول فى الألف حالة الإبدال مع توسط اللام عن ورش وذلك فى الوصل، وباقى الأوجه لا تصح إلا من طريق الطيبة، وليست من طريق التيسير. أما حكم (آلْـئـن) موضعى يونس عند قالون وابن وردان فلهما قصر اللام فقط فى الوصل، وعليه يجوز إشباع المد فى البدل[٣] وقصره، وليس لهما فى وجه تسهيل الهمزة إلا القصر للبدل. والله أعلم.

---

(١) (التيسير) ص٣١ - (النشر) جا، ص٣٣٩.

(٢) (النشر) جا، ص٣٤٠.

(٣) لهما الإشباع اعتدادا بالأصل. والقصر لعدم الاعتداد به لزوال سبب المد. هذا وقد منع شيخ شيوخنا العلامة المتولى التوسط فى الألف الأولى من ﴿ءآلــن﴾ لورش قياسا على تغير السبب وهو السكون من نحو ﴿الم الله﴾ فى حالة الوصل، أى لا يجوز سوى الطول والقصر، ومع تقديرنا لهذا التخريج لإمامنا المتولى (رحمه الله) والذى ذكره فى روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط فى الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس كما قال الشاطبى - رحمه الله:

وما لقياس فى القراءة مدخل ... فدونك ما فيه الرضا متكفلا

انظر النشر جا، ص٣٥٧ - ٣٥٩.

٧- جرى الخلاف لورش فى مد الهمز إذا وقع بعد حرف اللين متصلاً بكلمة واحدة نحو ﴿شىء / كهيئة / سَوْء / سوءات﴾، والخلاف دائر بين التوسط والإشباع. إلا أن عبارة الداني فى التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، وهو الذى عبر عنه بالتمكين وارتضاه فى هذا الفصل والذى قبله، وبه قرأ الداني على شيخه فى رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش. أما فى كلمة (سوءات)، فالذى فى التيسير توسط الواو مع توسط الهمزة، لأن الداني لم يستثن واو سوءات فى التيسير ولا فى شىء من كتبه فلا يجوز قصرها من طرقه. لذا فالراجح التوسط فيها. وباقى الأوجه هى من الزيادات التى ليست من طريق التيسير[1].

٨- جرى الخلاف فى حرفين لابن كثير ﴿هاتين﴾ بالقصص. و﴿اللذين﴾ بفصلت، فأخذ له بالإشباع والتوسط والقصر. وليس القصر فيهما من طرق الداني. وقد نص فى التيسير على تمكين المد فيهما وألحقهما بباب ﴿اللذان﴾ فى النساء و﴿هذٰن﴾ فى الحج، وليس فيهما إلا الإشباع وجهًا واحدًا، ونص فى المفردات على الإشباع فيها جميعًا، وهو الراجح فى الأداء. إلا أن عبارة التمكين تفيد التوسط[2]. فالأوْلى والمقدم فى الأداء الأخذ بالإشباع، وكذا بالتوسط فى (هاتين واللذين) أعنى فى حرف اللين قبل النون فيهما، إلحاقاً بوجهى الطول والتوسط فى (عين) بفاتحة مريم والشورى، إذ ليس القصر فيها من طرق الداني فى التيسير، مع كون الإشباع مفضّلاً. قال الشاطبى: (وفى عين الوجهان والطول فُضّلا). والله أعلم.

٩- نأخذ بالوجهين التوسط والإشباع فى (عين) من فاتحة مريم والشورى لكل القراء ماعدا خلف عن حمزة وحفص عن عاصم. فالأولى أن يؤخذ لهما بالتوسط، لأنه مذهب أبى الحسن بن غلبون، وعنه أخذ الداني قراءته من الروايتين. أما طريق التحبير فيها، فالقصر هو المأخوذ به لكل من أبى جعفر ويعقوب وخلف، لأنه هو المذكور عن ابن خيرون فى طريق الشطوى عن ابن وردان، وفى المستنير عن روح وابن جماز، وفى كفاية أبى العز لرويس، وفى المبهج وكفاية السبط عن خلف، وزاد أبو العز توسط (عين) لرويس من الكفاية[3].

---

(١) (النشر) جـ١، ص ٣٤٦ - ٣٤٧ - (التيسير) ص٧٢.

(٢) (التيسير) ص٩٥ - (النشر) جـ١، ص٣٤٩ - (المفردات) ص٦٩.

(٣) انظر (النشر) جـ١، ص٣٤٨، ٣٤٩ لتعرف مذهب التوسط لأبى الحسن بن غلبون عن حفص وعن خلف عن حمزة، وقد حققنا هذه المسألة من كتاب عزو الطرق للإمام المتولى، فاتضح لنا الأخذ بالقصر من طريق التحبير لأبي جعفر ويعقوب وخلف، ويجوز التوسط والقصر لرويس، لأن أبا العز قد زاد التوسط فى الكفاية.

«فصل»

ذكر الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة

١- روى الشاطبى الخلاف عن هشام فى تسهيل الهمزة المفتوحة بعد همزة الاستفهام المفتوحة نحو ﴿ءانذرتهم﴾ فقال: (وبذات الفتح خلف لتجملا)، وليس فى التيسير عن هشام سوى تسهيل الهمزة الثانية وإدخال الألف بين الهمزتين؛ إذ هو طريق ابن عبدان عن الحلوانى عن هشام، وهى طريق التيسير، ولم يذكر سواه فى المفردات عن هشام. أما طريق التحقيق فى الهمزتين المفتوحتين فهو عن أبى عبد الله الجمال عن الحلوانى وعن الداجونى وهو خروج عن طريق التيسير. فينبغى الأخذ لهشام فى المفتوحتين بإدخال الألف بينهما مع تسهيل الثانية لمن يقرأ بمضمون التيسير[1].

٢- روى الشاطبى الخلاف عن ورش فى المفتوحتين؛ فله إبدال الهمزة الثانية ألفًا وله تسهيلها. ولكن الإبدال هو طريق التيسير الذى لم يذكر فيه الداني غيره، وهى قراءته على ابن خاقان، غير أنه لم يذكره فى المفردات وذكر التسهيل وحده، كما ذكر التسهيلَ أيضًا الشاطبى وعزاه لغير المصريين من أهل بغداد. والذى نأخذ له به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح فى الأداء، وقد نقل المحقق فى النشر قول الداني: (وهو قول عامة المصريين) فهو طريقه فى الرواية، وذلك نحو ﴿ءانذرتهم﴾ يقرءوها ﴿آنذرتهم﴾[2].

٣- روى ورش تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءامنتم﴾ بالأعراف وطه والشعراء، ومن ﴿ءالهتنا﴾ بالزخرف، ولم يرد عنه إبدالها، قال المحقق فى النشر: «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها عن ورش». أما ما أشار إليه ابن القاصح فى شرح الشاطبية من وجه إبدالها لتصير على وزن قراءة حفص على وجه قصر البدل فمردود بالنص عن الأزرق كما قدمنا. وأطال فى الرد عليه صاحب غيث النفع وقال: «إن ابن القاصح تبع فيه الجعبرى وهو وَهْم». وإنما وردت قراءة آمنتم بالخبر عن ورش من طريق الأصبهانى وغيره وليست من طريق التيسير، فلا يقرأ فيه ولا فى ﴿ءالهتنا﴾ بالزخرف إلا بالتسهيل للهمزة الثانية وبعدها ألف[3].

٤- إذا وقف لورش على نحو ﴿ءانت / اوايت﴾، فليس له سوى التسهيل؛ لأن بالإبدال يجتمع ثلاث سواكن. وقد نقل الشيخ الضباع عن الأزميرى أن الداني جوّز فيه الإبدال فى

---

(١) (التيسير) ص٣٢ - (المفردات) ص٢١٨ - (النشر) جا، ص٣٦٣ - ٣٦٤. فريدة الدهر جا، ص٢٤٠.

(٢) (التيسير) ص٣٢ - (المفردات) ص١٤ - (النشر) ص٣٦٣. فريدة الدهر جا، ص٧٩.

(٣) شرح ابن القاصح ص٦٥ - (غيث النفع) ص٢٢٨ - (النشر) جا، ص٣٦٩.

جامع البيان ولم يقيده بالوصل، قال: ويحتمل تقييده. والأوْلى التسهيل وقفًا، لأن اجتماع ثلاث سواكن ليس فيهن مدغم ليس من كلام العرب[1].

٥- قوله تعالى فى سورة فصلت ﴿ءاعجمى﴾ المرفوع، ولا يجوز فيه لابن ذكوان إلا تسهيل الهمزة الثانية مثل حفص، كذلك لا يجوز لابن ذكوان فى ﴿ءان كان﴾ فى القلم سوى تسهيل الهمزة الثانية، وليس له إدخال ألف فى الموضعين. وقد ردّ الإدخالَ فى التيسير؛ وقال الداني فيه ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس[2].

٦- روى عن هشام فى الهمزة المكسورة بعد همزة الاستفهام نحو ﴿ءإله﴾ تحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما، سوى ﴿ائنكم﴾ فى فصلت، فسهل الهمزة الثانية وأدخل ألفًا. وهذا هو الراجح فى الأداء من طريق ابن عبدان، وهو طريق التيسير. وقد ذكر الداني فيه وفى المفردات الإدخال فى سبعة مواضع فقط مع التحقيق، وتبعه الشاطبى بذكر الإدخال فى المواضع السبعة بلا خلاف وفى باقى المواضع بخلف عنه، وهو من قراءته على أبى الحسن ومن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الباقى، فهو خروج عن طريق التيسير؛ قال صاحب النشر: «فروى عنه الفصل فى الجميع الحلوانى من طريق ابن عبدان من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبى الفتح»[3]. وأما ما ذكره الشاطبى من جواز التسهيل وعدمه فى ﴿ائنكم﴾ بفصلت فهو من زيادات الشاطبى، فليس للدانى من طريق التيسير فيه سوى التسهيل مع الإدخال، فهو المقدم فى الأداء[4].

٧- ذكر فى التيسير رواية ابن ذكوان فى قوله تعالى: ﴿إذا ما مت﴾ فى سورة مريم بهمزة واحدة، وروى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بهمزتين كالجماعة، وذكر الخلافَ الشاطبى بقوله: (وأخبروا بخلف إذا ما مت موفين وُصّلا). وقد ذكر الداني فى المفردات أنه قرأ على الفارسى بهمزتين وهو طريقه فى التيسير ورواية النقاش عن الأخفش. أما رواية الهمزة الواحدة على الإخبار فهى من طريق ابن الأخرم عن الأخفش ومن طريق الصورى؛ لذا فالأوْلى والمقدم فى الأداء إثبات الهمزتين على الاستفهام لابن ذكوان كالجماعة لمن يقرأ بطريق التيسير[5].

---

(١) (شرح مختصر بلوغ الأمنية) للضباع ص٦٥ بهامش شرح ابن القاصح. النجوم اللوامع فى مقرأ الإمام نافع ص١٩٧. (٢) (التيسير) ص١٩٤ - (النشر) جا، ص٣٦٧.

(٣) (التيسير) ص٣٢ - (النشر) جا، ص٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) (التيسير) ص٣٢ - (النشر) جا، ص٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) (التيسير) ص١٤٩ - (النشر) جا، ٣٧٢ - (المفردات) ص١٨٢.

٨- ذكر الداني فى التيسير أنه قرأ من رواية هشام ﴿ائمة﴾ بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما من قراءته على أبى الفتح. وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف فيه فقال: (وآئمة بالخلف قد مَدّ وحده)، وأوهمت عبارته أن ذلك من طريق التيسير. وتتبعها المحقق فى النشر، فذكر أن تلك قراءته على أبى الفتح من غير طريق ابن عبدان. قال: (وأما طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح بذلك فى جامع البيان)، ثم قال: «وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق»[1]؛ لذا فالأولى أن يقرأ لهشام فى هذا الحرف بتحقيق الهمزتين بلا إدخال فى كافة مواضعه بالتوبة والأنبياء والقصص والسجدة. والله أعلم.

٩- ذكر الشاطبى وجه إبدال الهمزة الثانية ياءً من ﴿ائمة﴾ فى مواضعه فقال: (وفى النحو أبدلا)، وهو من زيادات الشاطبى على أصله، وإن كان صحيحاً من طرق النشر الأخرى فلا يؤخذ به من طريق التيسير. فليس فيه سوى التسهيل لكل من نافع وأبى عمرو وابن كثير. وهو مذهب الجمهور عن أبى جعفر. وبه نأخذ للمذكورين من طرق التيسير والتحبير[2]. غير أننا نُرَجِّحُ لرويس الإبدال لأنه المذكور فى الإرشاد لأبى العز، ومنه طريق رواية رويس فى التحبير[3].

١٠- نص الداني على تسهيل الهمزة الثانية من المضمومة بعد همزة الاستفهام، وهو فى ثلاثة مواضع ﴿اؤنبئكم﴾ بآل عمران، و﴿ءانزل﴾ فى ص، و﴿ءالقى﴾ فى القمر، وذلك من قراءة أبى عمرو ولم يذكر فيها وجه إدخال الألف فى المواضع المذكورة. والقصر مروى عن جمهور أهل الأداء، غير أن المحقق فى النشر نقل عن الداني أنه ذكر الإدخال فى جامع البيان وقوّاه بالقياس وبنصوص الرواة. وذكر الداني فى مفرداته أنه قرأ بالقصر فيها على أبى الفتح. وقرأ على الفارسى بالقصر فى ﴿اؤنبئكم﴾ «بغير مد» وقرأ ﴿اءُ نزل / اءُلقى﴾ بالمد. ولما كانت رواية السوسى فى التيسير من طريق قراءة الداني على أبى الفتح، ورواية الدورى فيه من قراءته على الفارسى، فنأخذ له بالقصر للسوسى فى المواضع الثلاثة، وبالقصر للدورى فى موضع آل عمران، وبالإدخال فى (ص، والقمر)، وهذا الذى نختاره مقدمًا فى الأداء؛ لأنه جاء من نص الداني فى المفردات عن قراءته على من ذكر. وقد كشفت ذلك من جامع البيان (مخطوط) واتضح لى صحة ما ذكرته آنفا[4]. والله أعلم.

---

(١) (التيسير) ص١١٧ - (النشر) ج١، ص٣٨٠ - ٣٨١.

(٢) (التيسير) ص١١٧ - (النشر) ج١، ص٣٧٨ - ٣٧٩،

(٣) (النشر) ج١، ص٣٧٩. فريدة الدهر، ج١، ص٤٧٩.

(٤) (التيسير) ص٣٢ (النشر) ج١، ص ٣٧٤ - (المفردات) ص١٢٣ - انظر أيضاً (جامع البيان).

١١- نص فى التيسير لهشام فى المواضع المذكورة للهمزة المضمومة بعد فتح أنه قرأ على أبى الفتح بالتحقيق مع الإدخال ولم يذكر الداني سواه عن أبى الفتح فى التيسير، وبه قرأ الداني من طريق ابن عبدان عن الحلوانى لهشام، كما جاء فى النشر. وذكر فى التيسير أيضاً القصر مع التحقيق فى موضع آل عمران والمد مع التسهيل فى موضعى (ص والقمر) وذكر أنه من قراءته على أبى الحسن، وليس ذلك طريق التيسير. والوجه المختار هو التحقيق مع المد فى الثلاثة؛ إذ نص المحقق فى النشر أنه طريق ابن عبدان عن الحلوانى، وذكر الداني فى التيسير أنها قراءته على أبى الفتح [1].

١٢- قرأ قالون ﴿ءاشهدوا﴾ بالزخرف بهمزتين، سهّل الثانية منها مع الضم، وورد الخلاف عنه فى إدخال الألف فى التيسير والشاطبية، إلا أن الداني قرأ على أبى الفتح من طريق أبى نشيط بالإدخال، وهو طريق التيسير، وقرأ على أبى الحسن بعدم الإدخال، وهو فى النشر من طريق القزاز؛ لذلك فالراجح فى الأداء إدخال الألف بين الهمزتين؛ لأنه طريق التيسير [2].

١٣- للقراء العشرة وجهان فى همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام من ﴿ءالذكرين﴾ بالأنعام، و﴿ءالـئـن﴾ موضعى يونس، و﴿ءالله﴾ فى يونس والنمل. ففيها الإبدال مع المد المشبع، كذا لهم تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، ورجح الشاطبى الإبدال، وقدم الداني التسهيل فى التيسير. والوجهان جيدان. ويجرى الوجهان فى ﴿ءالسحر﴾ موضع يونس لأبى عمرو وأبى جعفر؛ لأن قراءتهما فيه بالاستفهام. وسبق تحرير أوجه المد فى البدل لنافع وابن وردان فى ﴿ءالـئـن﴾ موضِعَىْ يونس [3].

١٤- حيثما تدخل الألف للفصل بين الهمزتين فى قراءة قالون وأبى عمرو وهشام وأبى جعفر، فلا يجوز المد فى الألف أكثر من حركتين؛ لأن الألف عارضة، ولا يجوز أن يكون المد فيها من قبيل المنفصل، ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه ابن شريح فى الكافى وابن أبى السداد فى شرح التيسير من مد الألف زيادة عن المد الطبيعى، فقد رده المحقق فى النشر لضعف سببية الهمز عند السكون؛ فالراجح عدم الاعتداد بها فى المد بأكثر من حركتين. وهو مذهب الجمهور، وعليه العمل [4]. والله أعلم.

---

(١) (التيسير) ص٣٢ - (النشر) جا، ص٣٧٥ - انظر أيضاً (جامع البيان) (مخطوط).

(٢) (التيسير) ص١٩٦ - (النشر) جا، ص٣٧٦.

(٣) (التيسير) ص١٢٢ - (النشر) جا، ص٣٧٧.

(٤) (النشر) جا، ص٣٥٣.

«فصل»

الهمزتان من كلمتين ومسائل الخلاف فيهما

١- ذكر الشاطبى الخلاف للبزى وقالون فى قوله تعالى: ﴿بالسوء الا﴾ بسورة يوسف فقال: (وفيه خلاف عنهما ليس مقفلا)، والخلاف دائر بين وجه التسهيل للهمزة الأولى، ووجه إبدالها واواً مع إدغام الواو قبلها فتصير واوًا مشددة واحدة، بعدها همزة محققة ﴿بالسوّ الا﴾، والأول ليس فى التيسير، والثانى وهو الإبدال والإدغام هو الذى نص عليه فى التيسير، قال فى النشر: «وهذا هو المختار رواية مع صحته فى القياس»[1]. وبه نأخذ.

٢- اختلف عن كل من قنبل وورش فى الهمزتين المتفقتين من كلمتين نحو ﴿جاء احد / هؤلاء الا / اولياء اولئك﴾. فروى عن كل منهما تسهيل الهمزة الثانية، كما روى عنهما إبدالهما حرف مد من جنس حركتها. والتسهيل هو الذى فى التيسير عنهما والوجهان فى الشاطبية، إلا أن وجه التسهيل لقنبل هو المقدم فى الأداء، لأنه طريق ابن مجاهد ولم يذكر فى التيسير غيره، وبه نأخذ[2].

أما ورش فإن رواية كثير من المصريين عنه إبدال الهمزة الثانية من المتفقتين حرف مد. والدانى لم يذكر الإبدال فى التيسير وذكره فى جامع البيان وقال: إنه هو الذى رواه المصريون عنه أداءً، ثم قال: والبدل على غير قياس[2].

ورواية الداني فى التيسير هى التسهيل لثانى الهمزتين المتفقتين فى كلمتين، وهى خروج عن طريق التيسير؛ لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبى يعقوب الأزرق وهى أولى أن تكون فى التيسير، لأنها طريقهُ الذى قرأ به عن ابن خاقان. والله أعلم[3].

انظر: (جامع البيان) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

٣- قوله تعالى: ﴿هؤلاء إن﴾ بالبقرة ﴿والبغاء إن﴾ بالنور، والراجح فيها فى الأداء لورش

---

(١) (التيسير) ص١٢٩ - (النشر) جا، ص٣٨٣ - (المفردات) ص٤٢.

(٢) (التيسير) ص٣٣ - (النشر) جا، ص٣٨٤.

(٣) انظر أيضاً (التيسير) ص٣٣ - (النشر) جا، ص٣٨٥ - (المفردات) ص١٤ (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص٦٣، ١٤٦.

و(شرح التيسير) لابن أبى السداد جا، (ص١٠ - ١٣)، واسم الكتاب هو (الدر النثير والعذاب النمير فى شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير). وقد ذكر فيه أن الإبدال فى هذا الباب ضعيف، والصحيح أنه قوى، لأنه رواية عامة المصريين عن أبى يعقوب الأزرق.

جعل الهمزة الثانية فى كل منهما ياء مكسورة. وقد ذكر فى التيسير أنه قرأ بذلك على ابن خاقان، كذلك نصَّ عليه فى المفردات، وهو المشهور عنه فى الأداء، وينبغى أن يقدم على غيره؛ لأن الداني لم يقرأ بسواه على شيخه الخاقانى فى رواية ورش[1]، وقد نقل المحقق انفراد خلف بن إبراهيم الخاقانى شيخ الداني عن أصحابه عن الأزرق بجعل الهمزة الثانية من المضمومتين واوًا خفيفة الضم، ورده المحقق وقال: «العمل على غير هذا فى سائر الأمصار»؛ لذا لم يذكره فى التيسير مع إسناد رواية ورش من طريقه. (وإذا قرأت لورش بإبدال الهمزة الثانية ياءً مكسورة فى الموضعين المذكورين فلا بدَّ من تسهيل الباب كله).

أما إذا قرأت بإبدال الباب كله حرف مد من نحو ﴿جاء احد / السماء إن / اولياء اولئك﴾، وهو الراجح لورش عن طريق المصريين فيجوز إبدال الهمز فى الموضعين المذكورين حرف مد، ويجوز إبدالهما ياء مكسورة وهو الأرجح فى الأداء، قال الإمام المتولى فى فتح الكريم:

(وفى هــؤلآء إن والــبـغــا إن لأزرق على كسر يـاء بـاقـى الـبـاب سـهـلا)

٤- إذا وقع بعد الهمزة الثانية من المفتوحتين ألف، وذلك فى موضعين هما: ﴿جاء آل لوط﴾ بالحجر، و﴿جاء آل فرعون﴾ بالقمر؛ ففيها على وجه الإبدال للهمزة الثانية المد الطويل أو القصر فى الألف المبدلة التى بعد الهمزة الأولى، وذلك لاجتماع ألفين فيحذف أحدهما أو يجتمعان فيفصل بينهما بألف، فيكون فيها الطول أو القصر ولايجوز التوسط، وليس على التسهيل إلا توسط البدل[2].

٥- جرى الخلاف فى الهمزة الثانية المكسورة بعد ضم نحو ﴿يشاء الى﴾. فمذهب الجمهور إبدالها واوًا خالصة، وهى قراءة الداني على الفارسى والخاقانى وابن غلبون. والمذهب الثانى تسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ الداني على أبى الفتح. لذلك فإننا نأخذ لورش والبزى والدورى بالإبدال؛ لأن رواياتهم من التيسير عن طريق قراءة الداني على من مذهبه الإبدال.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر شرح: مختصر بلوغ الأمنية للشيخ الضباع شرح ابن القاصح ص٧٢ ط. الحلبى وكذا (النشر) ج١، ص٣٨٩.

ونأخذ لقالون وقنبل والسوسى بالتسهيل كمذهب أبى الفتح[1]. وهذا هو ما تقتضيه طرق الرواية عن كل منهم من كتاب التيسير. وهو ما ذكره فى (جامع البيان).

أما رويس فنأخذ له بالإبدال، لأنه هو الذى فى الإرشاد والكفاية لأبى العز وعنه روى المحقق فى التحبير رواية رويس. ونرى الوجهين جائزين لأبى جعفر، إذ لم يرجح أحدهما فى النشر ولا فى التحبير، إلا أن الإبدال أرجح. والله أعلم[2].

٦- إذا تغير الهمز بتسهيل أو حذف بعد حرف المد، فإن المد أرجح عند التسهيل. والقصر أرجح لمن يحذف الهمزة، فالمد أرجح فى ﴿جاء احد﴾ لقنبل ورويس والقصر أرجح للبزى وقالون والسوسى. أما ﴿هؤلاء ان﴾ بالبقرة فالمد الأول من قبيل المنفصل والثانى من قبيل المتصل، فلو قرأت للدورى بمد المنفصل تحتم المد فى الموضعين مع حذف الهمزة الأولى على مذهبه، ولا يجوز قصر ﴿اولاء﴾ مع مد (ها)، لأن المد الثانى إما أن يكون من قبيل المتصل لو أنك قَدَّرْتَ حَذف الهمزة الثانية، وإما أن يكون من قبيل المنفصل لو قَدَّرْتَ حذف الأولى.

وإذا قرأت للبزى والسوسى وقالون فى نحو ﴿شاء ان﴾، فالراجح فيه القصر مع حذف الهمزة الأولى. والله أعلم[3].

---

(١) (تحبير التيسير) ص٥٥ - (النشر) جا، ص٣٨٨.

(٢) قول ابن الجزرى عن الإبدال: «وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا» يلفت نظرنا إلى اختيار الإبدال لأبى جعفر، لأنه من أوائل التابعين وممن أقرأ القرآن فى - مسجد رسول الله ﷺ قديمًا. وهذا هو ما استنبطه الشيخ محمد بن السيد الخير السودانى فى كتابه فتح الكريم الشكور فى رواية الدورى وهو الأولى بالصواب. والله أعلم.

(٣) (النشر) جا، ص٣٥٥.

«فصل»

مسائل الخلاف فى الهمز المفرد

١- قرأ أبو جعفر بإبدال الهمز الساكن واستثنى مواضع ﴿انبئهم﴾ بالبقرة و﴿نبئهم﴾ بالحجر والقمر. واختلف عنه فى ﴿نبئنا﴾ بيوسف. وظاهر التحبير والدرة الإبدال فيه من الروايتين. ولكن أفاد المحقق فى النشر أن التحقيق رواه أبو طاهر بن سوار، أى فى المستنير. وهو طريق التحبير عن ابن جماز. فنأخذ له بالتحقيق فى نبئنا بيوسف خاصة من رواية ابن جماز. أما رواية ابن وردان فنأخذ له فيه بالإبدال على ظاهر التحبير؛ قال الإمام الأزميرى فى عمدة العرفان: «ويختص وجه الاختلاس فى ترزقانه لابن وردان بوجه الإبدال فى نبئنا على ظاهر النشر»[1]. وهو واضحٌ لأن ابن وردان يُقرأ له بالاختلاس فى ﴿ترزقانه﴾ من طريق التحبير؛ فيكون له الإبدال خاصة فى نبئنا بيوسف، ويكون لابن جماز التحقيق لا غير. والله أعلم.

٢- انفرد أبو الحسن بن غلبون وتبعه الشاطبى بإبدال همزة ﴿بارئكم﴾ فى موضعى البقرة عن السوسى، قال الشاطبى: «وقال ابن غلبون بياءٍ تبدّلاَ». قال المحقق فى النشر: «وهو غير مُرْضٍ لأن إسكان الهمز عارض تخفيفا فلا يعتد به»، فالأولى أن يُقرأ فيه للسوسى بالتحقيق وعدم الإبدال، وصوبه فى النشر[2].

٣- اختلف عن ابن وردان فى حذف همزة ﴿المنشئون﴾ فى الواقعة وإثباتها. والحذف هو الراجح من طريق الدرة والتحبير؛ لأن الهمز ليس طريق الشطوى كما جاء فى النشر؛ لذا نأخذ بالحذف لابن وردان فيه[3].

٤- روى فى تحبير التيسير الخلاف عن أبى جعفر فى إبدال ﴿موطئا﴾ بالتوبة، وأطلق الخلاف له من الروايتين. ولكن المحقق فى النشر ذكر أن ابن سوار لم يذكر من الروايتين إبدالاً. فنأخذ فيه أيضاً بالتحقيق لابن جماز؛ لأن طريق التحبير فيه عن ابن سوار، كما نأخذ لابن وردان بالتحقيق فيه من طريق التحبير، كما يتضح لنا من النشر. وقد قلنا إن التحقيق

---

(١) (النشر) جـ١، ص٣٩٠، (عمدة العرفان فى تحرير أوجه القرآن) (ص٨١) ط. مكتبة الجندى.

(٢) (النشر) جـ١، ص٣٩٣.

(٣) (النشر) جـ١، ص٣٩٧، لأن الهمز فيه من طرق ابن العلاف والنهروانى والحنبلى وهى ليست من طرق التحبير.

فيه أرجح، لأن الإبدال من النشر من طريق أبى العلاء والهذلى وليسا فى سند رواية التحبير عن ابن وردان. والله أعلم[1].

٥- اختلف عن أبى جعفر أيضاً فى إبدال ﴿**خاطئة / الخاطئة / مائة / مئتان / فئة / فئتان**﴾، قال فى النشر[2]: «وانفرد الشطوى عن ابن وردان فى هذه الأربعة بالتحقيق».
قلت: ولا يعد هذا انفراداً عن ابن وردان، لأن ابن العلاف رواه أيضًا بالتحقيق عن زيد عن ابن شبيب - كما جاء فى النشر - فلا يعد التحقيق فى هذه الأربعة انفراداً، لموافقة رواية ابن العلاف رواية الشطوى فيها، لذلك نأخذ لابن وردان بالتحقيق فى ﴿**خاطئة / الخاطئة / مائة / فئة/ وتثنيتها**﴾. ولا خلاف عن ابن جماز فى إبدالها. وإذا كان صاحب الدرة قد أطلق الإبدال فيها من الروايتين؛ فالصحيح من طريقه هو التحقيق لابن وردان والإبدال لابن جماز. والله أعلم.

٦- اختلف عن الأزرق عن ورش فى ﴿**ارايت**﴾ وبابه مثل ﴿**ارايتكم / ارايتم**﴾ ونحوه. فورد عنه تسهيل الهمزة الثانية، وهى التى تلى الراء، ولم يذكر الداني فى التيسير سوى التسهيل. وزاد الشاطبى الإبدال، والوجهان جيدان.

ونقل المحقق فى النشر أن الداني ذكر البدل فى غير التيسير ثم قال: «والبدل فيه قياس البدل فى ءأنذرتهم وبابه، إلا أن بين بين أكثر وأشهر وعليه الجمهور»، لذلك نأخذ لورش بالتسهيل لأنه فى التيسير[3]. ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضاً. وقد ذكره الداني فى غير التيسير[3].

٧- ذكر الشاطبى الخلاف فى تسهيل همز ﴿**لاعنتكم**﴾ بالبقرة عن البزى، ورواية التسهيل هى الأولى والمعتمدة فى الأداء؛ لأن الداني قرأ بها من طريقه، وأثبت فى التيسير أنها عن أبى ربيعة، وذكر فى المفردات أنها عن أبى ربيحة وابن الحباب أيضاً. فالراجح التسهيل للبزى فيه وجهاً واحدًا[4].

٨- ذكر الشاطبى وجهين عن ورش فى ﴿**هانتم**﴾: الأول حذف الألف وتأتى بعد الهاء بهمزة مسهلة، والثانى إبدال الهمزة ألفا محضه مع المد المشبع. ولم يذكر فى التيسير سوى

---

(١) (النشر) جا، ص٣٩٦. فريدة الدهر، جا، ص٤٦٥.
(٢) (النشر) جا، ص٣٩٦.
(٣) (النشر) جا، ص٣٩٨ - (التيسير) ص١٠٢.
(٤) (النشر) جا، ص٣٩٩ - (التيسير) ص٨٠ - (المفردات) ص٩٩.

وجه التسهيل بدون مد، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضًا والوجهان جيدان وبهما نأخذ[1].

٩- اختلف عن أبى عمرو والبزى فى ﴿اللائى﴾ بالأحزاب والمجادلة وموضعى الطلاق، وذكر المحقق فى النشر أن الداني قد قرأ بتسهيل الهمزة على أبى الفتح وقرأ بإبدال الهمزة ياء ساكنة على الفارسى[2]. ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه للسوسى من طريق أبى الفتح. والرواية المسندة لكل من الدورى عن أبى عمرو وللبزى عن ابن كثير من طريق الفارسى؛ كان الوجه الراجح فى الأداء للسوسى تسهيل الهمزة، والراجح للدورى والبزى الإبدال ياء ساكنة. وقد تقدم فى باب الإدغام الكبير ذِكْرُ إظهاره وإدغامه فى موضعِ سورة الطلاق.

١٠- ذكر الخلاف عن البزى فى قلب موضع الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة من (ييأس) وبابه بيوسف والرعد، فقال الشاطبى - رحمه الله -: «اقلب عن البزى بخلف وأبدلا»، وصرح الداني فى التيسير بقراءته على الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة بالقلب والتأخير بلا خلاف. أما عدم القلب والتأخير فهو للدانى من طريق ابن الحباب عن البزى وليست فى التيسير. فالأولى والراجح أن يؤخذ للبزى من طريق التيسير بالقلب والإبدال بلا خلاف. والله أعلم[3].

١١- لم يذكر فى الدرة سوى الإدغام فى ﴿هيئة﴾ موضعى آل عمران والمائدة عن أبى جعفر من الروايتين. والصحيح عن ابن جماز من طريق التحبير هو الهمز وعدم الإدغام كحفص؛ إذ قطع به ابن سوار كما جاء فى النشر. ومعلوم أن طريق رواية ابن جماز من تحبير التيسير والدرة هو من كتاب المستنير لابن سوار من طريق ابن رزين عن الهاشمى، وفيه عدم الإدغام لابن جماز، وبذلك نأخذ[4].

---

(١) (النشر) جا، ص٤٠٠ - (التيسير) ص٨٨.

(٢) (النشر) جا، ص٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) (النشر) جا، ص٤٠٥ - (التيسير) ص١٢٩.

(٤) (النشر) جا، ص ٤٠٥ - فريدة الدهر جا، ص٤٧٠.

«فصل»

في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وفيه مسائل

١- اختلف عن ورش فى نقل ﴿كتابيه إنى﴾ بالحاقة. فروى عنه النقل وروى عنه التحقيق؛ فالجمهور روى إسكانها عنه مع تحقيق الهمزة، وهو الذى لم يذكر فى التيسير سواه، وهو الراجح فى الأداء، لأن الداني قال: إنه قرأ بالتحقيق فيه على الخاقانى، وهو طريقه فى رواية ورش. ورجّح الشاطبى عدم النقل فقال: «بالاسكانِ عن ورشٍ أصحُ تقبُلاَ». وهذا هو المعتمد والذى اختاره المحقق فى النشر؛ لأن الهاءَ هاءُ سكتٍ وعلى هذا الوجه يأتى إظهار ﴿ماليه هلك﴾ مع سكتة لطيفة على الهاء الأولى. ولا يجوز فيه الإدغام لورش؛ لأن الإدغام مفرع على النقل فى ﴿كتابيه إنى﴾، وقد مَرَّ بك ما علمت من ضعفه[1].

٢- حكم الابتداء بالأولى من ﴿عاداً لأولى﴾ لكل من أبى عمرو ويعقوب وأبى جعفر ثلاثة أوجه: **الأول**: ﴿الُولى﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها. **الثانى**: ﴿لُولى﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها. **الثالث**: ﴿الاولى﴾: إثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة؛ أى الابتداء بالأصل. وهذا الوجه الثالث هو المقدم فى الأداء[2]. وهذه الوجوه أيضًا تأتى لقالون مع الهمز فى الوجهين الأولين ﴿الُؤلى / لُؤلى﴾، غير أنه يشترك مع أبى عمرو ومن معه فى الوجه الثالث بدون همز، وهو المقدم فى الأداء للجميع. أما ورش فليس له إلا النقل فى الوصل والابتداء.

٣- لم يذكر المحقق فى تحبير التيسير النقل فى ﴿ملء الارض﴾ بآل عمران لابن وردان، وذكره فى الدرة عنه. ولكن الأصح أداءً من طريق ابن وردان فى التحبير عدم النقل؛ لأن النقل من طريق النهرواني وأبى العلاء والعمرى، وليس من طريق التحبير[3].

قال المحقق فى النشر: ورواه سائر الرواة، عن ابن وردان من غير نقل.

٤- لا يجوز فى مذهب ورش أو حمزة النقل فى ميم الجمع مطلقًا. وهذا الذى حققه فى النشر، وضعّف رواية نقل ميم الجمع عن القراء العشرة. والله أعلم[4].

---

(١) (النشر) جا، ص٤٠٩ - (التيسير) ص٣٦.

(٢) (النشر) جا، ص٤١٣.

(٣) (النشر) جا، ص٤١٤. فريدة الدهر، جا، ص٤٦٥.

(٤) (النشر) جا، ص٤١٨.

«فصل»

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره وفيه ثلاث مسائل

١- روى الداني فى التيسير أنه قرأ لخلف عن حمزة بالسكت على أل وشىء، والمنفصل نحو ﴿من ءامن﴾، وذلك من قراءته على أبى الفتح. وروى أنه قرأ له أيضاً بالسكت على أل وشىء من قراءته على أبى الحسن.

ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه من قراءة الداني على أبى الحسن، فإن المقدم فى الأداء لخلف عن حمزة هو السكت على أل وشىء فقط دون السكت على المفصول[1].

٢- روى الداني فى التيسير أنه قرأ على أبى الحسن من الروايتين بالسكت على أل وشىء، وأنه قرأ على أبى الفتح بترك السكت فى رواية خلاد. فصرح بترك السكت فى المفردات من قراءته على أبى الفتح، ولم يذكر عنه سكتاً فى التيسير فى هذه الرواية من قراءته على أبى الفتح؛ لذا فالمقدم فى الأداء لخلاد عدم السكت مطلقًا، لأن ذلك طريق الرواية المسندة فى التيسير عن خلاد. والله أعلم[2].

٣- أهمل صاحب الدرة السكت عن خلف العاشر، فقال: «وحقق همز الوقف والسكت أهملا». والصحيح أن السكت على الهمز من كلمة أو كلمتين غير حرف المد رُوِىَ عن المطوعى عن إدريس عن خلف، نحو ﴿يسالونك / من آمن﴾، وهو فى المبهج، ومنه طريق الرواية فى التحبير والدرة؛ لذلك نأخذ به من هذا الطريق. ويكون عدم السكت طريق القطيعى وطريق إسحاق عن خلف العاشر[3].

(١) (النشر) جـ١، ص٤٢٠، و(التيسير) (ص٦٢).

(٢) (النشر) جـ١، ص٤٢٢.

(٣) (النشر) جـ١، ص٤٢٤.

«فصل»

الوقف على الهمز وفيه مسائل

١- مما زاده الشاطبى على طرق الداني النقل فى الساكن المفصول وقفاً مثل ﴿من ءامن﴾. ولم يجوزه الداني عن حمزة، ومذهبه التحقيق فيه من الروايتين من جميع طرقه؛ قال المحقق فى النشر: «إن النقل لا يصح من طرق الشاطبية». وعلى ذلك لا يجوز النقل فيه عن حمزة من الروايتين. والأولى عدم السكت فيه لخلاد وخلف وصلاً ووقفًا. فالمقدم فيه فى الأداء من الروايتين التحقيق بلا سكت[1].

٢- اختلف عن حمزة فى الوقف على لام التعريف التى تليها همزة مثل ﴿الأخرة﴾. ومذهب أبى الحسن فيه التحقيق مع السكت وقفاً، فهو المقدم فى الأداء من رواية خلف. ومذهب أبى الفتح فيه النقل وقفًا، فهو المقدم فى الأداء من رواية خلاد. ولا يكون فى هذا الطريق سكت على الهمز لخلاد، وإنما يصح السكت وصلاً ووقفًا لخلف عن حمزة فيه[2].

٣- اختلف عن حمزة من الروايتين فى الوقف على ﴿انبئهم / نبئهم﴾. ومذهب أبى الحسن كسر الهاء أو ضمها وقفًا، فيجوزان من رواية خلف. ومذهب أبى الفتح ضم الهاء وقفًا، فهو المقدم فى الأداء من رواية خلاد[3]، ولم يختلف عن حمزة فى إبدال الهمزة فيهما ياءً من الروايتين.

٤- اختلف عن حمزة فى الوقف على المهموز إذا كان قبل الهمز ياء أو واو أصليتان مثل ﴿شىء / شيئا / هيئة / موئلا﴾ فمذهب أبى الحسن النقل، لذلك فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبى الفتح الإبدال والإدغام، فنأخذ به من رواية خلاد[4].

٥- اختلف عن حمزة فى الوقف على المتوسط بدخول حرف زائد عليها (كهاء التنبيه وياء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والكاف والسين) ويجمعها قولك (هَيَّا لِكَسْبِ الْوَفَاءِ)، نحو (هأنتم/ يا ءادم/ لأبويه/ بإحسان/ وأوحى/ ءأنتم/ فأوارى/ كأنهم/ سأوريكم)، ومذهب أبى الحسن فيها التحقيق وإجراؤه مجرى المبتدأ فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبى الفتح التخفيف بالتسهيل أو الإبدال، وعليه يكون هذا الوجه مقدمًا من رواية خلاد. وتقدم أن مذهبه النقل وقفًا فى لام التعريف[5].

---

(١) (النشر) جا، ص٤٣٥. (٢) (النشر) جا، ص٤٣٤. (٣) (النشر) جا، ص٤٣١، ٤٣٢.
(٤) (النشر) جا، ص٤٤٠. (٥) (النشر) جا، ص٤٣٤.

٦- اختلف عن حمزة فى الأخذ بمذهب الأخفش عند الوقف على المهموز إذا كان مضمومًا بعد كسر، نحو ﴿سنقرئك﴾، أو مكسورًا بعد ضم، نحو ﴿اللؤلؤ﴾. وقد ردَّ هذا المذهب كثيرًا من القراء، منهم أبو الحسن طاهر بن غلبون شيخ الداني، لذلك كان الأولى والراجح فى الأداء عدم الأخذ به فى رواية خلف. ولكن يجوز الأخذ به فى رواية خلاد بشرط أن يكون الهمز لام الفعل، نحو ﴿سنقرئك﴾. فلا يجوز فى نحو ﴿سئلت﴾، لأن الهمز فيه عين الفعل، ولا يجوز إبداله من نحو المنفصل نحو ﴿يرفع ابراهيم﴾، أو نحو ﴿يشاء الى﴾. كذا حققه صاحب النشر وقال: «إنه رآه كذلك فى كتاب معانى القرآن للأخفش». ويشترط أيضًا موافقة الرسم فلا يجوز فى نحو ﴿مستهزءون﴾ إبداله ياء محضه، لأنه فى الرسم بالواو. وهو اختيار الداني[1].

٧- ورد الخلاف عن حمزة فى الوقف على نحو ﴿رئيا﴾ بمريم، وكذلك ﴿تؤوى﴾ بالأحزاب، ﴿تؤويه﴾ بالمعارج (ورؤياك والرؤيا ورؤياى)، ورجح أبو الحسن الإبدال والإدغام فهو الراجح فى الأداء من رواية خلف، فَتُقْرأ هكذا: (رِيّا - تويه - توى رُيّاكَ - الرُيّا - رُيّاى) ورجح غيره الإبدال وقفًا فهو الراجح من رواية خلاد (رِيَا - تُووِيه - تُووِى - رُويَاك - رُويَاى - الرُويَا)[2].

٨- ورد الخلاف أيضًا فى زيادة تمكين الألف إذا كان بعدها همزة متطرفة فى الوقف فى نحو ﴿السماء / جاء﴾ لدى هشام وحمزة، فإنه يلزم إبدال الهمزة ألفًا، ثم تحذف إحدى الألفين، فيجوز إذن المد أو القصر، ويجوز التوسط أيضًا.

وورَدَ الخلافُ فى الوقف عن حمزة على نحو ﴿ابناءوكم / نساءوكم﴾ ونحوه فيما توسط فيه الهمز، فيجوز فيه أيضًا المد والقصر. والراجح القصر عند الحذف للهمزة فى نحو السماء وجاء، والمد عند تغيير الهمزة بالتسهيل ونحوه[3]. وهذا هو الذى حققه صاحب النشر، إلا أن الداني فى (التيسير) رجح المد عند حذف الهمز أيضًا فى الوقف على نحو السماء، والوجهان جيدان: المد أو القصر.

---

(١) (النشر) جا، ص٤٤٤ - ٤٤٥، لذا يؤخذ فى مستهزءون ونحوه بالتسهيل أو الحذف فقط دون الإبدال ياء. وانظر أيضا فريدة الدهر جا، ص٣٦٧.

(٢) (تحبير التيسير) - ص٦١، ط. دار الكتب العلمية.

(٣) (النشر) جا، ص٣٥٦ - (التيسير) ص٣٨.

٩- ذهب إلى التخفيف الرسمى أبو الفتح فارس وغيره، وانتصر له أبو عمرو الدانى فى جامعه. إلا أن أبا الحسن بن غلبون شيخ الداني قد ضعّفه وردّه. كذلك رده جمهور أهل الأداء من المشارقة والمغاربة على ما جاء فى النشر، ولم ينقلوا التخفيف الرسمى ولم يشيروا إليه. لذلك فإننا نأخذ بجواز التخفيف الرسمى لخلاد دون خلف، وكذلك فى رواية هشام؛ لأن طريقهما فى التيسير من قراءة الداني على أبى الفتح. ولا نأخذ به فى رواية خلف. كيف وقد ردّه أبو الحسن طاهر بن غلبون الذى روى الداني رواية خلف من قراءته عليه[1].

وقد حصر العلماء الكلمات التى يجوز الوقوف عليها بالواو ووقعت الهمزة فيها بعد الألف، فيجوز الوقوف عليها عملاً بهذا المذهب، وهى ﴿جَزَٰٓؤُاْ الظَّـٰلِمِينَ﴾، و﴿إنما جَزَٰٓؤُاْ﴾ (الأولان بالمائدة) ﴿فيكم شركَـٰٓؤُاْ﴾ بالأنعام، ﴿ما نشَـٰٓؤُاْ﴾ فى هود، ﴿فقال الضعفَـٰٓؤُاْ﴾ فى إبراهيم، ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ بالروم، ﴿لهو البلَـٰٓؤُاْ﴾ بالصافات، ﴿فيقول الضعفَـٰٓؤُاْ﴾، و﴿وما دعَـٰٓؤُاْ﴾ بغافر، ﴿ام لهم شُرَكَـٰٓؤُاْ﴾، و﴿وجَزَٰٓؤُاْ سيئةٍ﴾ بالشورى، ﴿بَلَـٰٓؤُاْ مُبين﴾ بالدخان، ﴿وذلك جَزَٰٓؤُاْ الظَّـٰلمين﴾ بالحشر، ﴿إنا بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ بالممتحنة. واختلف فى ﴿جزاءً الحسنى﴾ بالكهف بالنسبة لهشام، وكذلك ﴿جزاء من تزكى﴾ بطه، و﴿جزاء المحسنين﴾ بالزمر لحمزة وهشام، وهذه مرسومة فى أغلب المصاحف بلا واو، واختلفوا فى ﴿انبَـٰٓؤُاْ﴾ فى الأنعام والشعراء و﴿علمَـٰٓؤُاْ بنى إسراءيل﴾ بالشعراء و﴿العُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ بفاطر، وهذه مرسومة فى أغلب المصاحف بالواو.

أما الكلمات التى رُسمت همزتها بالواو ولم تقع بعد ألف، فهى ﴿يبدؤُاْ﴾ حيث وقع، و﴿تفتؤُاْ﴾ بيوسف، و﴿يتفيؤُاْ﴾ بالنحل، ﴿اتوكؤُاْ﴾ و﴿لا تظمؤُاْ﴾ بطه، ﴿وَيَدْرَؤُاْ﴾ النور، ﴿يَعْبَؤُاْ﴾ بالفرقان، ﴿فقال المَلَؤُاْ﴾ أول موضع بالمؤمنون، ﴿يـٰأيها المَلَؤُاْ﴾ الثلاثة بالنمل، ﴿او من يُنَشَّؤُاْ﴾ بالزخرف، ﴿نَبَؤُاْ﴾ إبراهيم والتغابن. واختلفت المصاحف فى ﴿نَبَؤُاْ الخصم﴾، و﴿نبؤُاْ عظيمٌ﴾ فى ص، وكذلك ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾ فى القيامة، والأغلب كتابتها بالواو.

أما الكلمات التى كتبت بالياء وقبلها ألف، فيجوز الوقف عليها بالياء، وهى ﴿تلقاي﴾ بيونس، و﴿وايتاي ذى القربى﴾ بالنحل، و﴿ومن اناي الليل فسبح﴾ بطه، ﴿من وراي حجاب﴾ بالشورى، واختلفوا فى ﴿بلقاي ربهم﴾ و﴿لقاي الاخرة﴾ فى الروم والأغلب كتابتها

(١) (النشر) جـ١، ص٤٦٣.

بالياء. كما صورت الهمزة ياء فى ﴿من نبائ المرسلين﴾ بالأنعام[1]. ولقد فصلنا فى ذلك، لأن القراءة سنة متبعة وليس معنى أن كل كلمة صُوِّرت همزتها بالواو أو الياء يوقف عليها بالواو أو الياء الخالصتين، فلا يصح الوقف على ﴿نساؤكم﴾ بالواو، أو على ﴿خائفين﴾ بالياء. ولكن يوقف بالتسهيل عليهما. فلا بد أن يقيد الوقف الرسمى بما صح نقله وثبتت تلاوته. والله أعلم[2].

(١) لذا فالراجح الوقف على نحو ﴿العُلَمَـــؤُا﴾ لخلاد باثنى عشرة وجهًا هى خمسة الإبدال وثلاثة الوقف على الواو بالسكون وثلاثة الإشمام ووجه الروم مع القصر، ويختص خلف بالخمسة الأولى على أوجه القياسى دون الرسمى. ويوقف على نحو ﴿وإ يتاىء﴾ لخلاد بتسعة أوجه، خمسة الإبدال، وثلاثة بسكون الواو، ووجه الروم، ويختص خلف بخمسة الإبدال. ويوقف على نحو ﴿اتوكؤا﴾ بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم لخلف وخلاد ويزاد لخلاد ثلاثة الوقف بالواو (السكون، الروم، الإشمام). ويوقف على نحو ﴿من نباىء﴾ لخلف، وخلاد بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم ويزاد لخلاد الوقف بالياء مع السكون والروم. والله أعلم.

(٢) وكذا يجوز الأخذ لهشام فى الهمز المتطرف بأوجه الوقف الرسمى وأوجه الأخفش لأن رواية هشام من طريق أبى الفتح فارس.

«فصل»

في الإدغام الصغير، وفيه مسائل

١- ذكر الداني في التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في إدغام دال قد في الزاي من ﴿ولقد زينا﴾، وتبعه الشاطبي في ذكر الخلاف فيه، إلا أن الداني في التيسير قد صرح بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي، وهو طريقه في التيسير، ونصَّ في المفردات على قراءته على الفارسي بالإظهار؛ فالأولى الأخذ له بالإظهار في ﴿ولقد زينا﴾، لأن الإدغام طريق الصوري وطريق ابن الأخرم عن الأخفش وقراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن، وليست من طريق التيسير عن ابن ذكوان[1].

٢- انفرد الشاطبي في ذكر الخلاف في إدغام ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان؛ قال المحقق في النشر: (ولا نعرف خلافًا عنه في إظهارها من هذه الطرق). ونقل عن أبي شامة قوله: (إن الداني ذكر الإدغام فيه في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح). وليس ذلك طريق التيسير؛ لذا أشار الشاطبي - رحمه الله - إلى ضعفه بقوله:

☆☆ وفي وجبت خلفُ ابن ذكوان يفتلا ☆☆

فالأولى إظهار ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان من طريق التيسير[2].

٣- ذكر في التيسير الخلاف في إدغام ﴿بل طبع﴾ عن خلاد «بالنساء»، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَبَلْ فِي النِّسَا خَلاَّدُهُمْ بِخِلاَفِهِ) ولكن نص المحقق في النشر على أن الداني قرأ على أبي الفتح فيه بالإدغام. ونص الداني نفسه في المفردات عليه وقال فيه وفي التيسير: (وبه آخذ)، أي وبالإدغام آخذ. فتبين أن الإدغام طريق التيسير الذي ينبغي أن يؤخذ به منه. أما الإظهار فقد قرأ به الداني على أبي الحسن عن أبي القاسم بن نصر بن أبي الهيثم عن خلاد، وليس ذلك طريق التيسير؛ لذا ينبغي الأخذ لخلاد فيه بالإدغام[3].

٤- استثنى لهشام إدغام ﴿هل تستوي﴾ بالرعد، ونصَّ الداني على إظهاره في التيسير والمفردات، إلا أن الداني ذكر في جامع البيان قوله: (وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين بالإدغام كنظائره في سائر القرآن)، وقال: (وكذا نص عليه الحلواني)، قاله المحقق

(١) (النشر) جـ٢، ص٣، (المفردات) ص١٨٣، و(التيسير) ص٤٢.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٦.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٧، و(التيسير) ص٤٣، و(المفردات) ص٣٤٤، ٣٤٥.

فى النشر. وهو يقتضى صحة الوجهين، لذلك فإننا نأخذ لهشام فيه بالوجهين: (الإظهار والإدغام) من طريق التيسير. والله أعلم[1].

٥- ذكر الداني فى التيسير وجهين فى إدغام ﴿ومن لم يتب فاولئك﴾ فى الحجرات عن خلاد على سبيل التخيير، وقال إن شيخه أبا الفتح قد خير فيه. وبالإظهار والإدغام نأخذ عملاً بالوجهين[2].

٦- ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة]: نص الداني فى التيسير على إدغامه عن ابن كثير بالخلاف، وتبعه الشاطبى بقوله: **(فَقُلْ يُعَذِّبْ دَنَا بِالْخُلْفِ)**، قال المحقق: (والذى تقتضيه طرقهما، أى «البزى وقنبل عن ابن كثير» هو الإظهار، لأن الداني نص على الإظهار فى جامع البيان من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبى ربيعه)، وهذان هما طريقا التيسير عن قنبل والبزى. وإن كان الخلاف مذكوراً فى التيسير والشاطبية وفى المفردات، إلا أن طريق التيسير يقتضى الإظهار فيه للبزى وقنبل، وبذلك نأخذ[3].

٧- نص الداني فى التيسير على الخلاف فى إدغام ﴿اركب معنا﴾ لكل من البزى وقالون وخلاد. وتبعه الشاطبى بقوله: (وَفِي ارْكَب هُدى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ)، وفيه نظر، لأن الإظهار مروى للبزى عن النقاش من جميع طرقه. كما أن الداني قرأ على أبى الفتح فى رواية قالون بالإظهار. أما خلاد فقد قرأ له الداني على أبى الفتح بالإدغام - وإن كان قد اختار الإظهار فى المفردات فليس هو طريقه فى رواية خلاد، فينبغى الأخذ بالإظهار لقالون والبزى، والأخذ بالإدغام لخلاد من طريق التيسير[4].

وينبغى أن ننبه على أن المحقق فى تحبير التيسير ذكر أن الإدغام طريق النقاش عن البزى، إلا أن الصحيح هو الإظهار من جميع طرق النقاش، كما نص عليه فى «النشر»، وكما جاء عن الداني فى «المفردات» أنه قرأ بالإظهار على الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعه. والله أعلم[5].

٨- ذكر الداني فى التيسير الخلاف عن قالون فى إدغام ﴿يلهث ذلك﴾ أو إظهاره، وتبعه الشاطبى بقوله: (وَقَالُونُ ذُوخُلْفٍ). ولكن طرق رواية الداني فى التيسير عن أبى الفتح تقتضى الإظهار[6]، إذ به قرأ الداني على أبى الفتح من قراءته على عبد الباقى. أما الإدغام:

---

(١) (النشر) جـ١، ص٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر عثمان، ص٩٧.

(٢) (التيسير) ص٤٤ - (النشر) جـ٢، ص٩. (٣) (النشر) جـ٢، ص١٠ - البدور الزاهرة، ط. الأزهر. ص٧٤.

(٤) (النشر) جـ٢، ص١١، ١٢ (المفردات) ص١٠٠. (٥) (التحبير) ص٦٥ - (النشر) جـ٢، ص١١.

(٦) (التيسير) ص٤٤ - (النشر) جـ٢، ص١٤.

فقرأ به أبو الفتح عن السامرى، وإسناده لا يكون إلا من طريق الحلوانى لا من طريق أبى نشيط التى فى التيسير. فعلى ذلك يكون لقالون الإظهار فيه كورش من طريق التيسير.

٩- قد أطلق الخلاف عن دورى أبى عمرو فى إدغام الراء المجزومة فى اللام، نحو: ﴿فاغفر لنا﴾، وبالإدغام قرأ الداني على الفارسى من طريق أبى طاهر، وهو طريق التيسير، وبه نأخذ[1].

١٠- ﴿يس والقرآن﴾، و﴿ن والقلم﴾: لم يختلف عن ورش من طريق الشاطبية فى إدغام نون، ﴿يس والقرآن﴾. وإنما جرى خلاف فى ﴿ن والقلم﴾. وعبارة التيسير تشير إلى الإظهار وبه نص الداني أن عليه عامة أهل الأداء من المصريين عن ورش. ورواية الداني لورش من طريق قراءته على المصريين؛ لذلك نأخذ لورش بالإظهار للنون فى ﴿ن والقلم﴾. والله اعلم[2].

١١- ﴿الم نخلقكم﴾. ورد فيه وجهان إدغام القاف فى الكاف مع ظهور صفة الاستعلاء أو الإدغام الكامل وجعلها كافاً خالصة من غير إظهار هذه الصفة. قال المحقق في النشر، وهو قول أبى عمرو الدانى فى جامعه وقال: (إن الإدغام الخالص أصح وأوجه قياسًا)؛ لذلك نأخذ بالإدغام الكامل وجها راجحًا فى الأداء[3]. ولا يوجد نص في الشاطبية أو التيسير بالخلاف فيه.

١٢- ورد وجهان عن ورش فى ﴿ماليه هلك﴾، وكذلك عن باقى رواة القراء العشرة. الإدغام أو السكت على هاء (ماليه) سكتة لطيفة. وكلاهما صحيح عن الجميع، إلا أن من روى النقل لورش فى ﴿كتابيه انى﴾ لزمه الإدغام فى ﴿مالية هلك﴾. وقد مَرّ بِكَ أن هذا الوجه ضعيف لا ينبغى أن يقرأ لورش به. فتعين أن يؤخذ لورش بوجه واحد، وهو السكت على الهاء مع الإظهار؛ لأن عدم النقل فى ﴿كتابيه انى﴾ هو الأصح عنه. والله أعلم[4].

١٣- قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عند الغين والخاء، واستثنى له أهل الأداء ثلاثة مواضع أخذوا له فيها بالإظهار، وهى ﴿فسينغضون﴾ [بالإسراء]، ﴿وإن يكن غنيا﴾ [بالنساء]، ﴿والمنخنقة﴾ [بالمائدة]. لكن صاحب النشر ذكر أن ابن سوار روى الإخفاء فى موضع المائدة ﴿والمنخنقة﴾ والإظهار فى الحرفين الآخرين. فدل ذلك على أن الراجح فى رواية ابن جماز هو إخفاء النون عند الخاء فى حرف المائدة فقط دون حرفى النساء والإسراء لأن روايته من طريق كتاب ابن سوار من طريق التحبير. وبذلك نأخذ[5].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٣.
(٢) (النشر) جـ٢، ص١٨ - (التيسير) ص١٨٣.
(٣) (النشر) جـ٢، ص٢٠.
(٤) (النشر) جـ١، ص٤٠٩ - (التيسير) ص٩٦.
(٥) (النشر) جـ٢، ص٢٢ - وفريدة الدهر جـ١، ص٤٧٠.

«فصل»

فى الفتح والإمالة وفيه مسائل

أولاً: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن قالون:

١- حرف الهاء وحرف الياء من ﴿كهيعص﴾ فيه الخلاف، بناء على ما أطلقه صاحب التيسير فيه من تقليلهما بين بين؛ قال المحقق فى النشر بعد ذكر الفتح: (وبه قرأ الداني لقالون على أبى الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقى بن الحسين؛ يعنى من طريق أبى نشيط، وهو طريق التيسير ولم يذكره فيه، وهو من المواضع التى خرج فيها عن طرقه). أما التقليل فمن طريق الداني عن الحلوانى عن قالون، وليست فى التيسير، فينبغى أن يؤخذ بالفتح لقالون فى الهاء والياء كذلك؛ لأن من فتح الهاء فتح الياء عن نافع. أما ورش فلم يختلف عنه من طريق التيسير فى تقليلهما كما سيأتى[1].

٢ - تقليل (التوراة)؛ ورد فى الشاطبية تقليل التوراة بخلف عن قالون بقوله: (وَبِالْخُلْفِ بَلَّلاَ) بناء على ما ذكره الداني فى التيسير أنه قرأ فيه بالخلف عن أبى الفتح. وقد ذكر المحقق فى النشر أن تقليل (التوراة) قرأ به الداني على أبى الفتح، ولكن من قراءته على السامرى يعنى من طريق الحلوانى. أما الفتح فقـرأ به على عبد الباقى من طريق أبى نشيط، وهى الطريق المسندة فى التيسير. ثم قال صاحب النشر: (وذكر غيره فيه خروج عن طريقه)، وهو صريح فى أن الراجح بل الأولى فى الأداء الفتـح لقالون فى (التوراة) فى كل القرآن من طريق التيسير والشاطبية. ولا يؤخذ بسواه عند التحقيق. والله تعالى أعلم[2].

٣- ليس من طريق الشاطبية عن قالون فى (هار) بالتوبة سوى الإمالة، وإنما نبهنا عليه؛ لأن الخلاف فى الشاطبية أتى عن ابن ذكوان، وسيأتى تحقيقه.

ثانيًا: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن ورش:

١- ما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية وليس آخره راء مثل (هدى - أتى - أعمى - موسى)؛ فالذى فى التيسر تقليله بين بين، ولم يذكر فيه الداني خلافًا، وسوى بينه وبين الرائى نحو (اشترى). وبالتقليل قرأ الداني على شيخه خلف بن خاقان. وإنما قرأ الداني فيه

(١) (النشر) جـ٢، ص٦٧.	(٢) (التيسير) ص٨٦ (النشر) جـ٢، ص٦١.

بالفتح على أبى الحسن، لذلك فالراجح والأولى فى الأداء تقليل ذوات الياء كلها وجهًا واحدًا عن ورش لا فرق بين الرائى وغيره، لأن ذلك طريق التيسير.

وإذا كان الوجهان مذكورين فى جامع البيان والشاطبية - فإن الرجوع للأصل هو الراجح والأولى فى الأداء[1].

٢- ورد أيضًا الخلاف عن ورش فى تقليل رءوس الآيات المختومة بضمير المؤنثة الغائبة، نحو: (ضحاها وجلاها وبناها وسوَّاها) فى النازعات والشمس. والذى صرح به فى التيسير هو الفتح، ولم يذكر فى الشاطبية سوى الفتح فيه، وتتبعه فى النشر، فذكر أن الداني عَوّل على الفتح مع أن اعتماده فى التيسير على قراءته على أبى القاسم الخاقانى، وهى بالتقليل؛ لذلك فان الفتح فى هذا الفصل خروج عن طريق التيسير لأنها قراءة الداني على أبى الحسن، لذا نأخذ لورش فيه بالتقليل وجهًا راجحًا فى الأداء، لأنه الأصح رواية من طريق التيسير[2]، لذا يؤخذ لورش من طريق التيسير بتقليل رءوس الآيات الإحدى عشر سواء ما ختم بياء أو بها ألف (للمؤنثة الغائبة).

٣- عبارة التيسير تقتضى الإمالة فى الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾ لنافع. والصحيح أنه ليس لورش فيها سوى التقليل وليس لقالون سوى الفتح كما تقدم.

٤- ورد الخلاف عن ورش فى تقليل ﴿اراكهم﴾ بالأنفال؛ قال الشاطبى - رحمه الله:

(وَفِى أَرَاكَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمِّلاَ). والراجح فى الأداء التقليل عن ورش فى ﴿اراكهم﴾، وذوات الياء أيضا لأنها قراءة الداني على الخاقانى، وهى طريق التيسير. قال فى التمهيد عن تقليل أراكهم: وهو الصواب. وقال فى جامع البيان: وهو القياس. أما الفتح فيه، فمن قراءة الداني على أبى الفتح، وليست طريق التيسير[3].

٥- عبارة التيسير قد يؤخذ منها الفتح فى (هداى ومثواى ومحياى) لورش؛ لأنه ذكر إمالتها عن الدورى عن الكسائى ولم يذكر معه ورشًا، وليس لورش فيه إلا التقليل، كما صرح بذلك الداني فى سائر كتبه. وقد ذكرنا أن الخلاف فى ذوات الياء لا يؤخذ به من طرق التيسير، فليس له فيها إلا التقليل من طريقه وجهًا واحدًا[4].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٥٠.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٤٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر السيد عثمان ص٤٩.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٤١ - ٤٢.   (٤) (النشر) جـ٢، ص٥٠.

٦- روى الداني فى التيسير أيضًا الخلاف عن ورش فى ﴿الجار / جبارين﴾، وتبعه الشاطبى بقوله: (وَهذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلاَفٍ)، والمتتبع لعبارة التيسير يجد أن الداني بعد ذكر الخلاف فيه قال: (إنه قرأ على ابن خاقان بالتقليل). وهو طريق التيسير كما علمت، لذلك فالراجح فيهما التقليل عن ورش[1].

٧- مما يجب ملاحظته أن حرف ﴿نأى﴾ فى موضعه بالإسراء وفصلت ليس لورش فى نونه تقليل، وإنما تقليله للهمزة والألف بعدها وإنما ذكرته لأن بعض عبارات المشايخ تشير إلى تقليل حرفى نأى لورش، وربما فهم تقليل النون والهمزة، وإنما المراد تقليل الهمزة والألف بعدها. والله أعلم.

ثالثًا: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن أبى عمرو من الروايتين:

١- ورد عن أبى عمرو الخلاف فى الوقف على ﴿تترا﴾ بالمؤمنون، فهى بالتنوين عند أبى عمرو، فإذا وقف أبدلها ألفًا. وأوهمت عبارة الداني فى التيسير الإمالة فيه، إذ قال: (وهم على أصولهم فى الراء)، قال المحقق فى النشر: (ويحتمل فى تترا وجهان: أحدهما: أن يكون الألف بدلاً من التنوين مثل ﴿ذكرا﴾. ﴿سترا﴾ فلا يجوز إمالتها. وظاهر كلام الشاطبى أنها للإلحاق. ثم قال: (ونصوص أكثر أئمتنا تقتضى فتحها لأبى عمرو) قلت: وهو الأرجح أى الفتح، لأن كلام الداني فى التيسير يقتضى أنها بدلٌ من التنوين، لذلك نأخذ لأبى عمرو بالفتح فى ﴿تترا﴾ وقفاً [2].

٢- اختلف عن أبى عمرو فى ﴿بشراى﴾ بيوسف، فذكر الشاطبى فيه ثلاثة أوجه: الفتح، والتقليل، والإمالة، ورجح الفتح، إذ ليس فى التيسير غيره، إذ قال الداني فيه: (وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء فى مذهب أبى عمرو). وقال فى النشر: (الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله). ورجح فى غيث النفع الفتح، وقال: (فهذا كما تراه بلغ الغاية فى القوة من جهة النقل وإن كان لا يقتضيه أصله). ولما كان المعول فى إسناد الرواية على النقل والمشافهة دون القياس، فإن الراجح فى الأداء فى ﴿بشراى﴾ هو الفتح[3].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٥٦، ٥٨.

(٢) (التيسير) ص١٥٩ - (النشر) جـ٢، ص٨٠.

(٣) (التيسير) ص١٢٨ - (النشر) جـ٢، ص٤٠. قال الشاطبى - رحمه الله -: (وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلُ). انظر أيضًا غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح ص٢٥٦، ط. الحلبى.

رابعًا: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن الدورى عن أبى عمرو:

١- ورد الخلاف عن أبى عمرو فى ﴿الناس﴾ المجرور، وظاهر الشاطبية أن الخلاف من الروايتين، كما يفهم من قوله: (وَخَلَفُهُمْ فى النَّاسِ فى الجَرِّ حُصِّلاَ)، ولكن الذى ذكره الداني فى سند قراءته لأبى عمر حفص الدورى عن أبى عمرو أنها من قراءته على الفارسى عن أبى طاهر، وقد صرح فى التيسير أنه قرأ من هذا الطريق بإمالة ﴿الناس﴾ المجرور، وكذلك نص عليه فى المفردات. فلا يصح فيه للدورى عن أبى عمرو إلا الإمالة، ولا يصح للسوسى فيه إلا الفتح، كما هو واضح من أسانيده فى التيسير، وكما ذكره فى المفردات من إخلاص الفتح لغير من ذكره عن أبى طاهر وغيره[1].

٢- قطع فى التيسير بتقليل ﴿يا ويلتى﴾، و﴿يا حسرتى﴾، و﴿انى﴾ الاستفهامية للدورى عن أبى عمرو. وقطع بالفتح فى ﴿يا اسفى﴾، وذكر أن ذلك من طريق أهل العراق. وقد ذكر التقليل فيه الشاطبى، وهوخروج عن طريقه، فالراجح فى الأداء فيه هوالفتح، إذ نص الداني عليه أيضاً فى المفردات واختاره[2].

خامسًا: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن السوسى عن أبى عمرو:

١- فَتَحَ الراء من حرفى ﴿رأى﴾ الواقع قبل متحرك أبو عمرو من الروايتين كما أمال الهمزة. وهذا هو الأَوْلى والراجح فى الأداء والذى لا يصح غيره عن السوسى، أى فتح الراء وإمالة الهمزة من نحو ﴿رءا كوكبا﴾. وأما ما ذكره الداني فى التيسير فى قوله: (إنه رُوِى عن أبى شعيب مثل حمزة)؛ يعنى إمالة الراء والهمزة معاً، فهو من طريق أبى بكر القرشى وليست طريق التيسير. وقد صرح الداني فى جامع البيان بأنه قرأ على أبى الفتح فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير فيما استقبله ساكن وفيما لم يستقبله ساكن بإمالة الراء والهمزة. ومعلوم أن طريق التيسير هى طريق أبى عمران موسى بن جرير، وفيه فتح الراء وإمالة الهمزة. وقال المحقق فى النشر: إن الشاطبى خالف سائر الناس بإطلاق الخلاف فى إمالة الراء، إذ قال: (وَفِى الرَّاءِ يُجْتَلاَ بِخُلْفٍ). فالصحيح عن السوسى فتح الراء وإمالة الهمزة فى ﴿رأى﴾ الواقع قبل متحرك، وهو كذلك عن الدورى عن أبى عمرو بلا خلاف[3].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٦٢ - (فتح القدير) للشيخ عامر ص١٢٠ - المفردات ص١٢٨.

(٢) (التيسير) ص٤٨ - (النشر) جـ٢، ص٥٤ - (فتح القدير) ص٧٢، ١٢٠ و(المفردات) ص١٣١.

(٣) (التيسير) ص١٠٤ - (النشر) جـ٢، ص٤٥، ٤٦، ٤٧.

٢- ذكر الشاطبى أيضًا وجهان فى إمالة فتحة الراء والهمزة من ﴿رای﴾ الواقعة قبل ساكن، نحو ﴿ورءا المجرمون﴾، وذلك عن السوسى فقال:

(وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِى صَفاَ يَدٍ   بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِى صِلاَ)

ولا يصح فيه من طريق التيسير سوى الفتح للراء والهمزة معًا، لأن طريق الداني فى رواية السوسى هو عن أبى عمران موسى بن جرير وليس فيه إلا فتح الراء والهمزة فى ﴿رای﴾ الواقع قبل الساكن، وذكر الداني فى مفرداته أن رواية الفتح فى الراء والهمزة من ﴿رای﴾ الواقع قبل ساكن اختيار موسى بن جرير من نفسه، فهو صحيح من جهة الرواية عنه إلا أن الإمالة فيهما عن غيره فى رواية السوسى وذِكْرُها فى التيسير خروج عن طريقه[1].

٣- ذكر الشاطبى الخلاف فى إمالة الألف من ﴿نای﴾ فى الإسراء وفصلت عن السوسى، فقال: «نأى شرع يمن باختلاف»، وقد تبع فى ذلك عبارة الداني فى التيسير، إذ قال بعد ذكر من أمال الألف: «وقد روى عن أبى شعيب مثله». وليس عليه الجمهور. فقد قال المحقق فى النشر:

«وقد أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم خلافًا. إنما هو انفراد لفارس بن أحمد فى أحد وجهيه عن السوسى، لذا لم يعول عليه فى المفردات ولم يذكره».. لذلك نأخذ للسوسى فى نأى بالفتح وجهًا واحدًا فى الموضعين[2].

٤- أشار الشاطبى إلى الخلاف فى إمالة الراء وصلاً عن السوسى من نحو ﴿نرى الله﴾، و﴿القرى التى﴾، ومثله مما تجوز الإمالة فيه للوصل، فقال: «وذو الراء فيه الخلف فى الوصل يجتلى»، قال فى التيسير: «على أن أبا شعيب قد روى عن اليزيدى إمالة الراء مع الساكن فى الوصل، نحو ﴿نرى الله﴾ - ﴿يرى الذين﴾، وبذلك قرأت فى مذهبه وبه آخذ»، وقال فى النشر: «وهى قراءة الداني على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير وهى طريق التيسير». لذلك فالأولى الأخذ له بالإمالة فى الوصل وجهًا واحدًا فى مثل هذه المواضع[3].

٥- إمالة الياء من ﴿كهيعص﴾ للسوسى ليست طريق التيسير، وإن كان الشاطبى قد ذكر الخلاف فيه، قال فى النشر: «وهو معذور فى ذلك، فإن الداني أسند رواية أبى شعيب

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٤٦ - (المفردات) ص١٦٨.

(٢) (التيسير) ص١٤١ - (النشر) جـ٢، ص٤٤، ٤٥.

(٣) (التيسير) ص٥٣ - (النشر) جـ٢، ص٤٧.

السوسى فى التيسير من قراءته على أبى الفتح. ثم ذكر أنه قرأ عليه بالإمالة، ولم يبين من أى طريق قرأ عليه بذلك لأبى شعيب، وكان يتعين عليه أن يبين كما بينه فى جامع البيان فقال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران النحوى. وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبى الفتح من رواية أبى شعيب من طريق أبى عمران عن اليزيدى»، ثم قال: «فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسى من غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك فى طريق التيسير ولا الشاطبية»[1]. لذلك لا يؤخذ للسوسى فيه إلا بفتح الياء. أما إمالة الهاء فهى لأبى عمرو من الروايتين.

سادسًا: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن ابن ذكوان:

١- إمالة ﴿ما ادرىك و ادرىكم﴾ حيث وقع: والفتح طريق النقاش عن الأخفش وهى رواية الدانى من قراءته على الفارسى. وعبارة التيسير تفيد ذلك. وقول الشاطبى: (وبالخلف مُثِّلا) إنما هو من غير طريق التيسير؛ فالراجح فيه هو الفتح لابن ذكوان؛ لأنه طريق التيسير. وقد نصَّ عليه فى المفردات[2].

٢- إمالة ﴿راى﴾ (إذا اتصل به ضمير): وهو فى ثلاث كلمات ﴿راك - راها - راه﴾ فقطع الدانى فى التيسير لابن ذكوان بالفتح وعزاه للنقاش عن الأخفش، وقال إنه قرأ بذلك على الفارسى وأبى الفتح، كذلك نص على الفتح فى المفردات من طريق النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير، وبه نأخذ، إذ هو الراجح فى الأداء. وما ذكره الشاطبى من الخلاف فيه فليس طريقه. وقد نقل صاحب النشر أن الفتح فيه عن أبى العز للأخفش من جميع طرقه. إلا أنه ذكر قبل ذلك أن إمالة الراء والهمزة فى هذا الفصل رواها صاحب التيسير، والصحيح أن صاحب التيسير قد ذكر فيه الفتح، ولعله سهو من النساخ. والله أعلم[3].

٣- إمالة ﴿زاد﴾: روى عن ابن ذكوان الإمالة فى ﴿فزادهم الله مرضاً﴾ الموضع الأول من البقرة بلا خلاف. وروى الخلاف عنه فيما عدا ذلك - قال الشاطبى: «وزادهم الأولى وفى الغير خلفه» وذكر فى التيسير أن طريق الأخفش من غير رواية ابن الأخرم فيه الإمالة فى ﴿زاد﴾ فى كل القرآن. وليس لابن الأخرم إمالة - إلا فى الموضع الأول من البقرة، وليس هو

(١) (النشر) جـ٢، ص٦٩ - (التيسير) ص١٤٧ - (غيث النفع) ص٢٤٨.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٤١، و(التيسير) ص١٢١، و(المفردات) ص١٨٥، و(فتح القدير) ص١١١.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٤٦، و(التيسير) ص١٠٣، و(المفردات) ص١٨٦، وفريد الدهر، جـ١، ص٢٨٦.

طريق التيسير. إنما طريق التيسير فيه عن النقاش عن الأخفش. وقد ذكر فيه الدانى الإمالة فى المفردات. فتعين له الإمالة فى ﴿زاد﴾ من طريق التيسير فى كل القرآن بما فى ذلك موضع البقرة وغيره[1].

٤- إمالة ﴿حمارك والحمار﴾: والمذكور فى التيسير هو الإمالة. ولم يقرأ الدانى بالفتح فيهما إلا من طريق ابن الأخرم بقراءته على أبى الحسن، وليست طريق التيسير. كذلك نص فى المفردات أنه قرأ بالإمالة على الفارسى، وهى طريق التيسير عن النقاش عن الأخفش، وذكر أن الأخفش نص على الإمالة فى كتابه الخاص بالإمالة؛ فالراجح فى الأداء الإمالة فى الحرفين بلا خلاف[2].

٥- إمالة ﴿جرف هار﴾: بالتوبة، صرح الدانى فى التيسير أن النقاش قرأ فيه بالفتح عن الأخفش، وهو طريق التيسير الذى قرأ به الدانى على الفارسى ولم يذكر فيه خلافًا[3]. وذكر الخلاف الشاطبى بقوله: «وهار روى مرو بخلف»، فالراجح فى الأداء الفتح فيه لأنه طريق التيسير.

٦- إمالة ﴿المحراب﴾: صرح الدانى فى التيسير بقراءته على الفارسى عن النقاش بإمالة المحراب حيث وقع منصوباً أو مجروراً، وكذا فتح المنصوب، وهو موضعان: (موضع فى آل عمران، وموضع آخر فى ص) من طريق ابن الأخرم، أما المجرور فلا خلاف فى إمالته، ولكن الذى صرح به فى المفردات والتيسير أنه قرأ بالإمالة فى المحراب حيث وقع عن الفارسى، وهو طريق التيسير. فنأخذ له بالإمالة فيه حيث وقع منصوباً أو مجروراً وجهاً راجحاً فى الأداء[4].

٧- إمالة ﴿عمران والإكرام وإكراههن﴾: قال فى النشر: «وذكر الإمالة فى التيسير من قراءته على أبى الفتح ولكنه منقطع بالنسبة للتيسير فإنه لم يقرأ على أبى الفتح بطريق النقاش، وإنما قرأ عليه بطريق ابن الرزز - وموسى بن عبد الرحمن وأبى طاهر البعلبكى وابن شنبوذ وابن هارون، خمستهم عن الأخفش». فالأولى الفتح فى هذه المواضع حيث وقعت، من طريق التيسير؛ لأن الفتح طريق النقاش[5].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٦٠، و(التيسير) ص٥١، و(فتح القدير) ص٧٤.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٥٦، و(التيسير) ص١٢٠. (٣) (النشر) جـ٢، ص٥٧، و(التيسير) ص١٢٠.

(٤) (النشر) جـ٢، ص٦٤، و(التيسير) ص٥٢. (٥) (النشر) جـ٢، ص٦٤ - ٦٥.

سابعًا: الإمالة عن شعبة وما ورد فيها من الخلاف عنه:

انفرد الشاطبى عن أبى بكر بذكر الخلاف فى إمالة همزة ﴿رأى﴾ إذا وقع بعدها ساكن، نحو ﴿رأى القمر / رأى الشمس﴾، وروى الدانى فى التيسير والمفردات إمالة الراء دون الهمزة فيما وقع قبل ساكن، وهو طريقه، إلا أنه قرأ من طريق خلف عن يحيى عن أبى بكر بإمالة الراء فيها مع الهمزة، فحسب الشاطبى أن ذلك طريقه، وحكى الخلاف فيه، والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة كما حققه فى النشر. وهو الراجح فى الأداء[1].

ثامنًا: الإمالة عن الكسائى والخلاف فيها:

١- ذكر الخلافَ الشاطبى فى إمالة ﴿نحسات﴾ لأبى الحارث عن الكسائى وضعفه فقال (وأخملا)، وهو الصواب. فطريقه الفتح من التيسير لا غير. فقد قال فيه: «ولم أقرأ به وأحسبه وهمًا»[2].

٢- ذكر الخلاف أيضاً فى التيسير فى إمالة ﴿يوارى﴾. وذكر فيه الدانى أنه قرأ به من طريق عثمان الضرير عن الدورى عن الكسائى وخصه بحرفى المائدة. وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف فيه وتَتَبَّعه فى النشر، فذكر أن ذلك ليس من طريق التيسير، إذ صرح الدانى أنه قرأ من رواية الكسائى بطريق ابن مجاهد وليس من طريق الفارسى عن عثمان الضرير، كما أن تخصيص حرفى المائدة غير معروف، لذلك فالأولى الفتح فى ﴿أوارى و يوارى﴾ حيث وقع فى رواية الدورى عن الكسائى وبذلك نأخذ[3]. وسوف يأتى الخلاف فى إمالة هاء التأنيث عن الكسائى فى فصل لاحق إن شاء الله.

تاسعًا: الخلاف عن خلاد عن حمزة فى باب الإمالة:

ورد الخلاف لخلاد فى إمالة ﴿ضعافاً﴾ بالنساء، و﴿آتيك﴾ موضعى النمل. وقد أطلق الخلاف فيهما الدانى فى التيسير وتبعه الشاطبى. إلا أن الدانى لم يقرأ فى الموضعين على أبى الفتح فى رواية خلاد إلا بالفتح - كما ذكره فى المفردات - وذكر أنه كان يأخذ لخلاد فيهما بالفتح، لذلك كان الفتح راجحاً فى الأداء من طريقه[4].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٤٧، و(التيسير) ص١٠٤.   (٢) (التيسير) ص١٩٣.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٣٩، ٤١، و(التيسير) ص٥٠.

(٤) (النشر) جـ٢، ص٦٣، و(فتح القدير) للشيخ عامر عثمان ص١٥٦.

عاشرًا: الإمالة والتقليل فى الألف بين الرائين المكررين نحو الأبرار المجرورة:

ذكر فيها وجهان: التقليل لحمزة مطلقاً، هو الذى رواه جمهور المغاربة والمصريين وهو الذى فى التيسير، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، والثانى: الإمالة المحضة من قراءة الدانى على أبى الفتح.

وقد قرأ الدانى على أبى الحسن رواية خلف عن حمزة، كما قرأ على أبى الفتح رواية خلاد عن حمزة، وصرح فى المفردات وجامع البيان أنه قرأ بالتقليل على أبى الحسن وبالإمالة المحضة على أبى الفتح، ولم يذكره فى التيسير، وبينه المحقق فى النشر وذكر فيه أن الدانى خرج فيه عن طريقه، إلا أنه قد بيَّنه فى جامع البيان.

لذلك فالأولى والراجح فى الأداء التقليل فى نحو الأبرار المجرورة، وبابه مما تكررت فيه الراء وكانت ثانيتهما مجرورة وقبلها ألف من رواية خلف. والراجح فيه الإمالة المحضة فى رواية خلاد. وإذا كان لم يبين ذلك فى التيسير ولا فى الشاطبية، إلا أن الدانى بينه فى المفردات وجامع البيان وأوضحه المحقق فى النشر. وبه نأخذ[1].

ملاحظة: بقى قول الشاطبى رحمه الله: «وقد فخموا التنوين وقفًا ورققوا» وذكر فى شروح الشاطبية ما يفيد أن المنون نحو ﴿مسمى﴾: فيه ثلاثة مذاهب: الفتح فى الوقف مطلقاً - أو الإمالة - أو إمالة المجرور والمرفوع دون المنصوب، وتتبعه فى النشر، فأفاد أن ذلك مذهب نحوى لا أدائى، والصواب الإمالة فيه وقفًا مطلقًا بصرف النظر عن إعرابه، والفتح وصلاً هو الصواب، وعليه العمل، وقد تقدم الكلام فى ﴿تترا﴾ فى إمالة أبى عمرو. والله أعلم[2].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٥٩، و(المفردات) ص٢٩٩، و(فتح القدير) ص٩١، و(جامع البيان) مخطوط دار الكتب القومية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

(٢) (النشر) جـ٢، ص٧٥.

«فصل»

فى إمالة هاء التأنيث وقفاً

ذكر الدانى فى التيسير إمالة هاء التأنيث وقفاً للكسائى على مذهبين:

أحدهما: الإمالة عند حروف (فجثت زينب لذود شمس)، وكذلك إذا كان قبل حروف (أكهر) ياء ساكنة أو كسرة. والآخذون بذلك هم الأكثرون.

الثانى: الإمالة مطلقاً عند حروف الهجاء كلها، ما عدا الألف، والآخذون بذلك هم الأقل، وقد ذكر أنه قرأ على أبى الحسن بالمذهب الأول رغم أنه ليس طريق التيسير.

إنما طريق التيسير من الروايتين عن الكسائى من قراءة الدانى على أبى الفتح. وقدمه فى المفردات رغم أنه اختار المذهب الأول ورواه عن ابن مجاهد.. والذى يقرأ بمضمون التيسير يرجح له المذهب الثانى، لأنه أقوى فى الرواية، أى أن الدانى قد قرأ به من طريق الرواية المسندة فى التيسير[1]. وقد ذكره فى جامع البيان من قراءته على أبى الفتح. واختيار غيره خروج عن طريق التيسير، فالراجح فى الأداء الإمالة مطلقًا للكسائى قبل هاء التأنيث إذا سبقها أى حرف ما عدا الألف. و إن كان الأكثر على المذهب الأول إلا أن سند الرواية فى التيسير تُرجّح المذهب الثانى وتعضده. والله أعلم.

(١) (النشر) جـ٢، ص٨٦ - و(التيسير) ص٥٥، و(جامع البيان) - مخطوط.

«فصل»

في الخلاف في حكم الراء

فيه مسائل:

١- اختلفوا عن ورش في ترقيق الراء و تفخيمها من ست كلمات، وهي: ﴿ذكرا / سترا / وزرا / إمرا / حجرا / صهرا﴾. فاستثناها أبو عمرو الداني ولم يرققها، وبذلك قرأ على شيخه الخاقاني، وهو طريق التيسير، وبه قطع في كتابه. ورجح الشاطبي التفخيم، وعليه يكون توسط البدل والتقليل، وبه نأخذ[1].

٢- ﴿حيران﴾ بالأنعام: فخمها ابن خاقان في رواية ورش، وبذلك قرأ عليه الداني، إلا أن الداني ذكره من جملة المرقق في الراءات لورش. قال في النشر: «فخرج عن طريقه». ورغم أن الوجهين في جامع البيان والشاطبية إلا أن التفخيم أرجح وأولى أن يذكر في التيسير مع المفخم، وبه نأخذ[2].

٣- اختلفوا عن القراء في تفخيم راء ﴿فرق﴾ وترقيقه بالشعراء، والوجهان صحيحان عن كل القراء. وقد نقل المحقق في النشر أن التفخيم مذهب سائر أهل الأداء، وهو الذي يظهر من التيسير، ونقل عن الداني قوله في غير التيسير أن المأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر. فالوجهان جيدان، وبهما نأخذ، إلا أن التفخيم في ﴿فرقة﴾ بالتوبة هو المأخوذ به. لانفتاح القاف بعد الراء[3].

٤- نبه المحقق في النشر على الوجهين في الوقف على كل من ﴿مصر﴾، و﴿عين القطر﴾، وأن الداني نص على الترقيق فيهما في كتاب الراءات وجامع البيان، إلا أن المحقق قد اختار في النشر التفخيم في مصر والترقيق في القطر وقفاً نظراً للوصل وعملاً بالأصل، وهو الذي نختاره. والله أعلم[4].

٥- نبه المحقق في النشر على أن الراجح في الوقف على نحو ﴿يسر﴾، وأمثالها مما حذف ياءه تخفيفًا هو الترقيق؛ لأن أصلها يسري. ونأخذ فيها بالترقيق وقفًا لمن حذف الياء فيها[5]. والله أعلم.

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٩٤. (٢) (النشر) جـ٢، ص٩٧. (٣) (النشر) جـ٢، ص١٠٣.
(٤) (النشر) جـ٢، ص١٠٦. (٥) (النشر) جـ٢، ص١١١.

«فصــل»

في الخلاف في حكم اللامات

وفيه مسائل:

١- اختلفوا فى تغليظ اللام عن ورش إذا كان بعد اللام ألف ممالة، نحو ﴿مصلى﴾، فالعمل على الترقيق من كتاب التيسير؛ لأن الأرجح ترقيقها فى رءوس الآيات، وكذا قبل الحرف الممال، وهو مقتضى كتاب التيسير. قال فى النشر: «الأرجح فى الشاطبية والأقيس فى التيسير هو الترقيق؛ فالعمل على ترقيق اللام قبل الألف المقللة وذلك حتى لا يجتمع التغليظ مع التقليل. والله أعلم»[1].

٢- إذا حال بين الحرف واللام ألف، وذلك فى ثلاث كلمات ﴿فصالا/ ويصالحا/ وطال﴾، ففيها وجهان لورش. وظاهر كلام التيسير الترقيق، واختار فى غيره التفخيم، ونأخذ له بالتغليظ فيها، وكذلك بالتغليظ فى اللام المتطرفة إن وقف عليها نحو ﴿ان يوصل﴾ - عملاً بقول المحقق فى النشر: إن التغليظ أرجح فى ﴿فصالا/ ويصالحا/ وطال﴾، وكذلك فى الوقف على اللام فى نحو ﴿ان يوصل﴾، لأن الحاجز فى الأول وهو الألف ليس بحصين ولأن السكون عارض[2]. قال: وفى التغليظ دلالة على حكم الوصل فى مذهب من غلظ. وبه نأخذ.

٣- واختلفوا فى ترقيق اللام من ﴿صلصال﴾ لورش والأصح فى الأداء ترقيقها، وهو الذى فى التيسير، ورجحه صاحب النشر وقال هو الأصح رواية وقياسًا[3].

٤- اختلف عن السوسى فى ترقيق اللام إذا وقعت من اسم الجلالة بعد الراء الممالة فى الوصل من نحو ﴿نرى الله - سيرى الله﴾، وقال المحقق فى النشر: إن التفخيم هو الذى قرأ به الدانى على أبى الفتح من قراءته على السامرى وهو طريق التيسير. ووجه التفخيم عدم وجود الكسر الخالص قبل لام الجلالة. وقد روى أيضاً الترقيق ووجهه عدم وجود الفتح الخالص قبل اللام، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على الخراسانى، وليس ذلك طريق التيسير. ورغم أن الوجهين جيدان صحيحان فى النظر، ثابتان فى الأداء كما أفاد فى النشر، فإن الأرجح رواية هو التفخيم؛ لأنه طريق التيسير وبه نأخذ للسوسى وجهًا راجحًا فى الأداء، لأنه طريق الرواية عن أبى الفتح. والله أعلم[4].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١١٣.
(٢) (النشر) جـ٢، ص١١٤.
(٣) (النشر) جـ١، ص١١٤.
(٤) (النشر) جـ٢، ص١١٦.

«فصل»

الوقف على أواخر الكلم

وفيه ثلاث مسائل:

١- اختلفوا فى الوقف على هاء الضمير؛ نحو: ﴿يعلمه/ بوبه﴾. فأجاز البعض الوقف بالروم والإشمام عليها مطلقًا، وهو ظاهر كلام الدانى فى التيسير، ومنعها آخرون مطلقًا كالشاطبى. وأعدل المذاهب هو التفصيل، وهو منع الإشارة إن كان قبل الهاء ضمة أو واو؛ نحو: ﴿يعلمه/ خذوه﴾، وكذا لو كان قبلها كسرة أو ياء؛ نحو: ﴿بربه/ وفيه﴾، وجوازها فيما عدا ذلك؛ نحو: ﴿منه/ارجئه﴾، وهو أعدل المذاهب كما قال فى النشر، وبه نأخذ[1].

٢- ذكر الشاطبى مذهب إمام النحو سيبويه فى جواز الروم فى الحركات الثلاث بما فى ذلك النصب. ولم يقرأ بذلك أحد[2]. فالواجب عدم الروم فى المنصوب، وعليه أهل الأداء.

٣- الصواب الوقف على المشدد بالتشديد وبالروم. فتجوز الإشارة فى المشدد؛ نحو: ﴿ولا جانّ﴾ - وكذا فى قراءة ابن كثير ﴿تبشرونّ﴾ بالتشديد. وانفرد الدانى بمنع الوقوف بالإشارة فيما قبله واو أو ياء، وذكره ابن الجزرى فى النشر وقال: «لم أعلم أحدًا وافقه على التفرقة بين هذه السواكن وغيرها. فلا عبرة لما ذكره الدانى فى اجتماع ثلاث سواكن فى نحو: ﴿تبشرون﴾. على أن الوقف بالتشديد ليس بالنطق بساكنين وإن كان فى زنة الساكن. فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوةً واحدة فيسهل النطق به لذلك»[3]، لذا يجوز الإشارة فيه وهو الصواب، وبذلك نأخذ. والله أعلم.

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٢٤.

(٢) (النشر) جـ٢، ص١٢٦.

(٣) (النشر) جـ٢، ص١٢٧.

«فصل»

الوقف على مرسوم الخط

١- أطلق الدانى فى التيسير الوقف للبزى على ﴿ما﴾ إذا كانت استفهامية وسبقها حرف جر وليس بعدها ألف بزيادة هاء السكت. وقد وقع ذلك فى خمس كلمات هى: ﴿عمّ/ بمَ/ فِيمَ/ لم/ مم﴾. ولم يذكر فيه خلافاً عنه ولكن بين فى المفردات أن هاء السكت فيها وقفًا ليست من قراءته على الفارسى، بل من قراءته على أبى الحسن. وقد أطلق الشاطبى الخلاف فيها، بل ومنع ردها فقال: «وادفع مجهلا»، مع أنها ليست من طريقه ولا طريق التيسير المسندة إلى رواية البزى من قراءة الدانى على الفارسى. وقد أوضح المحقق فى النشر أن ذلك من المواضع التى خرج فيها صاحب التيسير عن طريقه؛ لذلك فالأولى عدم إلحاق الهاء فيها وقفًا للبزى[1].

٢- أطلق المحقق فى تحبير التيسير الوقف بالهاء ليعقوب أيضاً فى الكلمات الخمس المذكورة، والصحيح أن الوقف بهاء السكت فيها كلها لرويس بلا خلاف؛ لأن سند التحبير من الإرشاد لأبى العز، وفيه هاء السكت لرويس فيها كلها. أما رواية روح فهى من المستنير، وقد قطع له بالوقف بهاء السكت فى الثلاثة: ﴿عمّ/بمَ/فِيمَ﴾، دون ﴿لم/مم﴾؛ إذ يؤخذ من النشر أن ابن سوار فى المستنير ألحق هاء السكت ليعقوب بتمامه بالثلاثة الأولى دون الأخيرين؛ لذلك نأخذ فى الوقف لرويس بهاء السكت فى الخمسة لأن ذلك طريق الإرشاد لأبى العز، ولروح بالثلاثة الأولى دون (مم/ ولم) لأن ذلك طريق المستنير لابن سوار، منعًا من الخلط بين الطرق. والله أعلم[2].

٣- نص المحقق فى النشر على الخلاف عن يعقوب فى المبنى المشدد؛ نحو: ﴿علىّ/ الىّ/ بيدىّ/ لدىّ﴾ بالوقف فيه بالهاء أو عدمها. ولكنه لم يذكر خلافًا فى التحبير من الروايتين، وقال فى النشر: «إن ابن سوار وقف بالهاء فيها»، وهو طريق رواية التحبير عن روح. ولم يذكر فى النشر النص على الوقف بهاء السكت لأبى العز من طريق الواسطى، بل قال إن الأكثرين على حذف الهاء وقفًا.

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٣٤ - فريدة الدهر، جـ١، ص١٠٧.

(٢) (النشر) جـ٢، ص١٣٤ - انظر: فريدة الدهر جـ١، ص٤٩٦، فى تحقيق رواية روح من المستنير.

فالراجح لرويس من التحبير عدم الهاء فيه وقفاً، والراجح لروح الوقف بهاء السكت عليه من طريق التحبير. والله أعلم[1].

٤- كذلك نص المحقق فى التحبير على إثبات هاء السكت وقفًا ليعقوب بعد النون المشددة من جمع الإناث، وقيده فى النشر بما كان بعد هاء. وقال: «أحسب أن الصواب تقييده»، ومثّله بـ ﴿هن وعليهن وارجلهن﴾، وذكر الخلاف فى النشر فيه عن يعقوب، وأفهم كلامه أنه عن ابن سوار وقطع به أبو العز لرويس من طريق القاضى - ولما كان طريق التحبير لرويس من رواية أبى العز من طريق الواسطى، كان الراجح فيه لرويس عدم إلحاق الهاء فى النون المشددة من جمع الإناث. ولما كان طريق التحبير أيضًا من رواية روح عن ابن سوار، فالراجح فى الأداء هو إلحاق هاء السكت بعد النون المشددة من جمع الإناث؛ نحو: ﴿عليهن﴾، وبذلك نأخذ[2].

٥- ذكر المحقق فى التحبير أن رويسًا اختص بهاء السكت وقفًا على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية)، وذكرها فى الدرة على الإطلاق عن رويس ولم يذكر فيها خلافاً. ولكن الذى بيّنه فى النشر أنها رواية القاضى أبى العلاء عن رويس من طريق أبى العز. وهى ليست طريق التحبير؛ لأن طريق التحبير من طريق الواسطى. فاندرج طريق التحبير مع الآخرين الذين رووا عن رويس الوقف فيه بغير هاء. وعليه فإن الراجح فى الأداء من طريق التحبير، عدم إلحاق الهاء وقفًا على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية) عن رويس. والله أعلم[3].

٦- تفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامرى عن ابن مجاهد عن قنبل بزيادة الياء وقفًا فى موضعين - هما: ﴿فان﴾ بالرحمن، ﴿راق﴾ بالقيامة، وذكره الدانى فى جامع البيان، ولم يعول عليه فى التيسير، رغم أن ذلك طريقه فيه، إلا أن فارسًا خالف فيه سائر الناس؛ فالأولى عدم الأخذ به[4].

٧- نص الدانى فى التيسير على كسر الهاء لابن ذكوان وصلتها بالياء من ﴿اقتده﴾ بالإنعام، وذكر الشاطبى خلافاً فيه فقال: (ومد بخلف ماج) وجعل الوجه الأخر موافقًا لهشام، وهو التحريك بالكسر فقال: (بالتحريك بالكسر كفلا) أى لابن عامر بتمامه وذكر

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٣٥ - وكذا فريدة الدهر جـ١، ص٤٩٦.

(٢) (النشر) جـ٢، ص١٣٥ - فريدة الدهر جـ١، ص٤٧٩، ص٤٩٦.

(٣) (النشر) جـ٢، ص١٣٦ - فريدة الدهر جـ١، ص٤٧٩.

(٤) (النشر) جـ٢، ص١٣٧.

المحقق فى النشر أن الجمهور روى عن ابن ذكوان الإشباع. وأن الكسر من غير إشباع ليس من طريق الشاطبية، لذلك نأخذ لابن ذكوان فى ﴿اقتده﴾ بالإشباع وجهًا واحدًا ويكون لهشام الكسر من غير إشباع[1].

٨- ذكر الوقف عن الكسائى وحمزة على (أيًا) دون (ما) - وذلك من قوله تعالى: ﴿أيا ما تدعو﴾ فى سورة الإسراء. وتبعه فى التحبير بإلحاق رويس معهما وذلك فى الوقف الاختبارى أو الاضطرارى. وأفاض فى النشر فى جواز الوقف على (أيا) وعلى (ما) كسائر الكلمات المفصولات فى الرسم، خلافاً لمن منع الوقوف على (ما) دون (أيا)، وبذلك نأخذ لجميع القراء[2].

٩- ذكر فى التيسير الخلاف فى الوقوف على (ما) وعلى (اللام) من قوله تعالى: ﴿فما هؤلاء﴾ (بالنساء)، و﴿مال هذا الكتاب﴾ (بالكهف)، و﴿مال هذا الرسول﴾ (بالفرقان)، و﴿فمال الذين كفروا﴾ (بالمعارج)، وذلك عن الكسائى، ونص على الوقف على (ما) فقط لأبى عمرو. وأفاد جواز الوقوف فيها المحقق فى النشر إما على (ما) أو على (اللام)، على أن اللام مما رسم مفصولاً فيجوز الوقوف عليه، ويحتمل عدم الوقوف عليها لكونها حرف جر. وقال: وأما الميم فيجوز الوقوف عليها للانفصال لفظًا وحكمًا ورسمًا، فالأرجح الوقوف على كل من (اللام) و(ما) للقراء كلهم بما فيهم الكسائى وأبو عمرو اللذان ذكر عنهم المحقق فى النشر نصوصاً تؤيد ذلك[3].

١٠- ذكر الدانى فى التيسير الوقف على ﴿ويكان﴾ و﴿ويكانه﴾ على الياء منفصلة ﴿وَىْ﴾ للدورى عن الكسائى، وروى عن أبى عمرو الوقف عليهما بالياء ﴿وَىْ﴾ أو بالكاف ﴿ويك﴾ أو على الكلمة بأسرها ﴿ويكان، ويكانه﴾.

ورجّح المحقق فى النشر الوقوف على الكلمة بأسرها لجميع القراء؛ لأنه مما كتب موصولاً، وهو الصواب، وبذلك نأخذ[4]. والله أعلم.

١١- حقق صاحب النشر أن ابن سوار روى هاء السكت فى الوقف على جمع المذكر السالم، نحو: ﴿العالمين﴾، قال: ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، ثم ذكر عن ابن مهران أن ابن مقسم قال أنها لاتثبت فى الأفعال.

لذلك فإن مقتضى طريق التحبير عن روح إثبات هاء السكت وقفًا على جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو: ﴿الذين﴾ - ﴿العالمين﴾ - ﴿المتقين﴾، وهذا لم يُذْكَر فى الدرة ولا فى التحبير، لكن طريق رواية روح يقتضى ذلك لأنه من المستنير لابن سوار، وبذلك نأخذ[5].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٤٢.   (٢) (النشر) جـ١، ص١٤٥.   (٣) (النشر) جـ٢، ص١٤٦.

(٤) (النشر) جـ٢، ص١٥٢.   (٥) (النشر) جـ٢، ص١٣٦ - فريدة الدهر جـ١، ص٤٩٦.

«فصل»

فيما ورد عن الأئمة بالخلف في ياءات الإضافة

وفيه ست مسائل:

١- روى الخلاف عن ورش من طريق الأزرق فى ﴿محياى﴾ بالأنعام بالفتح للياء أو إسكانها، وصرح الدانى فى التيسير أنه قرأ على ابن خاقان بالإسكان مع المد ﴿محياىْ﴾، وهو طريق الكتاب قال وبه آخذ. وذكر بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشاً كان يروى عن نافع الإسكان ويختار الفتحَ. (أي من روايته عن غير نافع) فالمقدم من طريق التيسير هو الإسكان، وبه نأخذ[1].

٢- اختلف عن هشام فى ﴿ارهطى اعز﴾ بهود، فظاهر التيسير الإسكان، وتبعه فيه الشاطبى مع أن الدانى قرأ على شيخه أبى الفتح فى رواية هشام بالفتح لا بالإسكان، وهو الذى رواه الجمهور عن هشام، قال المحقق فى النشر: (وهو من المواضع التى خرج فيها عن طريق التيسير). ثم قال: (والفتح أكثر وأشهر)، وبه نأخذ[2].

٣- اختلف عن ابن كثير فى قوله تعالى: ﴿عندى او لم﴾ بالقصص، فروى الخلاف عن قنبل وعن البزى - بالفتح والإسكان وهو المذكور فى التيسير، ويوهم أن لكل منهما الفتح والإسكان، إذ أنه ذكر الإسكان لكل منهما من طريق أبى ربيعة، وفهم من ذلك أن لكل منهما الفتح من الطرق الأخرى وبذلك أخذ الشاطبى بالخلاف. إلا أن طريق التيسير عن البزى هو من رواية أبى ربيعة، وليس كذلك طريق التيسير فى رواية قنبل، فإنما هو عن ابن مجاهد، وليس له فيها سوى الفتح. لذلك فإن المأخوذ من التيسير هو الفتح لقنبل والإسكان للبزى. وهو الذى ينبغى أن يقرأ به لكل منهما فى هذا الموضع[3].

٤- الصواب عن ابن ذكوان فى ﴿ما لى لا ارى﴾ بالنمل إسكان الياء - وهو المشهور. وشذ النقاش عن الأخفش، ففتحها فخالف سائر الرواة؛ لذلك لا نأخذ لابن ذكوان فيه إلا بالإسكان لانفراد النقاش بالفتح. لذلك لم يذكره فى التيسير ولم يعول عليه[4].

٥- اختلف عن قالون فى ﴿ربى ان لى﴾ بفصلت، فروى عنه الجمهور فتحها، وروى

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٧٢. (٢) (النشر) جـ٢، ص١٦٦.

(٣) (النشر) جـ٢، ص١٦٥ - البدور الزاهرة، ص٢٩٦، ط. المعاهد الأزهرية.

(٤) (النشر) جـ٢، ص١٧٤.

البعض الإسكان. وأطلق الخلاف فى التيسير والشاطبية. وبالوجهين قرأ الدانى على أبى الفتح، لذلك فالوجهان صحيحان من طريق التيسير، وبهما نأخذ[1].

٦- ذكر الخلاف أيضًا عن البزى فى ﴿ولى دين﴾ بالكافرون في الفتح والإسكان. قال فى التيسير: (والإسكان هو المشهور عن البزى وبه آخذ) - وقال فى النشر: (وبه قرأ الدانى على الفارسى عن أبى ربيعة وهو طريق التيسير). وبذلك أى بالإسكان نأخذ وجهاً راجحا فى الأداء.. والله أعلم[2].

(١) (النشر) جـ٢، ص١٦٨.

(٢) (النشر) جـ٢، ص١٧٤.

«فصل»

فيما روى عن الأئمة من الخلاف فى ياءات الزوائد

١- روى الخلاف عن قالون فى ﴿الداع إذا دعان﴾ بالبقرة بين الحذف للياء فيهما والإثبات، إلا أن ظاهر التيسير يفيد الحذف فيهما. ولا ينبغى أن يؤخذ لقالون من طريق التيسير والشاطبية بغير الحذف، وقد ضعف الإثبات الشاطبى فقال: (وليسا لقالون عن الغرّ سُبَّلا). فالعمل على الحذف للياء فيهما[1].

٢- ذكر الدانى الخلاف فى التيسير في ﴿كيدونى﴾ بالأعراف لهشام بالإثبات للياء وصلاً ووقفاً. ويوهم ذلك أن يكون له أيضاً وجه الحذف فيه. وتبعه أبو القاسم الشاطبى فى ذكر الخلاف. وقال فى النشر: (هو فى غاية البعد). وقال أيضًا: (ولا ينبغى أن يقرأ من التيسير بغير إثبات الياء فى الحالتين؛ أى بلا خلاف. لأنه قرأ بذلك على شيخه أبى الفتح من طريق الحلوانى كما نص عليه فى جامع البيان)، لذلك تعين لهشام الإثبات للياء فى الحالين وصلاً ووقفًا فى ﴿كيدون﴾[2].

٣- ورد الخلاف فى الشاطبية فى إثبات الياء من ﴿ينـادى﴾ فى «ق» أو حذفها وقفًا، وليس فى التيسير سوى الإثبات وقفاً لابن كثير، وبذلك نأخذ، إذ هو الأصح وورد به النص، كما جاء فى النشر[3].

٤- ورد الخلاف عن قنبل فى إثبات الياء أو حذفها من ﴿نرتع﴾ فى سورة «يوسف»، والوجهان فى التيسير والشاطبية. إلا أن الدانى قد صرح أن الإثبات من طريق أبى ربيعة وابن الصباح - عن قنبل. وهذا ليس من طريقه، إنما طريق التيسير عن ابن مجاهد. وقد قال فى النشر: (وهذا من المواضع التى خرج فيها التيسير عن طريقه)، فلا ينبغى أن يؤخذ فى نرتع إلا بحذف الياء عن قنبل[4].

٥- لا خلاف فى التيسير ولا فى الشاطبية فى إثبات الياء لقنبل فى ﴿إنه من يتق﴾، وهو بعض لغات العرب فى إثبات الياء لمعاملته معاملة الصحيح دون إعتبار أثر الجازم عليه. وهو طريق التسير من رواية الدانى عن ابن مجاهد. وهى لغة من لغات العرب. وقد

(١) (النشر) جـ٢، ص١٨٣.

(٢) (النشر) جـ٢، ص١٨٤ - ١٨٥ - البدور الزاهرة ص١٥٥، ط. المعاهد الأزهرية.

(٣) (النشر) جـ٢، ص١٤٠.

(٤) (النشر) جـ٢، ص١٨٧.

ذكرناه لقول الشاطبى: (وافى كالصحيح معللا)، ولأن المحقق فى النشر نبه على أن من يحذف الياء يخرج عن طريق الشاطبية [1].

٦- ذكر فى التيسير وجهان عن ابن ذكوان فى ﴿فلا تسالنّ﴾ بسورة الكهف بحذف الياء وإثباتها وصلاً ووقفًا. وقال المحقق: (إن الدانى قرأ بالإثبات على الفارسى عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير)، فلزم من ذلك كون الإثبات للياء راجحًا فى الأداء من الشاطبية والتيسير[2].

٧- ذكر الدانى فى التيسير عن أبى عمرو وقالون وحفص إثبات الياء وكذلك حذفها وقفًا فى قوله تعالى: ﴿فما ءاتان﴾ بالنمل. وأفاد المحقق فى النشر أن الإثبات مذهب أبى الفتح وأبى الحسن بن غلبون. وعلى الأول قرأ الدانى فى رواية قالون، وعلى الثانى قرأ برواية حفص من طريق التيسير، ونص فى المفردات على أنه قرأ لأبى عمرو بالإثبات، ولم يذكر خلافًا فيها عن قالون وأبى عمرو وحفص. فدل ذلك على أنه الأرجح من طريق التيسير. وبذلك نأخذ لهم، أى بإثبات الياء وقفًا فى هذا الحرف[3].

٨- قوله تعالى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزُّمَر: روى الدانى فى التيسير فتح الياء وصْلاً للسوسى، وذكر سكونها وقفًا، كما ذكر أيضاً حذفها وقفًا. وفى الشاطبية ذكر فتح الياء وصلاً وسكونها وقفًا، وتتبعه المحقق فى النشر فذكر أن إثبات الياء فى الوصل أو الوقف ليست من طريقه، وإنما طريق القرشى. أما طريق التيسير فهو عن ابن جرير، وقد قرأ فيه بحذف الياء وصلاً ووقفًا. وقال: (وهو الذى ينبغى أن يكون فى التيسير)؛ لذلك فإن الحذف للياء هو الأرجح من طريق التيسير وصلاً ووقفًا[4].

٩- ورد الوجهان فى التيسير: إثبات الياء أو حذفها من ﴿التلاق﴾ و ﴿التناد﴾ بغافر عن قالون، وتبع ذلك الشاطبى، وذكر المحقق فى النشر أن إثباتها انفراد من أبى الفتح فارس، وخالف فيه سائر الناس. لذلك فإننا نأخذ لقالون بالحذف فى الموضعين من طريق التيسير وصلاً ووقفًا[5].

١٠- قوله تعالى: ﴿اكرمن﴾ و﴿اهانن﴾ بالفجر، روى فى التيسير التخيير عن أبى عمرو فى إثبات الياء فيهما أو حذفها، وعوّل الدانى على حذفها قال: وبه آخذ. وتبعه الشاطبى

---

(١) (النشر) جـ٢، ص١٨٧. (٢) (النشر) جـ٢، ص٣١٢. (٣) (النشر) جـ٢، ص١٨٨.

(٤) (النشر) جـ٢، ص١٨٩ - البدور الزاهرة ص٣٣٣، ط. المعاهد الأزهرية. فتح القدير، ص١٩١.

(٥) (النشر) جـ٢، ص١٩٠.

بقوله: (وحذفُهما للمازنى عُدَّ أعدَلا)، فالحذف هو المقدم والأوْلى فى الأداء. قال الدانى فى المفردات: (وبالحذف قرأتهما)، وهو المأخوذ به فى مذهبه، وهو قياس قوله فى الفواصل: وبذلك نأخذ[1].

١١- قوله تعالى: ﴿بالواد﴾ بالفجر: ذكر الدانى فى التيسير إثباتها فى الوصل، وذكر أنه روى ذلك عن قنبل، كما روى عنه الإثبات وصلاً ووقفًا. والذى رواه الجمهور عنه الحذف وقفًا، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، إلا أن طريق التيسير الإثبات فيه وصلاً ووقفًا؛ لأنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل فى التيسير. وبذلك نأخذ له وجهًا راجحًا فى الأداء. والله أعلم[2].

*****

تمت بحمد الله تعالى
الأوجه الراجحة فى الأداء فى الأصول
عن رواة الأئمة العشرة من التيسير والتحبير
اللذين هما أصلا الشاطبية والدرة.
ويليها الأوجه الراجحة في فرش الحروف
وبالله التوفيق. والله أعلم.

*****

(١) (النشر) جـ٢، ص١٩١.
(٢) (النشر) جـ٢، ص١٩١.

الباب الثاني

الأوجه الراجحة فى الأداء

فى فرش الحروف عن العشرة القراء

سورة البقرة

☆ باب ﴿بارئكم﴾ لأبى عمرو:

نقل الشاطبى الخلاف عن الدورى فى اختلاس الهمزة من ﴿بارئكم﴾ بالبقرة وكذا اختلاس حركة الراء من ﴿يامركم، تامرهم، يامرهم، ينصركم، يشعركم﴾، فيكون له فيها الاختلاس أو الإسكان بناءً على ذكر الوجهين فى التيسير. وقد صرّح الدانى فى التيسير أن المروى عن أبى عمرو هو الإسكان دون غيره، وبه قرأ على الفارسى عن أبى طاهر، وهو طريقه فى رواية الدورى. كما صرّح فى المفردات أن الاختلاس من رواية أبى الحسن وأنه مذهب سيبويه، كما صرّح فيه أيضًا أنه قرأ بالإسكان على الفارسى وفارس بن أحمد جميعاً عن قراءتهما، فتعين أن يكون الإسكان هو طريق التيسير فى رواية الدورى ورواية السوسى عن أبى عمرو. وهو الذى اختاره الدانى فى التيسير والمفردات، وبه نأخذ[1].

☆ باب ﴿إبراهيم﴾ فى البقرة وكل القرآن لابن ذكوان:

نقل الشاطبى الوجهين لابن ذكوان فى ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة خاصة، فتقرأ بالياء أو بالألف، وتبع فى ذلك التيسير، ولم يبين الحافظ أبو عمرو الدانى فى التيسير طريقه فى قراءة الألف لابن ذكوان، وكذلك لم يوضح ذلك صراحةً فى المفردات. إلا أنه قال: قرأت من طريق الأخفش مرةً بالألف ومرة بالياء. إلا أن المحقق فى النشر تتبع ذلك فذكر أن قراءة الدانى على الفارسى فى رواية ابن ذكوان هى بالياء كالجماعة، وذكر أن ذلك طريق النقاش عن الأخفش، وأن القراءة بالألف هى طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، فتبين أن القراءة بالياء هى طريق التيسير لابن ذكوان؛ لأنها قراءة الدانى على الفارسى عن النقاش عن الأخفش وهو الأولى فى الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير[2]، فيكون لابن ذكوان الياء فى ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة كغيرها من سائر سور القرآن.

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢١٢ - (المفردات) ص١٣٥.   (٢) (النشر) جـ٢، ص٢٢١.

☆ الراء من ﴿أرنا﴾ لأبى عمرو:

اختلاس الراء من ﴿ارنا، ارنى﴾ حيث وقعا هو المروى عن الدورى عن أبى عمرو فى التيسير وفى الشاطبية، وليس له الإسكان من طريقهما، لأن الاختلاس هو طريق ابن مجاهد عن أبى الزعراء. وقد بيَّنَّا ذلك لأن عبارة النشر فى هذا الحرف عن الدورى تحتمل الوجهين، لأنه بعد ذكر الإسكان قال: (وبه قرأ الدانى من رواية الدورى على جميع من قرأ عليه). وهذا لا يعنى أنه قرأ بالإسكان من طريق التيسير، إذ أن المحقق ذكرَ أن الاختلاس طريق ابن مجاهد عن الدورى وهو طريق التيسير. فربما قرأ على شيوخه بالإسكان أيضاً، ولكن ليس من طريق أبى الزعراء الذى هو طريق التيسير، لذلك قطع الدانى فى التيسير والمفردات له بالاختلاس[1].

☆ كسر التنوين وصلاً عن ابن ذكوان قبل همزة الوصل:

ورد الخلاف فيه عن ابن ذكوان بضم التنوين أو كسره من قوله تعالى: ﴿برحمةٍ ادخلوا﴾ بالأعراف، وقوله تعالى: ﴿خبيثةٍ اجتثت﴾ بإبراهيم، والوجهان فى الشاطبية، وعبارة التيسير تفيد أن الضم فيهما عن ابن الأخرم عن الأخفش، وأن الكسر فيهما وفى كل التنوين الواقع قبل ساكن هو طريق النقاش عن الأخفش، وهو طريق التيسير فى رواية ابن ذكوان. لذلك نأخذ بالكسر فى ذلك كله لابن ذكوان مثل باقى المواضع كرواية حفص، وهو الأوْلى فى الأداء[2].

☆ الخلاف فى ﴿يبسط﴾ و ﴿بصطة﴾:

ورد الخلاف فى ﴿يبسط﴾ بالبقرة و﴿بسطة﴾ بالأعراف لكل من ابن ذكوان وخلاد. وذكر الدانى فى التيسير أن ابن ذكوان قرأ ﴿يبسط﴾ بالسين و﴿بصطة﴾ بالصاد، روى ذلك عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير. فلا عبرة للخلاف المذكور له فى الشاطبية فى حرف الأعراف، لأن الشاطبى خرج عن طريقه فيه، ونبَّه على ذلك المحققُ فى النشر[3].

وأما خلاد، فذكر له الخلافَ أبو عمرو الدانى فى الحرفين، وتبعه الشاطبى، ولكن طريق التيسير عن خلاد هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق ابن شاذان عن

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٢٢ - (المفردات) ص١٣٦ - (التيسير) ص٧٦. فريدة الدهر، جـ١، ص١٤٣.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٢٥ - (التيسير) ص٧٩. (٣) (النشر) جـ٢، ص٢٢٩.

خلاد، وهى بالصاد فى الحرفين معاً، وهذا الذى ينبغى أن يؤخذ به من طريق التيسير[1].

لذلك نأخذ لابن ذكوان بالسين فى البقرة وبالصاد فى الأعراف، ونأخذ لخلاد بالصاد فى الموضعين؛ فهو الأحق فى الأداء من طريق التيسير عنهما.

☆ ﴿إنْ أنا﴾ الواقعة قبل همزة القطع المكسورة:

نحو ﴿إن انا إلا نذير﴾ قرأها الدانى بإثبات الألف وحذفِها عن قالون، وهو طريقه مِن قراءته على أبى الفتح، والوجهان صحيحان نصّا وأداءً من طريق أبى نشيط، وبهما نأخذ[2].

☆ تشديد تاءات البَـزّى:

وقع الخلاف فى تشديد تاءات البزى فى موضعين: **أولهما** ﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾ فى آل عمران، **والثانى** ﴿فظلتم تفكهون﴾ بالواقعة. وقد خرج الدانى عن طريقه فيهما إذ قال فى التيسير: (وزادنى أبو الفرج النجاد المقرى من قراءته على أبى الفتح بن بدهان عن أبى بكر الزينبى عن أبى ربيعة عن البزى).

وهذا الإسناد مغاير لإسناد رواية البزى فى التيسير. وقد تبعه الشاطبى بذكر الخلاف فيه. والصحيح أن يقرأ للبزى فى هذين الموضعين بالتخفيف فقط كالجماعة[3].

☆ ﴿نِعمّا﴾ بالبقرة والنساء:

اختلف فيها عن أبى عمرو وقالون وأبى بكر: فورد عنهم إسكان العين، وورد أيضًا عنهم اختلاس كسرته. وذكر الدانى أن الإسكان ورد عنهم بالنص، وأن الاختلاس أقيس. وأهمل الشاطبى ذكر الإسكان مع أنه فى التيسير، وبه ورد النصّ عن الأئمة. فهو أحرى أن يقدم فى الأداء، وإن كان الوجهان صحيحين عنهم[4].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٢٩.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٣١.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٢٣٥ - (التيسير) ص٨٤.

(٤) (النشر) جـ٢، ص٢٣٦ - (التيسير) ص٨٤.

سورة آل عمران

☆ ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾:

اختلف عن هشام فيه: فذكر الشاطبى الخلاف فى قراءته بالتاء أو بالياء، والذى فى التيسير ؛ أى قراءة الدانى على أبى الفتح بالتاء، وهو طريقه فى رواية هشام من طريق ابن عبدان عن الحلوانى. أما الياء فيه: فرواية الجمال عن الحلوانى، وهى قراءة الدانى على الفارسى، فذكرُ الخلاف فيه خروج عن طريق التيسير. لذلك لم يذكر قراءة الغيبة فى (المفردات) ولم يعوّل عليها. فالأوْلَى فى الأداء قراءة ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾ بالخطاب، لهشام[1].

سورة النساء

☆ ﴿لا تَعدوا فى السبت﴾:

اختلف عن قالون فى إسكان العين واختلاسها، ولم يذكر الشاطبى سوى الإخفاء يعنى اختلاس حركة العين - والوجهان فى التيسير، وفيه أن النص عن قالون بالإسكان. والوجهان جيدان وبهما نأخذ عن قالون. والمقدم الإسكان لقول الدانى (الإخفاء أقيس، والإسكان آثر) [2].

سورة الأنعام

☆ ﴿انها إذا جاءت﴾:

رويت عن شعبة بكسر الهمزة من ﴿إنها﴾ وفتحها، والوجهان جيدان من رواية شعبة، قرأ بهما يحيى بن آدم عليه، وهو طريق الصريفينى عنه، وهو طريق التيسير وبهما نأخذ[3].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٤٤ - (التيسير) ص٩١. (٢) (النشر) جـ٢، ص٢٥٣.
(٣) (النشر) جـ٢، ص٢٦١.

☆ ﴿اتحاجونى﴾:

اختلف عن هشام فى قوله تعالى: ﴿اتحاجونى فى الله﴾ بالأنعام. فذكر الخلاف فى تخفيف النون الدانى فى التيسير، وتبعه الشاطبى، ولكن الدانى فَصَّلَ فى المفردات، فذكر أن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله - يعنى السامرى عن الحلوانى - هى التخفيف، وهذا طريق التيسير الذى ينبغى أن يقرأ لهشام به منه؛ لأن رواية التشديد هى من طريق الجمال عن الحلوانى، وقراءةُ الدانى عن أبى الفتح من غير طريق السامرى. لذلك فالعمل فيه على التخفيف[1].

سورة الأعراف

☆ انفرادات الشطوى عن ابن وردان:

انفرد الشطوى عن ابن هارون فى رواية ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من ﴿لا يُخرِج إلا نكدا﴾ (بالأعراف)، كذا انفرد فى التوبة بقراءة ﴿سُقاة الحاج وعَمَرة المسجد الحرام﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف وفتح العين وحذف الألف. قال المحقق فى النشر: وقد رأيتهما فى المصاحف القديمة محذوفتى الألف.

كما انفرد الشطوى أيضاً بتشديد الراء في ﴿فتغرّقكم﴾ بالإسراء. ولما كان طريق التحبير هو عن الشطوى عن ابن هارون فقد ذكرها فى الدرة بخلافٍ عنه، ولكن لم يعوّل عليها فى الطيبة لكونها انفرادات عن ابن وردان - وقال فى النشر: وخالفه سائر الرواة. والمأخوذ به عند علماء القراءات أن ما انفُرد به طريق واحد عن راوٍ لا يؤخذ به، فالأولى عدم الأخذ بها لابن وردان، لكونها انفرادات[2].

☆ ﴿بَيْئَس﴾ بالأعراف عن شعبة:

روى عن شعبة أنه كان يأخذ فيه بفتح الباء وسكون الياء وهمزة مفتوحة ﴿بَيْئَس﴾ على وزن فَيْعَل ثم قال: (جاءنى منها شك فتركت روايتها عن عاصم وأخذت عن الأعمش ﴿بَئِيس﴾ مثل حمزة). فيكون له وجهان: بئيس كفعيل، وبَيْئَس كفَيْعَل. والمروى من

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٥٩، ٢٦٠ - (المفردات) ص٢٢٥.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.

طريق الأصم عن الصريفينى عن يحيى بن آدم هو ﴿بَيْئِس﴾ كرواية حفص، وهو آخر الأمرين فى رواية شعبة. وهو أيضًا طريق التيسير. فالأولى الأخذ به لمن يقرأ برواية شعبة من طريق التيسير[1].

سورة يونس

☆ ﴿ولادرنكم﴾ بيونس، ﴿ولاقسم﴾ بالقيامة:

لم يختلف عن قنبل فى حذف الألف من ﴿لادريكم﴾ بيونس و ﴿لاقسم﴾ بالقيامة، واختلف عن البزى فى الموضعين، وذكر الدانى فى التيسير أنه قرأ على الفارسى فيما يرويه عن النقاش عن أبى ربيعة عن البزى بغير ألف فى الموضعين مثل قنبل. كذلك ذكره فى المفردات، وزاد رواية الألف عن غيره. إلا أن الألف فى الموضعين من غير طريق التيسير، لأنها رواية ابن الحباب عن البزى. فلزم أن يؤخذ للبزى فى الموضعين بحذف الألف من طريق التيسير[2].

☆ ﴿يهدى﴾ بيونس:

الخلاف فيه عن قالون وأبى عمرو بين الإسكان والاختلاس. ولم يذكر الشاطبى الإسكان مع أنه مذكور فى التيسير مع وجه الاختلاس عنهما.

وقد نصَّ الدانى فى التيسير على أن رواية الإسكان لقالون وردت عنه نصًا. ولكنه لم يذكر فى المفردات سوى الاختلاس، وعبر عنه بالإخفاء، وقال فى النشر: واختاره الدانى عن قالون مع نصه عن قالون بالإسكان، كما اختار فى المفردات أيضًا الاختلاس عن أبى عمرو، وفضَّله. قال فى النشر: (إنه لم يقرأ على شيوخه فى قراءة أبى عمروٍ بسواه)[3].

لذلك نأخذ من طريق التيسير لأبى عمرو بالاختلاس فيه وجهاً مقدماً فى الأداء، غير

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٧٣. قال فى النشر: روى عنه الوجهان القافلائى عن الصريفينى - وهو أيضًا طريق التيسير وبه قرأ الدانى، فيكون لشعبة الوجهان، إلا أن الأرجح ﴿بئيس﴾ كرواية حفص، لأن شعبة ترك القراءة بالوجه الآخر.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٨٢ - (المفردات) ص١٠١ - (التيسير) ص١٢١.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص١٢٢.

أننا نأخذ لقالون فيه بوجهَى الإسكان والاختلاس، ولورود النص فيه عن قالون بالإسكان يكون الإسكان مقدمًا فى الأداء لقالون.

أما فى رواية أبى جعفر فقد ذكر له فى التحبير روايتى الاختلاس والإسكان عن ابن جماز، وذكر بعد ذلك الإسكان لكل من ابن وردان وابن جماز وقال المحقق إنه طريق الكتاب. وهو الصحيح؛ لأن ابن سوار لم يذكر لابن جماز سوى الإسكان مثل ابن وردان، لذلك نأخذ لأبى جعفر بالإسكان من الروايتين كما هو فى الدرة[1].

☆ ﴿فاجمِعوا﴾ بيونس:

ذكر فى الدرة الخلاف لرويس فى ﴿فأجمعوا﴾ بيونس فأوهم ذلك أن طريق رويس فيه القطع وكسر الميم، أو الوصل للهمزة وفتح الميم، وقد ذكر فى التحبير الذى هو أصل الدرة أن القطع طريق الكتاب ويُقرأ بفتح الهمزة وكسر الميم. أما الوصل للهمزة مع فتح الميم فمن غير طريق الحمامى، فالصواب فيه القراءة بقطع الهمزة من طريق التحبير والدرة؛ لأنه طريق الحمامى عن رويس[2].

☆ ﴿تتبعان﴾ بيونس:

ذكر الشاطبى وجهًا لابن ذكوان فى ﴿تتبعان﴾ وهو تخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون وعبر عنه (بماج) - أى اضطرب - وهو من زيادات الشاطبية على التيسير. والوجه المقروء به هو تشديد التاء الثانية وكسر الباء مع تخفيف النون ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ وهو الصحيح عنه. أما الوجه الآخر فهو انفراد عن ابن مجاهد عن ابن ذكوان، وقد رده الدانى فى المفردات، وإذا كان قد صححه المحقق فى النشر فليس من طرق التيسير[3].

☆ الوقف على ﴿تبوءا﴾ بيونس:

ذكر الدانى فى التيسير رواية هبيرة وغيره عن حفص بالوقف عليه بالياء بدلاً من الهمزة، وهى حكايةٌ لا روايةُ نصٍّ يُقرأ بها، لذلك فإنه ذكر أنه قرأ بالهمزة وصلاً ووقفًا. وهو الصحيح عن حفص[4].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص١٢٢.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٨٥.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٢٨٦ - (المفردات) ص١٩٨.

(٤) (التيسير) ص١٢٣.

سورة يوسف

☆ ﴿هيت لك﴾ بيوسف:

روى الخلاف لهشام فى قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ بيوسف: فقرئ بكسر الهاء وسكون الهمز وفتح التاء ﴿هِئتَ﴾، وهو الصحيح عن هشام من طريق التيسير. أما رواية كسر الهاء وسكون الهمز وضم التاء ﴿هِئتُ﴾ فقد ذكرها التيسير أيضاً وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف فى ضم التاء وفتحها. ورغم أن الدانى قد وهّن رواية الفتح تبعاً لأبى على الفارسى، فإن المحقق رد ذلك، وذكر أن القراءة صحيحة وراويها غير واهم وهو ثقة وحجة - أى الحلوانى - خصوصًا فيما يرويه عن هشام وقالون.

وذكر أيضًا أن ﴿هئتَ﴾ بالفتح أى تهيأ لى أمرك أو حسنت هيأتك. أما رواية الضم وإن كان قد صححها الدانى فليست من طريق التيسير، وهى رواية الداجونى عن هشام. فقراءة الضم خروج عن طريقه.

والصواب أن القراءات الواردة فى هذه الكلمة لغات، وهى اسم فعل بمعنى هَلُمَّ، وليست فى شيء منها فعلاً ولا التاء فيها ضمير متكلم أو مخاطب، ولا يبرز ضميرها، بل يتبين المخاطب بالضمير الذى يتصل باللام ويكون منفصلاً عنها؛ نحو: (هيت لك هيت لكما ولكم). فالأولى الأخذ برواية الفتح لهشام، فهى الراجحة فى الأداء[1].

سورة إبراهيم

☆ ﴿افئدة﴾ بإبراهيم:

ذكر الخلاف فيه عن هشام فى الشاطبية، وقد نصّ فى التيسير أنه قرأ فيه على أبى الفتح بياء بعد الهمزة، وقال فى المفردات: (وكذا نص عليه الحلوانى. وبه أخذ). لذلك لا يجوز فيه سوى الإشباع للياء على لغة المشبِعين من العرب. وبذلك نأخذ[2].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٩٩ - (المفردات) ص٢٢٦ - (التيسير) ص١٣٥.

سورة النحل

☆ ﴿شركائى الذين﴾ بالنحل:

ذكر الدانى الخلافَ فيه فى التيسير عن البزى بالهمز وبغير همز، وذكر المحقق فى النشر أنه خرج فيه عن طريقه، وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف. إلا أنه أشار إلى ضعف الرواية بغير همز فقال (هلهلا). وقد ذكر المحقق فى النشر أن الحذف انفراد الدانى وتتبعه شيخ الإقراء الحافظ المتولى بأنه وجده فى التلخيص فلا يكون الدانى منفرداً به، إلا أن الهمز للبزى وهو الثابت من طريق التيسير كالجماعة[1]، وبه نأخذ[2].

☆ ﴿ليجزين﴾ بالنحل:

ذكر الخلاف فى التيسير عن ابن ذكوان فيه، وقال الدانى إن النقاش رواه عن الأخفش بالنون ﴿لنجزين﴾ ووهَّمَ هذه الرواية؛ لأنَّ الأخفش ذكرها بالياء فى كتابه. فالأولى القراءة له بالياء مثل هشام. وإذا كان المحقق قد صحح قراءة النون عن ابن عامر فهى ليست من طرق المغاربة، فقد ذكر أن المغاربة نصوا قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهًا واحدًا، وبه نأخذ من الروايتين[3].

سورة الكهف

☆ اختلف عن شعبة فى قوله تعالى: ﴿ردما ءاتونى﴾ وكذا ﴿ءآتونى افرغ﴾:

فورد عنه فى التيسير وَصْلَ الأول، والوجهان فى الثانى؛ الوصل والقطع، ولا يكون القطع إلا مع المد. ولكن الذى حققه العلماء أن شعيب الصريفينى روى عن يحيى عن أبى بكر

---

(١) قال الإمام المتولى فى [فتح الكريم] ناقلا عن [التلخيص] لابن بليمة:

وفيه وجدنا قوله شركائى الـ	ـذين بحذف الهمز عن أحمد فلا
يكون بــه الدانى منفردا إذا	خلافا لقول النشر والحق يُعتلا
فمن طرق النقاش قد رواه وهو	من غير نشر صح أيضا تقبلا

(٢) (النشر) جـ٢، ص٣٠٣. (٣) (النشر) جـ٢، ص٣٠٥ - (التيسير) ص١٣٨.

بقطع الهمزة ومدها فى الموضعين مثل رواية حفص، أما وصل الأول وقطع الثانى فمن غير طريق الصريفينى - وهو وإن كان قرأ به الدانى واختاره فى المفردات والتيسير فليس طريقه عن شعبة، فقد ذكر المحقق فى النشر أن شعيبًا روى عن يحيى عن شعبة بقطع الهمزة ومدها فيهما فى الحالين من (الإعطاء)، كذلك حققه المتولى شيخ القراء رحمه الله فى فتح الكريم[1]. لذا كان الأخذ بالقطع فى الموضعين هو المقدم فى الأداء عن شعبة لأنه طريق الرواية المسندة فى التيسير[2].

سورة مريم

☆ ﴿لاهب لك﴾ فى سورة مريم:

اختلفوا عن قالون فى قوله تعالى: ﴿لاهب لك﴾. فالذى فى التيسير هو رواية الياء ﴿ليهب﴾ عن قالون من طريق الحلوانى وحده. وقد ذكر الخلاف فيه الشاطبى تبعاً للتيسير. وإنما طريق التيسير هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق أبى نشيط وهى الهمز كالجماعة. لذلك لم يعوّل الدانى فى المفردات إلا على رواية الهمز لأنها طريق روايته عن أبى نشيط وهو الأولى بالأداء[3].

سورة طه

☆ ﴿لنحرقنه﴾ سورة طه:

يفيد تحبير التيسير أن لأبى جعفر فتح النون وإسكان الحاء وضم الراء ﴿لنَحْرُقَنَّه﴾ وهو المروى عن ابن وردان. وقد اعتمد المحقق ذلك فى تحبير التيسير لكل من ابن وردان وابن جماز، غير أنه قال: (وروى عن ابن جماز بضم النون وكسر الراء مخففة) وهى رواية الجمهور

---

(١) قال الشيخ محمد المتولى فى [فتح الكريم]:

وشعبة آتونى بوصلهما سوى ... شعيب فعن يحيى بقطعهما تلا

(٢) (النشر) جـ٢، ص٣١٥.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٣١٧ - (التيسير) ص١٤٨. فريدة الدهر، جـ١، ص٢٨.

عن ابن جماز. والمتتبع لطرق النشر يجد أن ابن سوار قد انفرد عن ابن جماز برواية ﴿لنَحْرُقنّه﴾ مثل ابن وردان. ولما كنا لا نأخذ بالانفرادات ولو أنها طريق تحبير التيسير. فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح النون وضم الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لنَحْرُقَنّه﴾ ولابن جماز بضم النون وكسر الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لنُحْرِقَنّه﴾، وهو الذى فى الدرة والطيبة. ولعل المحقق خالفَ فيهما ما كتبه فى التحبير لانفراد ابن سوار عن ابن جماز بفتح النون وضم الراء[1].

سورة الروم

☆ ﴿تَخْرُجُون﴾ سورة الروم:

رواه النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح التاء وضم الراء، وهو طريق التيسير عنه، لأن الدانى لم يذكر فيه خلافاً بل قال: (كذلك قال النقاش عن الأخفش) وهو طريقه فى رواية ابن ذكوان. قال فى النشر: (وبذلك قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز الفارسى عن النقاش كما ذكره فى المفردات، ولم يصرح به فى التيسير هكذا، ولا ينبغى أن يؤخذ من التيسير بسواه) وبذلك يكون الخلاف المذكور فى الشاطبية عن ابن ذكوان ليس من طريقه، ولا نأخذ له بغير الفتح للتاء مع ضم الراء فى الروم كما فى الأعراف[2].

☆ ﴿كسفاً﴾ فى الروم:

ذكر الخلاف فى التيسير وفى الشاطبية فى ﴿كسفا﴾ بالروم عن هشام، والخلاف دائر بين الإسكان والفتح فى السين. وقد ذكر المحقق فى النشر أن الدانى قرأ على أبى الفتح من طريق الحلوانى بالفتح، وبه كان يأخذ الداجونى - وقد ذكر الدانى فى المفردات قراءة الفتح وقال: إن ذلك من طريق قراءته على أبى الحسن، كما ذكر قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله أى السامرى بإسكان السين مثل ابن ذكوان، ولقد وجدت عبارة النشر مخالفة لما ذكره الدانى فى المفردات، إذ قال فى النشر إن الدانى قرأ بالإسكان على أبى الحسن وبفتح

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٢٢ - (تحبير التيسير) ص١٤٤.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٦٨ - (التيسير) ص١٧٥.

السين على أبى الفتح والصحيح العكس كما جاء فى المفردات. لذلك فالأولى الإسكان للسين عن هشام من طريق الحلوانى. قال الدانى فى المفردات: (وكذلك نص عليه هشام فى كتابه) هذا، وقد كنت آخذ بالخلاف عن هشام فى هذا الحرف حتى اطلعت على ما ذكره الدانى من نص هشام على الإسكان، فأخذت بالإسكان وجهًا واحدًا. والله أعلم[1].

☆ ﴿ضعف وضعفا﴾ فى الروم:

اختلف عن حفص فى ضم الضاد أو فتحها من ﴿ضعف وضعفا﴾ فى الروم، وذكر الدانى فى التيسير الفتح عن حفص، وقال إن حفصًا اختار الضم لحديث عطية العوفى عن ابن عمر أن النبى ﷺ أقرأه بالضم وردَّ عليه الفتحَ.. ثم ضعَّف عطيةَ. قال المحقق فى النشر: ورواه الترمذى وأبو داود جميعاً من حديث الفضيل بن مرزوق. وأخذ بالوجهين ليتابع عاصماً على قراءته وليوافق حفصًا على اختياره، وبهما نأخذ[2].

سورة يس

☆ ﴿يخصمون﴾ سورة يس:

اختلف عن قالون فى ﴿يَخصمون﴾ فذكر له الدانى فى التيسير الاختلاس للخاء، وذكر أيضاً أن الإسكان مروى عن قالون نصًّا، وهو الذى قطع له به فى جامع البيان، وقطع له الشاطبى بالاختلاس وهو الذى فى المفردات للدانى، وكلا الوجهين الإسكان والاختلاس جيدان مع كون الإسكان مقدمًا وإن لم يذكر فى الشاطبية فقد ذُكر فى أصلها وورد بالنص عن قالون[3].

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٠٩ - (المفردات) ص٢٢٧. (انظر جامع البيان، وقد ذكر فيه قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله بن الحسن وهو طريق التيسير بالإسكان ولكنه ذكر قبل ذلك الفتح لهشام من قراءته على أبى الفتح دون تحديد الطريق، ولعل النشر قد أخذ له بذلك).

(٢) (النشر) جـ٢، ص٣٤٦.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٣٥٤ - (التيسير) ص١٨٤.

سورة الصافات

☆ ﴿وإن إلياس﴾ فى الصافات:

ذكر الدانى فى التيسير أنه قرأ على الفارسى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿وإن الياس﴾ بالصافات بحذف الهمز وهو طريقه الذى فى التيسير. وقد ذكر أن ابن ذكوان قال فى كتابه بغير همز. وذكر الخلاف عن ابن ذكوان فى الشاطبية أى بتحقيق الهمزة أو وصلها. وقد تأوّل الدانى فى المفردات قول ابن ذكوان بغير همز فقال إنه يعنى الهمزة التى فى وسط الكلمة أى ﴿الياس﴾، وردّه المحقق فى النشر بأن ذلك مما لم يقرأ به ابن ذكوان ولا غيره أى بهمز قبل السين. وأنه لو أراد ذلك لذكره فى الأنعام فى أول مواضعه، وأن رواية همزة الوصل من ﴿وإن الياس﴾ تعنى الهمزة التى بعد النون، وهو الثابت من قراءة الدانى على الفارسى من طريق التيسير. ولذا فالأولى أن يؤخذ بوصل الهمزة من ﴿الياس﴾ فى الوصل، وهو المقدم أداءً[1].

سورة ص

☆ ﴿بالسؤق﴾ فى ص ﴿وسؤقه﴾ فى الفتح:

الهمز هو المذكور فى التيسير عن قنبل فى ﴿السؤق﴾ فى ص و﴿سؤقه﴾ فى الفتح وليس فيه ذكر الواو بعد الهمز. وزاد الشاطبى وجهَ الواو المَدِّية بعد الهمز فى الموضعين، فخرج عن طريقه، وهو مما انفرد به، وإنما يُروَى ذلك لقنبل من طرق أخرى غير طريق التيسير كما وضّحها المحقق فى النشر. ولم يذكر فى المفردات غير الهمز. واحتجَّ له بأنه على لغة من همز الألف والواو. فالأولى عدم إلحاق الواو بعد الهمز فى الموضعين؛ لأنها ليست طريق التيسير[2].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٥٧ - ٣٥٩.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٣٣٨ - (المفردات) ص٨٢.

سورة الزمر

☆ ﴿يا حسرتاى﴾ سورة الزمر:

روى عن ابن وردان ﴿يا حسرتاى﴾ بالزمر بإسكان الياء، وهو المروى عن أبى الحسن بن العلاف والخبازى والحنبلى - وذكر المحقق أن الباقين رووا عن ابن وردان فتح الياء كابن جماز، وهو الصحيح من طريق تحبير التيسير؛ لأن طريقه ليس من طريق من رَوَوْا الإسكان. لذلك فالأوْلى أن يؤخذ لابن وردان بفتح الياء فى ﴿يا حسرتاى﴾ بالزمر[1].

سورة الزخرف

☆ ﴿لَمَّا مَتاعُ﴾ سورة الزخرف:

اختلف عن هشام فيه بين تشديد الميم وتخفيفها، فشدَّدها الأكثرون عنه، وذكر الخلاف أبو عمرو الدانى فى التيسير وتبعه الشاطبى - إلا أن طريق الدانى فى التيسير يقتضى التخفيف فقط، ولكن ذكر التشديد فى مفرداته وذكر الخلاف فيه، وذكر فى جامع البيان أن التخفيف قرأ به على أبى الفتح فى رواية هشام من طريق الحلوانى وذكره عن ابن عباد عن هشام. وذكر المحقق فى النشر أن التخفيف ليس انفرادًا من أبى الفتح، بل روى أيضًا من طرق أخرى. فالأوْلى أن يؤخذ لهشام بالتخفيف فيه من طريق التيسير[2].

تنبيه:

(١) قال المتولى فى فتح الكريم:

وأمّا عن الحلوانى فاقرأ مخففاً ... بخلفَ أتَى واختص بالمدِّ واعتلا

(٢) ذكر المحقق فى النشر أن الدانى اقتصر على التخفيف فى المفردات، وليس كذلك، بل اقتصر على التشديد، ثم ذكر فيه خلافًا - ولكن طريقه كما ذكرنا يقتضى التخفيف، وبه نأخذ.

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٦٣. فريدة الدهر، جـ١، ص٤٦٥.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٢٩١ - (المفردات) ص٢٢٨.

سورة الأحقاف

☆ ﴿لتنذر﴾ بالأحقاف:

ذكر الدانى فيه الخلاف عن البزى بالتاء أو بالياء، وتبعه الشاطبى بقوله: (والأحقاف هم بها بخلف هدى). والخلاف وإن كان صحيحًا، إلا إنه لا يُقرأ به من طريقه؛ لأن الدانى قرأ على الفارسى عن النقاش بالتاء. قال المحقق فى النشر: وإطلاقه الخلاف فيه خروجٌ عن طريقه. لذا نأخذ فيه للبزى بالتاء من طريق التيسير. نعم ذكر الدانى فى المفردات أنه قرأ أيضًا على الفارسى بالياء، ولكنه أهملها وقال وبالأول (أى برواية التاء) آخذ. فالأولى الأخذ له بالتاء فى رواية البزى[1].

سورة القتال ﴿محمد ﷺ﴾

☆ ﴿آنفا﴾ بالقتال:

روى الدانى فى التيسير الخلاف فى ﴿آنفا﴾ بالقتال عن البزى بالقصر والمد، وأسند رواية القصر إلى ابن مجاهد عن نصر بن محمد. وقرأ به على أبى الفتح، وليست رواية القصر من طرقه ولا طرق الشاطبى؛ لأن الدانى قرأ برواية البزى على الفارسى عن النقاش، وهى بالمد كالجماعة؛ فلا يؤخذ من التيسير بسوى المد[2].

سورة الطور

☆ ﴿المصيطرون﴾ بالطور و﴿بمصيطر﴾ بالغاشية:

ورد الخلاف فيهما عن حفص وعن خلاد. أما حفص فقد ذكر الخلاف فيهما الدانى عنه فى التيسير فيقرأ بالصاد والسين فيهما وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف. ولكن قراءة الدانى على أبى الحسن فيهما بالصاد، فهو الراجح فى الأداء فى رواية حفص؛ لأن سند الدانى فى روايته من قراءته على أبى الحسن.

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٧٣ - (المفردات) ص١٠٤. (٢) (النشر) جـ٢، ص٣٧٤.

وأما رواية خلاد فالخلاف فيها دائر بين الصاد الخالصة فيهما أو إشمامها زاياً مثل رواية خلف عن حمزة.

والخلاف فى التيسير والشاطبية، ولكن قراءة الدانى على أبى الفتح فى رواية خلاد تقتضى الإشمام. قال فى النشر: ولا يوجد نصٌّ بخلافه إلا ما فى التيسير والشاطبية. وقال إن الصاد الخالصة عن الحلوانى والبزار، وهما ليسا من طريق التسير عن خلاد. فلا يُقرأ فيهما إلا بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية[1].

سورة الرحمن

☆ ﴿المنشئات﴾ فى سورة الرحمن:

ذكر لشعبة الخلاف فيه بين كسر الشين وفتحها. والذى قرأ به الدانى على أبى الفتح من طريق الصريفينى عن يحيى بن آدم هو الكسر. كذلك صرَّح الدانى فى المفردات وذكره المحقق فى النشر، وهو أولى من الفتح؛ لأن طريق الفتح من قراءة الدانى على أبى الحسن. فالراجح هو الكسر فى الشين عن شعبة لأنه طريق التيسير[2].

☆ ﴿يطمثهن﴾ فى سورة الرحمن:

ذكر الدانى الخلاف فى الروايتين عن الكسائى فى ضم الميم أو كسرها فى الموضعين. وضم الميم فى الموضع الأول فقط هو قراءة الدانى على أبى الفتح فى الروايتين جميعًا، ويقرأ فى الموضع الثانى بكسر الميم. وهذا هو الوجه الراجح فى الأداء وهو الذى عول عليه الدانى فى المفردات. ونص عليه فى جامع البيان. وقد ذكر المحقق فى النشر أنه من المواضع التى خرج الدانى فيها عن طريقه، يعنى ذكره فى التيسير رواية الدورى بضم الميم فى الموضع الأول ورواية أبى الحارث بالضم فى الموضع الثانى. لأنها قراءته على أبى الحسن، ولم يقرأ الدانى فى الروايتين على أبى الفتح بسوى الضم فى الأول والكسر فى الثانى، فتعين أن يكون هذا الوجه هو الراجح فى الأداء[3].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٧٨.

(٢) (النشر) جـ٢، ص٣٨١ - (المفردات) ص٢٨٢. فريدة الدهر، جـ١، ص٣٢٠.

(٣) (النشر) جـ٢، ص٣٨١ - (المفردات) ص٣٩٢. فريدة الدهر، جـ١، ص٤٣٤، ٤٤٥.

جزء قد سمع

☆ ﴿انشزوا فانشزوا﴾ بالمجادلة:

ذكر الخلاف عن شعبة فى التيسير فى كسر الشين أو ضمها. ولكن الدانى صرّح أنه قرأ على أبى الفتح من طريق الصريفينى عن يحيى بن آدم عن شعبة بالكسر. كذا ذكره فى التيسير والمفردات، وذكر فيه أنه مما شك فيه شعبة، فأخذ برواية الكسر. فالأولى أن يقرأ لشعبة فيهما بالكسر كما هى رواية الدانى من طريق التيسير والتى قرأ بها على أبى الفتح فى هذه الرواية(1).

☆ ﴿تكون دُولة﴾ بالحشر:

اختلف عن هشام فى تأنيث يكون أو تذكيره. وذلك فى التيسير والشاطبية، وحقق ابن الجزرى أن رواية الحلوانى من أكثر طرقه بالتأنيث عن هشام - روى ذلك ابن عبدان عن الحلوانى، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح وهو طريق التيسير. لذا كان الراجح فى الأداء عن هشام تأنيث ﴿تكون﴾ مع رفع ﴿دولة﴾، ولا يجوز النصب مع التأنيث فى أى قراءة - كما فهم البعض من الشاطبية - لانتفاء صحته روايةً، هذا ولم يعوّل الدانى فى المفردات إلا على رواية التأنيث(2).

جزء تبارك

☆ ﴿ما يؤمنون/ ما يذكرون﴾ بالحاقة:

روى الدانى الوجهين عن ابن ذكوان فيهما بالتاء أو الياء. ورواية الغيب بالياء أكثر شهرةً عن الأخفش. غير أن الدانى قرأ فيهما بالخطاب على الفارسى من طريق النقاش عن الأخفش. وذكر الدانى ذلك فى التيسير والمفردات. غير أنه أخذ فيهما بالغيبة، ونقل عنه المحقق فى النشر أن عليه العمل عند أهل الشام. لكن رواية التاء أى الخطاب هى طريق التيسير الذى قرأ به الدانى من طريق النقاش. ولم ينفرد النقاش بذلك حتى تُردَّ تلك

(1) (النشر) جـ٢، ص٣٨٥ - (التيسير) ص٢٠٩. (2) (النشر) جـ١، ص٣٨٦ - (المفردات) ص١٢٩.

الرواية مع صحتها - فاختيارنا للوجه المقدم فى الأداء مبنى على سَند الرواية، وسند رواية الخطاب هو طريق التيسير، لذلك نأخذ لابن ذكوان فى الحرفين بالتاء وجهًا راجحًا فى الأداء[1]. وقلنا لا نمنع الأخذ برواية الياء كهشام لصحته أيضًا وشهرته.

☆ ﴿لُبَدا﴾ فى الجن:

روى ابن عبدان عن الحلوانى ضم اللام فى رواية هشام، وهو طريق التيسير، ولم يذكر فى التيسير غيره. غير أن الشاطبى زاد الخلافَ فخرج عن طريقه؛ لأن الكسر فيه من طريق الجمال وابن عباد وليسا من طريق التيسير، فالأوْلى أن يقرأ لهشام فى هذا الحرف بضم اللام[2].

☆ الوقف على ﴿سلاسلا﴾ فى الإنسان:

اختلف فى الوقف عليه بالألف أو حذفها . وقد قرأ الدانى فى رواية حفص على أبى الحسن بن غلبون بإثبات الألف، وهو طريق التيسير. كما وقف بحذف الألف فى قراءته عن الفارسى فى رواية البزى من طريق النقاش عن أبى ربيعة، كذا وقف بحذف الألف فى رواية ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش. لذا فإن طريق التيسير الراجح فى الأداء الوقفُ لحفص بإثبات الألف، والوقف لكل من البزى وابن ذكوان بحذف الألف[3].

جزء عم

☆ ﴿رآه﴾ فى العلق:

اختلف عن قنبل: فروى الزينبى وحده عن قنبل المدّ. وروى أكثر الرواة عنه القصر. وليس طريق الزينبى من طريق التيسير. لذا لم يذكر فى التيسير سوى القصر. قال المحقق فى النشر: ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء (وقال: بهما آخُذ، جمعًا بين النص والأداء). ونقول إن رواية المد انفراد من الزينبى عن قنبل، وقد خالف فيها سائر الرواة. لذا نرجح القصر؛ لأنه هو الثابت روايةً من طريق التيسير[4].

---

(١) (النشر) جـ٢، ص٣٩٠ - (المفردات) ص٣١٤.
(٢) (النشر) جـ٢، ص٣٩٢.
(٣) (النشر) جـ٢، ص٣٩٤.
(٤) (النشر) جـ٢، ص٤٠٢.

☆ التكبير للختم:

التكبير مرويّ عن البزى لختم القرآن، وبذلك قرأ الدانى على شيخه الفارسى، وما أطلقه البعض لابن كثير من الروايتين فليس طريق التيسير وإنما هو رواية البزى وحده. وقول الشاطبى (وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضٌ بِتَكْبِيرِهِ تَلاَ) هو من زيادات الشاطبى، فالأولى الأخذ به للبزى من طريق التيسير دون قنبل.

أما من طرق النشر فإنه مأخوذ به لكل القراء.

ولفظه المختار ﴿الله اكبر﴾ وهو الذى فى التيسير، وزيادة التهليل هى من طريق ابن الحباب وليست فى التيسير. أما موضعه فهو آخر كل سورة بدءًا من سورة الضحى مع نهاية السورة. وعلى هذا لا يجوز القطع على البسملة إذا وصلتَ بالتكبير قبلها. هذا الذى رجحه الدانى فى التيسير. أما قول الشاطبى: (وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلاَ) فهو محمولٌ على التكبير لأوائل السور، وليس ذلك من طريق التيسير، والأولى وصل التكبير بآخر السورة كما ذكر الدانى، وإن شاء قطع عليه وابتدأ بالبسملة موصولة بأول السورة بعدها. والله أعلم[1].

هذا ما تيسر جمعه بفضل الله
وتوفيقه من الأوجه الراجحة فى الأداء
فى فرش الحروف عن القراء العشرة.
وقد رجحنا ما هو أولى وأحق بالأداء من التيسير والتحبير.
ويليه (القصيدة الحسناء) جمعنا فيها الأوجه الراجحة فى الأداء
من طرق التيسير وتحبير التيسير فى الأصول والفرش. وبالله التوفيق.



---

(١) (النشر) جـ٢، ص٤١٨ - (التيسير) ص٢٢٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

القصيدة الحسناء
في الأوجه الراجحة في الأداء
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ علي بن محمد توفيق النحاس

راجعها

الشيخ عبد الرزّاق البكري

بسم الله الرحمن الرحيم

بَدَأْتُ بِحَمْدِ اللهِ أرْجُوهُ مَوئِلا[١] وَأسْألُهُ مِنْ فَضْلِهِ مُتَوكِّلا[٢]

وَصَلِّ وَسَلِّمْ يَا رَحِيمُ كَرَامَةً عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللهِ فَضْلاً وَمَنزِلا[٣]

وَبَعْدُ فَقَدْ مَيَّزْتُ فى الْخُلْفِ أوْجُهًا أتَتْ عَنْ رُوَاةِ الْعَشْرِ أقْوَى وَأفْضَلا

تَتَبَّعْتُ فِى التَّيْسِيرِ مِنْهَا طَرِيقَهُ وَزِدْتُ لَهَا التَّحْبِيرَ لِلْعَشْرِ مُكْمِلا

قَدِ اخْتَرْتُ وَجْهًا كَانَ أقْوَى رِوَايَةً وَأثْبَتَ عِنْدَ الْمُنْصِفِينَ وَأعْدَلاَ

وَمَا كَانَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ ذَكَرْتُه إذَا لَمْ أجِدْ بِالأصْلِ وَجْهاً مُفَضَّلاَ

وَمَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا لِرَاوٍ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ عَنْهُ أهْمِلا[٤]

وَبَعْضَ قَصِيدِ الشَّاطِبِىِّ وَدُرَّةٍ أتَيْتُ بِهِ إنْ كَانَ لِلْحُكْمِ أشْمَلاَ

كذلك تحريراتِ بعضِ شُيُوخِنَا فما بين قوسينِ لهم زانَ واعْتَلَى[٥]

وإن قِيلَ (قَدْ زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ) عَلَى الأصْلِ(لَفَّتْ وَجْهَهَا أنْ تُفَضَّلاَ)[٦]

وَأنِّى لأصْدَافٍ رُمِينَ بِشَاطِئٍ مِنَ الْبَحْرِ قَدْرُ اللُّؤْلُؤِ الْحُرِّ مَنْزِلا[٧]

فَإنْ كَانَ فِيهَا مِنْ صَوابٍ فَفَضْلُهُ مِنَ اللهِ بَدْءًا وانْتِهَاءً وَمُنْتَهَلاً

(١) الموئل: الملجأ. (٢) بدأت بحمده سبحانه ،ملتجئا إليه سائلا من فضله متوكلا عليه.

(٣) وثنيت بالصلاة والسلام على خير خلقه فضلاً ومنزلاً ليكون ذلك تكريمًا له وتشريفًا لقدره.

(٤) أعنى أننى اخترت الوجه المقدم فى الأداء من سند كتاب التيسير للسبعة ومن سند كتاب التحبير للثلاثة، فأختار الوجه المقدم من تتبع السند. لذلك أهملت ما روى بوجه واحد فقد روى بلا خلاف.

(٥) كما استشهدت ببعض قصيد الشاطبى وبعض قصيد الدرة. كذلك أتيت ببعض التحريرات لشيوخنا، فما بين قوسين ليس من نظمى وإنما زان القصيدة واعتلى.

(٦) من الشاطبية. والمعنى حياؤها أن تتقدم عليها.

(٧) نسبة هذه القصيدة إلى نظم الشاطبية والدرة وتحريرات شيوخ القراء كنسبة الصدف إلى اللؤلؤ الحر.

ومَا كَانَ مِنْ سَهْوٍ مَضَى أَوْ بِغَفْلَةٍ	فَمِنِّى ومِنْ إِبْلِيسَ فَاتْرُكْهُ مُهْمَلاً[1]
وَأَصْلِحْ وَبَيِّنْ كُلَّ خَرْقٍ وَجَدْتَهُ	(وَسَلِّمْ لإِحْدَى الحُسْنَيَيْنِ فَتَجْمُلا)[2]
وآمُلُ أنْ يَسْرِى بِهَا نُورُ أَصْلِهَا	بِتَيْسِيرِ ذِى عُشْرٍ وَتَحْبِيرِ مَا انْجَلَى[3]
وإنِّى لأَسْتَحْيِى بِهَا أَنْ أُعَدِّلا	لِعِلْمى بِأنِّى لَسْتُ مَنْ (جَادَ مِقْوَلا)
وَلَكِنْ إِذْنَ الشَّاطِبِىِّ بِحِرْزِهِ	يُرَجِّحُ فِى التَّيْسِيرِ مَا كَانَ أَعْدَلاَ
فَإِنْ خَرَجَ التَّيْسِيرُ نَاظَرْتُ طُرْقَهُ	فَأُثْبِتُ لِلدَّانِىِّ وَجْهاً تَأَصَّلاَ
كَذَلِكَ لِلتَّحْبِيرِ فَالطُّرْقُ أَصْبَحَت	سَبِيلاً إِلَى الْوَجْهِ الْمُقَدَّمِ فَيْصَلاَ
وَنَرْجُو بِهَا مِنْ عِنْدِ ذِى الْعَرْشِ عَفْوَه	وَرَحْمَتَهُ الْعُظْمَى وَجَنَّاتِهِ الْعُلاَ[4]

(١) أبرأ من حولى وقوتى فما كتبته من صواب ففضله من الله. أما الخطأ فمنى ومن الشيطان.

(٢) لذا أطلب ممن يطلع عليها أن يصلح أى خطأ فيها وشبهته بالخرق. وأن يظهره ويسلم لإحدى الحسنيين فمن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) وأطلب من الله أن يسرى بها النور الذى سرى بأصيلها الشاطبية والدرة حتى تيسر ما صعب وتزين ما ظهر. واستعرت (التيسير) الذى هو كتاب الدانى وهو أصل الشاطبية فى القراءات السبع، و(التحبير) الذى هو أصل الدرة فى الثلاث المتممة للعشر. وبالله التوفيق وهو المستعان.

(٤) اختيارى للوجه المقدم فى الأداء من الشاطبية جاء على استحياء لأن الشاطبى ذكر فى حرزه (ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلاً) لذلك لا أجد نفسى أهلا لذلك. إلا أن الشاطبى نفسه قد أذن بذلك فجئت بالوجه الذى ينتهى إليه السند ليكون فيصلا راجحا على غيره من الأوجه الأخرى.

«تحريرات عامة»

الاستعاذة

تَعَوَّذْ جِهَاراً قَبْلَ كُلِّ قِرَاءَةٍ ... وَدَعْ عَنْكَ وَجْهَ السِّرِ عَنْهُمْ لِتَفْضُلاَ[1]

(بِشَرطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ) ... (وَلاَ مُخْفِياً أَوْ فِي الصَّلاَةِ فَفَصِّلاَ)[2]

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ فَاتْبَعْ وَلاَ تَزِدْ ... كَذَا اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ عَنْ صَفْوَةِ المَلاَ[3]

البسملة بين السورتين

لِوَرْشٍ وَلِلسُّوسِيِّ فَاخْتَرْ لِسَكْتِهِمْ ... وَلِلدُّورِ وَصْلاً ثُمَّ لِلشَّامِ بَسْمِلاَ

لِيَعْقُوبَ فَاسْكُتْ ثُمَّ فِي أَرْبَعٍ خَلَتْ ... مِنَ السُّوَرِ الزُّهْرَاءِ فَاتْبَعْ لِمَنْ تَلاَ[4]

وَمَا بَسْمَلَ الدَّانِيُّ عَنْ كُلِّ قَارِئٍ ... إِذَا ابْتَدَأَ الأَجْزَاءَ فَاتْبَعْ مُبَجِّلاَ

وَقَدْ أُطْلِقَ التَّخْيِيرُ فِي النَّشْرِ عَنْهُمُ ... فَخَيِّرْ لَهُمْ عِنْدَ الثَّلاَثَةِ مُفْضِلاَ[5]

---

(١) أرشدت إلى إهمال إخفاء التعوذ المروى عن نافع وحمزة.

(٢) البيت فى قصيدة إتحاف البرية للشيخ حسن خلف الحسينى - رحمه الله - ويشير إلى شرط الجهر بأن يكون فى حالة استماع للقران فى مجلس ويكون القارئ مبتدئا بالقراءة، أما إذا كان يقرأ خاليا أو منفردا أو فى الصلاة أو لم يكن مبتدئا بالقراءة فلا بد من الإخفاء.

(٣) اختار الدانى الصيغة الواردة فى سورة النحل.

(٤) الوجه الراجح فى الأداء فى البسملة بين السورتين هو السكت لكل من ورش والسوسى، والوصل للدورى، والبسملة لابن عامر، والسكت ليعقوب، وعدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها، وهى ما بين الانفطار والتطفيف، وما بين المدثر والقيامة، وما بين الفجر والبلد، وما بين العصر والهمزة، ففيها لكل راو ما لغيرها من السور، لأن التفرقة استحباب من الشيوخ.

(٥) فى ابتداء الأجزاء الأرجحُ عدم البسملة، وهو اختيار الدانى للسبعة، أما الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف، فلهم البسملة، ولهم تركها، لأنه اختيار المحقق فى النشر.

المد والقصر

وَرَجِّحْ لِتَرْتِيبِ الْمُدُودِ بِأَرْبَعٍ بِأَوَّلِهَا وَرْشٌ وَحَمْزَةُ طَوَّلا
لِعَاصِمٍ خَمْسٌ وسْطَ الشَّامِي وَعَلِي وَعَاشِرُهُمْ لِلْبَاقِي ثَلِّثْ مُرَتِّلاَ[١]
وَوَسْطٌ أَوِ امْدُدْ ثُمَّ قَصْرٌ لِعَارِضٍ وَلَيْسَ لِوَرْشٍ فيهِ قَصْرٌ إذا تَلاَ[٢]
(وَفى عَيْنِ الوَجْهَانِ والطُّولُ فَضِّلاَ) (وللمَكِى هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا اجْعَلاَ)[٣]
وَوَسْطٌ لِعَيْنٍ عِنْدَ حَفْصٍ وَعَنْ خَلَفْ لحمزةَ يرويه ابن غَلبونَ مَعْدِلاَ[٤]
ومن طرقِ التحبير قصرٌ وزادهُمْ أبو العزِّ توسيطُ رويسٍ فَحَصَّلا
وإن كان بَعْدَ المَدِّ همزٌ مُغَيَّرٌ فقَصْرٌ لدى حَذْفٍ أو امْدُدْ وسَهِّلا[٥]
وَفِي هَؤُلا إنْ قَصْرُ(هَا) مَعَ قَصْرِ(لا) لِسُوسٍ وَمَدُّ الدُّورِ يَثْبُتُ فِى كِلاَ[٦]

---

(١) الراجح فى ترتيب المدود من التيسير والتحبير هو أربع مراتب، الأولى الطول لورش وحمزة، والثانية لعاصم خمس حركات، والثالثة التوسط عن ابن عامر والكسائى وخلف العاشر، والرابعة فويق القصر (ثلاث حركات) للباقين.

(٢) لا يجوز لورش القصر فى عارض السكون، لأن طريقةُ فى التيسير توسط البدل، وعليه يكون التوسط والطول فى العارض، ويجوز للباقين التوسط والطول والقصر.

(٣) البيت من نظم إتحاف البرية للشيخ الحسينى ويشير إلى وجهى التوسط والطول فى (عين) مِن فاتحتى مريم والشورى، والطول مقدم، ومثله وجها الطول والتوسط فى (هاتين والذين) لابن كثير المكى فى القصص وفصلت، لأن الياء قبل النون المشددة حرف لين.

(٤) التوسط فى (عين) من فاتحتى مريم والشورى هو الأرجح لحفص وخلف عن حمزة، لأنه طريق ابن غلبون، وعنه روى الدانى طريقيهما فى التيسير، أما طرق التحبير فإنها تقتضى القصر وذلك من الإرشاد والكفاية وكتاب ابن خيرون وسبط الخياط وكفاية الست، وفى كلها القصر عن أبى جعفر ويعقوب وخلف العاشر. وزاد أبو العز فى كفايته التوسط فيكون وجهًا آخر فى رواية رويس من التحبير . والله أعلم.

(٥) الراجح القصر عند حذف الهمزة من نحو (جاء أحد) لأبى عمرو والبزى وقالون، والمد أرجح عند تسهيل الهمزة الأولى فى نحو (النساء إلا) لقالون.

(٦) لا يجوز فى (هؤلاء إن) للسوسى سوى قصر (الهاء) مع قصر (لا)، لأنه يقصر المنفصل. ويمد الدورى (ها) و(لا)، لأنه يمد المنفصل، لأن كل منهما يحذف الهمزة الأولى.

الهمزتان من كلمة

وَفِي أَلِفَاتِ الْفَصْلِ قَصْرٌ مُحَتَّمٌ — وَإِبْدَالَ هَمْزٍ مِنْ أَئِمَّةِ اهْمِلاَ[1]

لِغَيْرِ رويسٍ ثم وجهان سَهِّلا — كَأَلآنَ آلذَّكَرينِ أَيْضاً وَأَبْدِلاَ[2]

أبو جَعْفرٍ يَرْوِى أَٱلسِّحْرُ مِثْلَهُ — كَذَاكَ أَبُو عَمْرٍو بِوَجْهَيْنِ أَعْمَلاَ[3]

وآلأَنَ عن ورشٍ فَوَسِّطْ لِلامِهِ — وَفِى الْهمزِ بالتَّوسِيطِ والطُّولِ أَبْدِلاَ

وَعِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَصْرهُمْ — لَدَى اللاَّمِ وَالإِبْدَالَ فَاقْصُرْ وَطَوِّلاَ

وإن تخترِ التَّسْهِيلَ وَسِّطْ لِوَرشِهِمْ — وَقَصْرُ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَدْ عَلاَ[4]

---

(١) الألف التى تدخل للفصل بين الهمزتين عند قالون وأبى عمرو وأبى جعفر نحو (ءأنتم) لا يجوز فيها سوى القصر. كما لا يجوز فى أئمة وجه إبدالها ياء، لأنه وجه نحوى لا أدائى، والثابت فيه التسهيل من طريق التيسير.

(٢) رجحنا تسهيل الهمز من أئمة، وهو المروى عن نافع وابن كثير وأبى عمرو وأبى جعفر، غير أن طريق التحبير من كفاية أبى العز عن رويس يقتضى الإبدال، فيؤخذ لرويس فيه بالإبدال حسب طريق الرواية. ثم ذكرنا الوجهين: التسهيل والإبدال إذا دخلت همزة الوصل على همزة الاستفهام، وذلك فى (آلئن) موضعى يونس، و(آلذكرين) بالأنعام يقرءان بالاستفهام. ومثله (آلله) في يونس والنمل.

(٣) كذلك روى أبو عمرو وأبو جعفر فى موضع (ما جئتم به آلسحر) بيونس بالتسهيل أو الإبدال.

(٤) تحرير القول فى آلئن موضعى يونس من طريق التيسير على وجه الإبدال هو أن تقرأ بتوسيط البدل مع توسيط اللام لورش، وهو الوجه المقدم عنه الذى رواه ابن خاقان. وله أيضا المد فى البدل مع توسط اللام. وتقرأ لقالون وابن وردان بقصر اللام فقط، وفى البدل وجهان: الطول والقصر. وإذا قرأت بالتسهيل فوسط اللام لورش واقصرها لقالون وابن وردان.

الهمزتان من كلمتين

وفِى كسْرِ هَمْزٍ بَعْدَ ضَمٍّ لِـهَمْزَةٍ   فإنَّ أبَا الفَتْحِ ارتضَاهُ مُسَهَّلاَ

وَعِنْدَ ابْنِ خَاقَانَ ولِلْفَارِسِى قَرَا   أبُو عَمْرٍو الدَّانِى بِوَاوٍ مُبَدَّلاَ[1]

فإبْدَالُهُ رَجِّحْ لدورِى وَوَرْشِهِمْ   وَبَزِّى ولِلْبَاقِينَ لِلْهَمْزِ سَهَّلاَ

وعِنْدَ رُوَيْس أبْدِلِ الْهَمْزَ خَالِصاً   أبُو جَعْفَرٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تُقُبِّلاَ

وأوْلَى لَهُ الإبْدَالُ إذْ شَاعَ مَذْهَباً   قَدِيماً لَدَى القُرَّاءِ وَالْحَقُّ قَدْ عَلاَ[2]

وبِالسُّوءِ إلاَّ لاَ تُسَهِّل لِهَمْزِه   لِقَالُونَ وَالْبَزِّى وَأدْغِمْهُ مُبْدِلاَ[3]

الإظهار والإدغام

وإخْفَاءُ تَأمَنَّا بِرَوْمٍ لِمَا عَدَا   أبِى جَعْفَرٍ أدْغِمْ لَدَيْه مُكَمِّلاَ

وَقَدْ فُضِّلَ الإشْمَامُ فى النَّشْرِ فَاعْزُهُ   لَدَى خَلَفٍ يَعْقُوبَ وَجْهاً مُفَضَّلاَ[4]

---

(١) تحرير أوجه الهمزة المكسورة بعد المضمومة من كلمتين نحو (يشاء إلى)؛ فمذهب ابن خاقان والفارسى إبدال الهمزة الثانية واوًا، وعلى ذلك يكون للدورى وللبزى الإبدال، لأن طريقهما من قراءة الدانى على الفارسى، وكذا الإبدال لورش، لأن طريقه عن ابن خاقان، ويكون لقالون وللسوسى وقنبل تسهيل الهمزة الثانية، لأن طريقهم من التيسير من قراءة الدانى على أبى الفتح الذى مذهبه التسهيل.

(٢) أما رويس فله فى نحو (يشاء إلى) الإبدال واوًا لأن ذلك طريقه فى التحبير. وأتى عن أبى جعفر الوجهان، الإبدال والتسهيل. والإبدال أرجح لأنه مذهب قدماء الأئمة ومنهم أبو جعفر.

(٣) قوله تعالى: ﴿بالسوء إلا﴾ فى سورة يوسف، يقرأ لقالون والبزى بإبدال الهمزة الأولى واواً وإدغامها فى الواو قبلها على الأرجح.

(٤) الراجح من طريق التيسير فى (تأمنا) بيوسف الرّوم، وهو المعبر عنه بإخفاء النون الأولى، ويؤخذ بالرّوم لكل القراء ما عدا أبى جعفر فليس له إلا الإدغام الكامل بدون إشارة أو رَوْم. وقد فضل المحقق فى النشر وجه الإشمام، لذا لاَ نأخذ به إلا ليعقوب وخلف العاشر وجهاً مفضلاً فى الأداء.

وإدْغَامُ نَخْلُقكُّمْ أَصَحُّ رِوَايَةً ... إِذَا مُنِعَ اسْتِعْلاءُ قَافٍ وَأُكْمِلاَ[1]

وإسْكَانُ يَاءِ اللاَّيِ إِذْ هُوَ مُبْدَلٌ ... لِبَزِّي ودورِي لٰكِنِ السُّوسِ سَهَّلا

فَإِظْهَارُهُ عِنْدَ يَئِسْنَ لِيَائِهِ ... وَأَظْهِرْ لَدَى سَكْتٍ لِمَنْ كَانَ مُبْدِلاَ[2]

(وَبِالرَّوْمِ وَالتَّسْهِيلِ قِفْ لِمُسَهِّلٍ ... لَدَى اللاَّءِ أَوْ أَبْدِلْهُ يَاءً فَتَجْمُلاَ)[3]

النقل والإمالة والتفخيم والترقيق والوقف على أواخر الكلم ومرسوم الخط

وَمِن بَعْدِ عَادٍ فَابْدَأَنْ دُونَ وَرْشِهِم ... لِمَنْ نَقَلُوا الأُولَى عَلَى ما تَأَصَّلاَ[4]

ونَقْلاً لِمِيمِ الجَمْعِ فَامْنَعْ لِوَرْشِهِمْ ... وَحَمْزَةُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ قَطُّ عَوَّلاَ[5]

وَقَدْ حَقَّ لِلتَّنْوِينِ وَقْفاً إِمَالَةٌ ... كَنَحْوِ مُسَمًّى ثُمَّ بِالْفَتْحِ وُصِّلاَ[6]

وَفِرْقٍ بِهِ الْوَجْهَانِ. فَخِّمْ لِمِصْرِهِمْ ... وَرَقِّقْ كَيَسْرِى. عَيْنَ قِطْرٍ لِتَجْمُلاَ[7]

---

(١) الإدغام الكامل فى نخلقكم بالمرسلات هو الأقوى، وذلك بمنع ظهور صفة الاستعلاء من القاف.

(٢) طرق التيسير فى (اللاء) بالأحزاب والمجادلة والطلاق تقتضى أن يكون للبزى والدورى إبدال الهمز ياء (اللآئ) مع المد، ويكون للسوسى تسهيل الهمز فيه (اللاء)، وعلى ذلك فالإظهار واضح لمن مذهبه التسهيل. أما من أبدل فالأولى له إظهار الياء الأولى من (اللائ) عند (يئسن) التى فى الطلاق، وذلك بالسكت على الياء الأولى سكته لطيفة عند الوصل.

(٣) البيت من قواعد التحرير للشيخ محمد جابر وأصله من فتح الكريم (للمتولى)، وفيه أوجه الوقف على (اللاء)، ففيها الإبدال ياء ساكنة أو تسهيل الهمزة مع الروم والوجهان لمن مذهبه التسهيل. والإبدال لمن مذهبه الإبدال وصلاً.

(٤) من ينقل عاد الأولى بالنجم وهم المدنيان، والبصريان لهم عند البدء بالأولى ثلاثة أوجه، أرجحها البدء بالأصل (الأولى)، هذا لغير ورش، فإن مذهبه النقل فى الوصل والابتداء.

(٥) لم يصح النقل فى ميم الجمع لورش ولا لحمزة ولا لأحد من القراء.

(٦) خلافاً للشاطبى، فإن الراجح إمالة اليائى المنون وقفاً مع حذف التنوين لمن مذهبه الإمالة كنحو مسمى، فإذا وصل بما بعده لزم الفتح مع إثبات التنوين.

(٧) يجوز التفخيم والترقيق فى راء (فرق)، والأرجح التفخيم فى مصر، والترقيق فى عين القطر وما حذفت ياؤه تخفيفا نحو يسر.

وَجَازَ لَدَى مَنْ شَدَّدَ النُّونَ رَوْمُهَا بِوَقْفٍ وَفِي هَاءِ الضَّمِيرِ فَفَصَّلاَ
أشِرْ فِيهِ إنْ لم يَأتِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ أو الضَّمَّ أَوْ يَاءٍ أو الْوَاوِ مُثْقِلاَ[1]
وَلَمْ يَرَ رَوْمَ الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَمَا ذَكَرُوا عَنْ سِيبَوَيْهِ فَأَهْمِلاَ[2]
وَفِي وَيْكَأنْ بِالرَّسْمِ وَقْفًا وَعِنْدَ مَا لِ أَيًا وَمَا (بِالْخَطِّ فِي وَقْفِ الابْتِلاَ)[3]

تحريرات خاصة لكل قارىء وراو

أوجه قالون الراجحة فى الأداء

وَصِلْ مِيمَ جَمْعٍ عِنْدَ قَالُونَ واقْصُرنْ لِمُنْفَصِلٍ أَشْبِعْ لِيَأْتِهْ فَتَجْمُلاَ[4]
وَإنْ تَأْتِكَ التَّوْرَاةُ فَاقْرَأْ بِفَتْحِهَا وَلَمْ يَكُ فِي هَاءٍ وَيَاءٍ تُمَيِّلاَ
وإظْهَارُ إرْكَبْ ثُمَّ يَلْهَثْ فَاظْهِرَنْ وَأَأشْهِدُوا الإدْخَالُ عَنْهُ وَسَهِّلاَ[5]
وتَعِدُّوا نِعِمَّا يَخِصِّمُونَ كَذَا يَهِدْ دِى سَكِّنْ بِنَصٍّ عَنْهُ جَاءَ وَفُضِّلاَ

---

(١) يجوز الروم فى الوقف على النون المشددة نحو (ولا جانٌّ) خلافاً لمن منعه. والراجح جواز الإشارة فى هاء الضمير بالروم أو الإشمام إن لم تسبقه كسرة أو ضمةٌ أو ياء أو واو.

(٢) لا يجوز الروم فى المفتوح والمنصوب، وما ذكره الشاطبى عن إمام النحو لا يقرأ به.

(٣) الأرجح عند الوقف الاضطرارى أو الاختبارى، وهو المسمى بوقف الابتلاء على الكلمة بأسرها من مرسوم الخط مثل (ويكأن) يوقف عليه بالنون، ويوقف على (ما) وعلى (أيا) من (أيامّا)، وعلى اللام فى نحو (مال هذا)، لأنه مما انفصل رسما. والله أعلم.

(٤) أوجه قالون الراجحة فى الأداء من طريق أبى نشيط بقراءة الدانى على أبى الفتح من طريق عبدالباقى، وهو طريق التيسير يقتضى صلة ميم الجمع بالواو وقصر المنفصل وإشباع (يأته) بطه، أى صلتها بالياء.

(٥) كذا يقرأ بفتح التوراة حيث وقعت، مع عدم الإمالة فى الهاء والياء من (كهيعص) وله إظهار (اركب معنا)، و(يلهث ذلك)، وإدخال ألف بين الهمزتين فى (ءأشهدوا) بالزخرف مع تسهيل الثانية.

عَلَى الاخْتِلاسِ اقْرَأ بِوَجْهَيْنِ إنْ أَنَا لَهُ قَبْلَ إلا الْمَدُّ وَالْحَذْفِ مُوصِلاَ[1]

بِـرَبِّـىَ إنَّ الْخُلْـفُ واهْمِـزْ لَـهُ أهَـبْ وَبِالْحَذْفِ فِى الدَّاعِى دَعَانِى تُقُبِّلاَ

وَحَذْفَ التَّلاقِى وَالتَّنَادِى بِغَافِرٍ وَإثْبَاتَ مَا آتَانِى وَقْفًا فَاعْمِلاَ[2]

أوجه ورش الراجحة فى الأداء[3]

وَذَا بَدَلٍ واللِّينَ وَسْطٌ لِوَرْشِهِمْ وأبْدِلْ لِثَانِى هَمْزَ أنْذَرْتَ مُثِّلاَ

وفى هَمْزِ سَوْءاتٍ فَوَسْطٌ مرجِّحا كَذا وَاوَهُ وسْطٌ وكُنْ متأمِّلاَ

يُؤَاخِذُكُمْ لا مَدَّ فِى الْوَاوِ عِنْدَهُ وَوَسْطَ فِى الأولَى وآلآنَ فِى كِلاَ[4]

وَسَهِّلْ لأمَنْتُمْ وَفِى حَرْفِ زُخْرُفٍ لَه وَكَذا قِفْ مِنْ بَعْدِ ءآنْتَ مُسْهِلاَ[5]

---

(١) جاء النص عن قالون بإسكان العين من (تعْدّوا) بالنساء، و(نعْمّا) بالبقرة والنساء، وإسكان الخاء من (يخْصّمون) بيس، والهاء من (يهْدّى) بيونس، لذا فهو المفضل أداءً عن الاختلاس، وله الوجهان فى (إن أنا إلا) أى الواقعة قبل إلا المكسورة همزتها فله المد وله الحذف للألف فى (أنا) قبل (إلا) وصلاً فإذا وقف فالألف ثابتة للجميع.

(٢) ورد عن قالون من هذا الطريق الوجهان، إسكان الياء من (ربىَ إنّ) بفصلت، أو فتحها، وليس له إلا الهمز فى (لأهب لك) بمريم، وطريقه الحذف للياء من (الداع إذا دعان) بالبقرة، وإثبات الياء من (فما آتانى) وقفًا بالنمل، والراجح له حذف الياء من (التلاق والتناد) فى غافر. وما روى مخالفًا لما ذكر عن قالون من الشاطبية أو التيسير يعد خروجًا عن طريقهما. والله أعلم.

(٣) طريق ورش من التيسير هو الذى رواه الدانى عن ابن خاقان من طريق أبى يعقوب الأزرق عن ورش.

(٤) ليس لورش من هذا الطريق سوى توسط البدل واللين، وكذا وتوسط اللين والواو فى (سوءات)، وإبدال ثانى الهمزتين المفتوحتين، نحو (ءأنذرتهم)، وليس له مد فى (يؤاخذكم) خلافًا للشاطبى، وفيه التوسط فى (الأولى) بالنجم، و(آلئن) موضعى يونس، وفى الأخير بوسط البدل واللام معًا، أو بمد البدل مع توسط اللام كما سبق بيانه.

(٥) فى (ءأمنتم) بالأعراف والشعراء وطه، وفى حرف الزخرف (ءألهتنا) ليس له إلا التسهيل، كما أنه يقف بالتسهيل على نحو (ءآنت) و (أرأيت) حذرا من اجتماع ثلاث سواكن.

وَأَبـدِلْ لأخـرَى هَمْزَتَيْنِ تَـوَافَـقَـا وَفِى هَـؤُلا إِنْ وَالْـبِـغَـا إِنْ بِـيَاتَـلاَ

(وَفِى هَـؤُلا إِنْ وَالْـبِـغَـا إِنْ لأزرقٍ عَلى كَسْرِ ياءٍ بَاقِىَ البابِ سَهلاَ)[1]

وَتَسْهِيـلُ هَا أَنْتُم وَأَرَيْتَ قَاصِـراً وَقُل أَلفاً لِلْبَغْضِ عَنهُم مُبَـدَّلاَ[2]

وأَظْهِـرْ لَـدَى نُـونٍ وَيَـس أَدْغِـمَـنْ وَكُـلُّ ذَواتِ الْـيَـاءِ عَـنْـهُ فَـقَـلِّـلاَ[3]

نَـأَى وَرُءوسَ الآىِ عَـنْـهُ جَمِيـعَـهَـا أَرَاكَـهُـمُ الـتَّـقْـلِـيلُ فِـيه وَفَـضَّـلاَ

هُـدَاىَ وَمَـثْـوَاىَ وَمَحْيَـاىَ قَـلِّـلَـنْ وفِى الجَارِ جَبَّارِينَ تَقْلِيلُهُ عَـلاَ[4]

وَفَـخِّـمْ لَـدَى ذِكْـرًا وَسِـتْرًا وَبَـابِـهِ وَحَيْرَانَ فَخِّمْ مِنْ طَرِيقٍ قَـدِ انْجَلَى

وَغَلِّظْ لَدَى اللَّامَاتِ فِيمَا يَلِى الأَلِفْ وَقَـبْـل ذَوَاتِ الْـيَـاءِ رَقِّـقْ مُـقَـلِّـلاَ

وَغَلِّظْ لَدَى وَقْفِ كَيُوَصَلْ[5] وَاسكِنَنْ لِمحياىَ فَالإسْكَانُ يُرْوَى مُسَلْسَلاَ[6]

---

(١) وعنده إبدال ثانى الهمزتين المتوافقتين حرف مد، نحو (جاء أحد)، ويبدل ثانى همزتى (هؤلاء إن) بالبقرة، و(البغاء إن) بالنور ياء مكسورة. ولم يذكر فى التيسير سوى التسهيل لثانى الهمزتين المتوافقتين، وذكر الإبدال فى «جامع البيان»، وهو طريق الرواية، وإذا قرئ بالإبدال للهمزة الثانية مطلقا يجوز إبدال الهمز ياء ساكنة من (هؤلاء إن، البغاء إن) كأمثالها، أو إبدالها ياء مكسورة، وهو الراجح، أما وجه إبدالها فى الموضعين ياء مكسورة وجها واحدا فيأتى على وجه التسهيل فى غيرها كما حققه العلماء والبيت المذكور من فتح الكريم للشيخ المتولى.

(٢) عنه تسهيل الهمزة الثانية من (أرأيت) وبابه، وحذف الألف من هأنتم مع تسهيل همزته، وقد اقتصر عليهما فى التيسير. ويجوز أيضا الإبدال فيها مع المد الطويل والوجهان جيدان.

(٣) روى من هذا الطريق إظهار (ن والقلم) وإدغام (يس والقرآن)، وكل اليائى يقلله لا فرق بين الرائى نحو (يرى) وغيره نحو (هدى)، فليس له خلاف فيه من هذا الطريق.

(٤) كذلك يقلل الهمزة والألف من (نأى) وجميع رءوس الآيات المختومة فواصلها باليائى لا خلاف فيها من هذا الطريق، سواء ختمت بهاء ضمير المؤنثة الغائبة أم لا. والمذكور فى الشاطبية والتيسير من فتحها خروج عن طريقه، إذ ليس لابن خاقان فيها سوى التقليل. كذلك قلل (هداى، مثواى، محياى، الجار، جبارين).

(٥) وَلَهُ أيضًا تغليظ اللامات التى تلى الألف إن سبقها صاد أو طاء، نحو (يصالحا، فصالا، أفطال)، وترقيق اللامات التى قبل الياءات المقللة سواء ما كان فيها من رءوس الآيات نحو (فصلى) أو غيره نحو (مصلى) وكذا الأرجح التغليظ فى الوقف على نحو (يوصل). أما الراءات فطريقه تفخيم الراءات من (ذكرا، سترا، وزرا، إمرا، حجرا، صهرا). والأرجح تفخيم (حيران) بالأنعام وهو المروى عن ابن خاقان.

(٦) الأرجح له الإسكان فى (محياى) لأن الإسكان هو الذى رواه ورش عن نافع.

وَلَيْسَ لَهُ نَقْلٌ بِحَرْفِ كِتَابِيَهْ وَفِي مَالِيَهْ سَكْتٌ بِإِظْهَارِهِ جَلَا[1]

وَفِي جَاءَ ءَالْ انْ كُنْتَ تَقْرَا مُبْدِلاً فَمِنْ بَعْدِ الإِبْدَالِ فَقَصْرٌ وَطَوِّلاً[2]

أوجه ابن كثير الراجحة فى الأداء

ابن كثير

لِمَكِّي اظْهِرْ بَا يُعَذِّبُ مَنْ يَشَا وعِنْدَ يُنَادِى الْوَقْفُ بِالْيَاءِ قَدْ عَلَا[3]

البزى

لأَعْنَتَكُمْ سَهِّلْ وَفِي بَابِ تَيْأَسُوا فَقَلْبٌ وَتَأْخِيرٌ لِبَزِّى وَأَبْدِلاَ[4]

وَإِظْهَارُ ارْكَبْ ثُمَّ لاَ هَاءَ فِي بِمَهْ وَأَمْثَالِهَا إِسْكَانُ عِنْدِى تُقُبِّلاَ

كَذَلِكَ لِى دِينٌ . تَمَنَّوْنَ خَفِّفَنْ لَهُ فِي تَفَكَّهُونَ أَيْضاً مُوَصَّلاَ[5]

---

(١) لا يجوز له من هذا الطريق النقل فى (كتابيه إنى) وعليه يلزم السكت فى (ماليه هلك)، أى على الهاء الأولى لإظهارها.

(٢) إذا أبدلت الهمزة الثانية ألفا من (جاء آل) فى الحجر والقمر، فلا يجوز التوسط، وإنما يصح القصر أو الطول.

(٣) أوجه ابن كثير المقدمة من الروايتين: لا يجوز من طريق التيسير إدغام باء (يعذب) فى (من يشاء) آخر البقرة. وما ذكر فى التيسير والشاطبية ليس من طريقهما. وطريق الدانى هو الوقف على (ينادى) من (ينادى المناد) فى (ق) بالياء.

(٤) طريق التيسير عن البزى من قراءة الدانى على الفارسى من طريق النقاش عن أبى ربيعة فيه تسهيل (لأعنتكم) بالبقرة وإبداله لهمزة (تايئسوا) ألفا، وتأخير الياء ووضع الألف محلها وهو المعبر عنه بالقلب والتأخير فى الباب كله، نحو (تايسو، بايس).

(٥) وفيه أيضًا إظهار (اركب معنا)، ولا يجوز له الوقف بهاء السكت على (بم - عم - مم - لم - فيم)، وما ذكر فى الشاطبية من الخلاف فيه فليس من طريقه. وله الإسكان فى (عندى أو لم) فى القصص (ولى دين) فى الكافرون، وليس له إلا تخفيف التاء من (تمنون الموت) بآل عمران، و(تفكهون) بالواقعة، فالتشديد طريق الزينبى، وليست طريق التيسير.

لاقسم لا أدراكم الحذف فيهما وفي شركائى أثبت الهمز تفضلا[1]

لتنذر بالأحقاف بالتاء - آنفا له المد قف عنه بحذف سلاسلا[2]

قنبل

وإن همزة من كلمتين توافقت فتسهيل لاخرى قدمن لقنبلا[3]

و(يا) فان من راق انفراد لفارس ولم يكن الداني عليه معولا[4]

وعندي بفتح ثم في نرتع احذفن ومن يتقي أثبت وبالواد موصلا

ووقفا[5] وسوق حذفه الواو مطلقا وفي رآه بالقصر للهمز رتلا[6]

وما جاء في التكبير للختم عنده فليس طريق الحرز فاتبع لتفضلا[7]

---

(١) له فى قوله تعالى (لا أدراكم) بيونس، وفى (لأقسم بيوم القيامة)، أى الموضع الأول فيها حذف الألف فيهما بلا خلاف من طريقه. وليس له فى (شركائى الذين) بالنحل إلا الهمز، وما ذكر من الخلاف فى هذه المواضع فليس من طريق التيسير.

(٢) كذلك للبزى التاء فى (لِتُنذِرَ الذين) بالأحقاف، والمد فى (ءانفا) بالقتال، والوقف فى (سلاسلا) بالإنسان بحذف الألف.

(٣) رواية قنبل من طريق التيسير بقراءة الدانى على أبى الفتح من طريق عبد الله ابن الحسين عن ابن مجاهد وفيها تسهيل ثانى الهمزتين المتوافقتين نحو (جاء أحد).

(٤) وانفراد فارس بن أحمد فى إثبات الياء فى (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة لا يقرأ به، لذا لم يذكر فى التيسير.

(٥) له من هذا الطريق فتح (عندى أو لم) بالقصص، وحذف الياء من (نرتع) بيوسف، وإثبات الياء فى (من يتقى ويصبر) بيوسف، و(الواد) بالفجر فى الوصل والوقف.

(٦) ليس له فى (السؤق) فى ص و(سُؤقِهِ) فى الفتح سوى الهمز بلا واو بعده، وما ذكر الشاطبى من زيادة الواو فيه ليس من طريقه. وقد روى ابن مجاهد من هذا الطريق (رأه) بالعلق بالقصر ورغم ذلك غلّط رواية القصر، والقصر ثابت عن قنبل فيه، وهو طريق التيسير، لأنه الأصح من طريق الرواية.

(٧) التكبير للختم مروى عن البزى فقط فى أواخر السور وما ذكره الشاطبى لقنبل فى حرز الأمانى ليس طريقه فى رواية قنبل.... والله أعلم.

أوجه أبى عمرو الراجحة فى الأداء

وإنْ بَعْدَ الاستِفهَامِ هَمزٌ يَضُمُّـهَا فَسَهِّلْ لَهَا والمَدُّ خُلْفُ فَتَى العَـلاَ
وَفِى المُفرَدَاتِ السُّوسِى يَقْصُرُ كُلَّهَا وَقَصْـرُ أَنَبِّئُـكُمْ لِدُورِىٍّ اقْـبَـلاَ[1]
ويحذف وَصْـلاً يـا أَهَـانَـن وأكـرمـن (فَحَذْفُهَما لِلمَازِنِى عُدَّ أَعْدَلاَ)[2]
وَيَـفْـتَـحُ فِى تَـتْرَا وَبُـشْـرَاى عِـنـدَهُ وَفِى الوَقْفِ فِى آتَانِ اثْبِتْ لتَفْضُلاَ[3]
نِعمَّا يَهدِّى يَخِصِّمونَ لَهُ اختَلِـسْ وإسكَانُهُ بِالنصِّ فِى الحَرْفِ أَوَّلاَ[4]

الدورى عن أبى عمرو

وإشباعُ يَرْضَهْ. مَدُّ مُنْفَصِـلٍ أَتَى لِدُورِى أَبِى عَمْرٍو وَفِى النَّاسِ مَيَّلاَ[5]
وَيَا أَسَفَى بِالْفَتْحِ. قَلِّلْ لِحَسْـرَتَى وَيَا وَيْلَـتَـى أَنَّى لِمُسْتَفْهِمٍ تَـلاَ[6]

---

(١) لأبى عمرو فى الهمزة المضمومة بعد الاستفهام وهى (أؤنبئكم) بآل عمران، و(ءأنزل) فى ص، و(ءألقى) فى القمر، تسهيل الهمزة الثانية، وله إدخال الألف بين الهمزتين وعدمه، إلا أن الدانى فى المفردات فصل فيه فذكر أن قراءته فيها على أبى الفتح بغير مد، وقراءته على الفارسى بقصر (أؤنبئكم) مع المد فى الحرفين الأخيرين، وهذا يقتضى أن يكون الوجه الأول للسوسى والثانى للدورى، كما هو طريقه فى الروايتين.

(٢) الحذف فى الياء فى (أكرمنى وأهاننى) فى الفجر هو المقدم فى الأداء. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) طريق الدانى الفتح من الروايتين فى (تترا) بالمؤمنون وقفاً. وكذا الفتح فى (بشراى) بيوسف، والوقوف على (ما آتانى) بالنمل بإثبات الياء.

(٤) له الوجهان فى (نعما ويهدى ويخصمون). الاختلاس، والإسكان، غير أن الإسكان فى (نعما) هو الراجح فى الأداء، لأنه هو الذى ورد عن أبى عمرو نصاً، والاختلاس فى الباقين هو الراجح عنه فى الأداء..... والله أعلم.

(٥) رواية الدورى عن أبى عمرو من التيسير من طريق الفارسى عن أبى طاهر عن أبى الزعراء، وفيها إشباع هاء الكناية فى (يرضه)، أى صلتها بالواو، وفيها المد للمنفصل، وإمالة (الناس) المجرورة وجهًا واحدًا.

(٦) يفتح (يا أسفى) من هذه الطريق ويقلل (يا حسرتى، يا ويلتى، أنّى الاستفهامية).

وَيَأْمُرُكُمْ وَالْبَابَ إِسْكِنْ. لَهُ اخْتَلِسْ بِأَرْنَا وَفِي اللاَّمِ ادْغِمِ الرَّاءَ مُكْمِلاَ[1]

السوسى عن أبى عمرو

(وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ) فَخُصَّهُ لِسُوسٍ وَفِيهِ الْخُلْفُ وَالْهَمْزَ أَبْدَلاَ[2]

وَادْغِمْ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءَ كَهُو وَمَنْ وَفِي آلِ لُوطٍ أَدْغِمَنَّ لِتَجْمُلاَ

(وَعَنْهُ أَتَى الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) (تَسَمَّى لأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلاَ)

(كَيَبْتَغِ مَجْزُوماً وإِن يَكُ كَاذِباً) (وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلاَ)[3]

(وإِدْغَامُ طَلَّقَكُنَّ حَقٌّ) وَأَدْغِمَنْ لَقَدْ جِئْتِ ثُمَّ الرَّاسَ فِي الشِّينِ مُوصِلاَ[4]

وَوَجْهَانِ (فِي التَّوْرَاةِ ثُمَّ الزَّكَاةِ قُلْ) (وَقُلْ آتِ ذَالَ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلاَ)[5]

(وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ) أَحَقُّ مِنَ الإِخْفَا وَأَقْوَى لِمَنْ تَلاَ[6]

---

(١) وله إسكان (يأمركم)، أى الراء منه وكذا الراء من (تأمرهم، يأمرهم، ينصركم، يشعركم)، والهمز من (بارئكم)، وهو المعبر عنده بقولنا والباب أسكن. وله اختلاس (أرنا وأرنى)، أى الراء منه وجهًا واحدًا، وكذا إدغام الراء المجزومة فى اللام بعدها نحو (نغفر لكم) (واصبر لحكم) إدغاما كاملا.

(٢) رواية السوسى من التيسير من طريق قراءة الدانى على أبى الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن موسى بن جرير، وفيها قرأ الدانى بإدغام الأول من المتماثلين أو بإظهاره، وهو الإدغام الكبير الذى فيه الخلاف عن السوسى ولم يذكر الشاطبى فيه خلافا. أما إبدال الهمز عنه فلا خلاف فيه ويأتى مع الإدغام الكبير وعدمه.

(٣) إذا قرئ للسوسى بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (هو) المضموم هاؤه نحو (هو ومن)، وإدغام (آل لوط)، وأتى عنه الوجهان فى كل موضع حذف منه حرف العلة، وهو (من يبتغ غير - ويك كاذباً - يخل لكم) والبيتان من الشاطبية.

(٤) وكذا إذا قرئ بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (طلقكن) بالتحريم، (وجيت شيئاً) و(اشتعل الراس شيباً) بمريم.

(٥) له الوجهان فى إدغام (التورية ثم - الزكاة ثم - وآت ذا القربى - ولتات طائفة). والبيت من الشاطبية.

(٦) أول البيت من الشاطبية، والأولى إدغام الحرف إذا كان قبله ساكن صحيح نحو (المهد صبياً) لأن هذا مذهب السلف من أهل الأداء، ولا يضره مخالفة النحويين لهم لثبوت نقله فى القرآن وفى لغة العرب.

وَحقِّقْ لِبَارِئكُمْ وهَمْزَ رَأى أمِلْ ... وإنْ لَقِىَ الإسْكَانَ فَالْتَحْهُمَا ولا[1]

وَفَتْحُ نَأى أيضاً وياءٍ بمريم ... وللرّاء من نحو (نَرَى الله) مَيِّلا

وَفِى لاَمِهِ فَخِّمْ وَبَشِّرْ عِبَادِيَا ... فَرتِّلْ بِحَذْفِ اليَاءِ وقْفاً وَمَوصِلاَ[2]

أوجه هشام عن ابن عامر الراجحة في الأداء[3]

وَعِنْدَ هِشَامٍ إنْ تَقِفْ مُتَطَرِّفاً ... عَلَى هَمْزَةٍ فَاتْبَعْ لِحَمْزَةَ مَا تِلاَ

كذَا وَقْفَه الرسمى خُذْ ولأخفَشٍ ... طريقاً أتَانَا عَنْ أبى الفتحِ فُصِّلاَ[4]

يُؤَدِّهْ وَنُؤْتِهْ وَنُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ ... وَيَرْضَهْ بِقَصْرٍ يَرْتَضِيه مُفَضَّلاَ

وَيَتَّقِهِ أَلْقِهْ وَصِلْ عَنْهُ يَأتِه[5] ... وَبِالألِفِ أدْخِلْ لِهَمْزَيْنِ ذِى وِلاَ

وَسَهِّلْ لَدَى فَتْحٍ وَحَقِّقْ لِكَسْرَةٍ ... ألْكُمو سَهِّلْ وبالألِفِ افْصِلاَ

---

(١) الأولى تحقيق همزة (بارئكم) وعدم إبدالها وإمالة الهمزة فى رأى الواقع قبل المتحرك نحو (رأى كوكباً)، فإذا وقع قبل ساكن نحو (رأى القمر) وجب فتح الراء والهمزة، خلافاً لما ذكر فى الشاطبية.

(٢) كذا يفتح حرفى (نأى)، والياء من فاتحة مريم (كهيعص) ويميل الراء من نحو (القرى التى) ونحو (يرى) الواقع قبل ساكن، نحو (يرى الذين)، و(نرى الله)، وفى لام الجلالة فى الأخير الوجهان، والأرجح التفخيم، وليس له فى (فبشر عباد) بالزمَرِ إلا حذف الياء وصلا ووقفاً والإثبات الذى فى الشاطبية لا يصح عنه...... والله أعلم.

(٣) ذكر الدانى رواية هشام فى التيسير بقراءته على أبى الفتح من طريق عبدالله بن الحسين عن ابن عبدان عن الحلوانى.

(٤) لا خلاف فى الشاطبية من أن لهشام أوجه الوقف على الهمز المتطرف نحو (يشاء، السوء) مثل أوجه حمزة، وإنما ذكرناه للتنبيه عليه، ويؤخذ له أيضًا بالوقف على الهمز فى مذهب الأخفش فى الهمزة المكسورة بعد ضم والمضمومة بعد كسر، لأن أبا الفتح كان يأخذ بذلك المذهب.

(٥) ليس من طريق التيسير سوى قصر الهاء فى (يؤده ونوته ونوله ونصله ويرضهُ والقِهْ ويتقه) مع صلة (ويأته)، والأخير فى طه، ولا خلاف لهشام فيها إلا ما يؤخذُ من الشاطبية من جواز قصرها ولا يجوز ذلك، لأن طريقه الإشباع فيها.

وَلَيسَ لَهُ الإدْخَالُ عِنْدَ أئِمَّةٍ وَحَقِّقَ مَضْمُومَاتِهَا ثُمَّ أدْخَلاَ[1]

وَهَلْ تَسْتَوِى الْوجْهَانِ بِالنَّصِّ عِنْدَهُ وَفَتْحُ أرَهْطِى كَانَ أقْوَى وأعْدَلاَ

وَلاَ تَحْسَبَنْ بِالتَّاءِ فَوْقِيَّةً عَلَتْ وَإثْباتُ كِيدُونِى بِوَقْفٍ وَمُوصِلاَ[2]

وَلَمَّا مَتَاعُ خَفَّفَتْهُ بِزُخْرُفٍ تُحَاجُونِى بِالأنْعَامِ خَفَّفَهُ أفْضَلاَ

وأفْئِدَةً بالهمز والياء بَعْدَهُ وَهِئْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَاهْمِزْهُ إذْ عَلاَ

وَفِى كِسَفاً بِالرُّومِ أسْكِن وَأنِّثْ لاَ تَكُونُ وَضَمُّ اللاَّمَ فِى لُبَداً وِلاَ[3]

---

(١) طريقه فى الهمزتين من كلمة واحدة إدخال ألف الفصل بينهما مطلقًا، وتسهيل الثانية المفتوحة بعد فتح نحو (ءَأنذرتهم)، وتحقيق المضمومة بعد فتح نحو (ءألقى)، وكذا المكسورة بعد فتح نحو (أئِنَّكَ) واستثنى من ذلك (أئمة)، وما خولف ذلك أو زيد عليه من الأوجه فهو خروج عن طريقه.

(٢) له فى (هل تستوى) بالرعد الوجهان، الإظهار، والإدغام، واستثناه الدانى فلم يدغمه مع أنه روى صحة الإدغام، ونص عليه الحلوانى، كما جاء فى النشر وجامع البيان، وله فتح (أرهطى) وصلا بهود، والتاء فى (ولا تحسبن الذين قتلوا) فى آل عمران، وإثبات الياء فى (كيدونى) بالأعراف وقفا ووصلا.

(٣) طريق هشام من التيسير تخفيف النون من (أتحاجّونى) بالأنعام، وتخفيف الميم من (لما متاع) بالزخرف، وإشباع الياء بعد الهمز من (أفئيدة) بإبراهيم، و(هئت) بالهمز وفتح التاء، وما ذكره الدانى من ضعف القراءة به رده فى النشر بأن التاء ليست ضمير متكلم أو مخاطب وإنما هو اسم فعل بمعنى هلم وضمير المخاطب هو المتصل باللام بعده وهو لك. كما روى (كسفا) فى الروم بإسكان السين {وقد كنت آخذ بالوجهين، لهشام الفتح وإسكان السين من (كسفا) بالروم لأنى لم أجد نصا يفضِّل أحدهما على الآخر ثم اطلعت على قول الدانى فى المفردات أنه قرأ على أبى الفتح فى رواية هشام بالإسكان مثل ابن ذكوان، ونقل عن هشام أنه نص على ذلك فى كتابه فأخذت لهشام بالإسكان وجها مقدما}، وأنث (لا تكون دولة) بالحشر، وضم اللام من (لُبَداً) بالجن.

أوجه ابن ذكوان الراجحة[1]

وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ ءَأَنْ كَانَ أَعْجَمِى ... فَلَيْسَ لَهُ الإِدْخَالُ وَالْهَمْزَ سَهِّلاَ[2]

وأَظْهَرَ قَدْ زَيَّنَ وَتَاءَ جُنُوبُهَا ... وَمَا لِىَ أَسْكِنْ وَاقْتَدِهْ أَشْبِعَنْ وِلا

وَأَدْرَيْكَ أَدْرَاكُم وَهَارٍ بِفَتْحِهَا ... وَعِنْدَ رَءاهُ مُضْمراً فَتْحُهُ عَلاَ[3]

وَإِكْرَاهِهِنْ لاكْرَامِ عِمْرَانَ فَافْتَحَن ... وَعَنْهُ حِمَارِكَ وَالْحِمَارِ فَمَيِّلاَ

وَحَيْثُ أَتَى الْمِحْرَابُ أَوْ زَادَ مَيِّلَنْ ... وَيَكْسِرُ تَنْوِيناً مَعَ الْهَمْزِ وُصِّلاَ

وَيَقْرأ إِبْرَاهِيمَ بِالْيَاءِ كُلَّهُ ... وَفِى يَجْزِيَنْ بِالْيَاءِ إِلْيَاسَ أَوْصِلاَ[4]

وَيَبْسُطُ بِالسِّينِ وَصَادٌ بِبَصْطَةٍ ... وَهَمْزُ إِذَا مَا مِتُّ مُسْتَفْهِماً جَلاَ

وَمَا تُؤْمِنُونَ التَّاءَ وَالْحَرْفَ بَعْدَهُ ... وبِالرُّومِ خَاطِبْ تَخْرُجُونَ كَذَا تَلاَ

فَلاَ تَسْئَلَنْ بِالْكَهْفِ شَدِّدْ لِنُونِهِ ... وَاثْبِتْ لِيَاءٍ وَاحْذِفَنْ مِنْ سَلاَسِلاَ[5]

---

(١) طريق ابن ذكوان من التيسير هو الذى قرأ به الدانى على الفارسى من طريق النقاش عن الأخفش.

(٢) ليس لابن ذكوان من هذا الطريق إدخال الألف فى (ءأن كان) بالقلم، ولا (ءأعجمى) بفصلت وسهل الهمزة الثانية منهما.

(٣) له أيضًا من هذا الطريق إظهار الدال من قد عند الزاى من (قد زينا) بالملك، وإظهار التاء من (وجبت جنوبها) بالحج، وإسكان (مالى لا أرى) بالنمل، وإشباع الهاء من (اقتده) بالأنعام، وليس له إلا الفتح فى (أدريك وأدريكم) حيث وقعا. و(هار) بالتوبة، و(رأى) المتصل بالضمير نحو (رآه - رآها - رآك) فالفتح طريقه فى ذلك كله.

(٤) من طريق التيسير أيضاً لابن ذكوان فتح (عمران والإكرام وإكراههن)، وإمالة (حمارك والحمار) المجرورين (والمحراب) حيث وقع و(زاد) حيث جاء، بما فى ذلك ما جاء فى البقرة، وغيره وكسر التنوين الواقع قبل همزة الوصل كله، مثل (خبيثةٌ اجتثت)، والياء فى (إبراهيم) حيث وقع فى البقرة وغيرها، (ويجزين) فى النحل بالياء، وهمزة الوصل فى (إن الياس) فى الصافات.

(٥) وفيه أيضًا (يبسط) بالبقرة (بالسين)، (وبصطه) بالأعراف بالصاد، و(ءإذا ما مت) فى مريم بهمزة الاستفهام كالجماعة، و(ما تؤمنون) وبعده (ما تذكّرون) بالتاء فيهما بالحاقة، و(تخرجون) بالروم بالتاء المفتوحة وهى تاء الخطاب وكذلك أثبت الياء بعد النون المشددة من (فلا تسألنى)، وحذف الألف من (سلاسلا) وقفًا بالإنسان.

(وَتَتْبِعَانِ النُّونَ خَفِّفْ لَهُ وَقُلْ) (سُكُونٌ وَفَتْحٌ ثُمَّ تَشْدِيداً اهْمِلاً)[1]

أوجه شعبة الراجحة

وَهَمْزُ رَأى إنْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ لِشُعْبَةَ فيه الْفَتْحُ وَالرَّاءَ مَيِّلاً

بَئِيسٍ كَحَفْصٍ خُذْ بِوَجْهَيْنِ إنَّهَا وَأسْكِنْ نِعِمَّا اشْمُمْ لَدُنِّى تَحَمُّلاً

وآتونِى فَاقْطَعْ مُنْشِئَاتُ كَذَا انْشِزُوا فَفِى الشِّينِ كَسْرٌ فِيهِمَا قَدْ تَحَصَّلاَ[2]

أوجه حفص الراجحة

وَحَفْصٌ رَوَى بالسِّينِ يَبْسُطَ بَسْطَةً وَبالصَّادِ فِى الطُّورِ وغَاشِيَةٍ تَلاَ

وَضَعْفٍ وَضَعْفًا فَتْحَ ضَادٍ وَضَمَّهَا واثْبَاتَ مَا آتَانِ وقْفاً سَلاَسِلاَ[3]

---

(١) البيت من إتحاف البرية للشيخ الحسينى، وهو يرد الوجه الذى روى فى الشاطبية فى (تتبعان) بيونس عن ابن ذكوان، وهو تخفيف التاء وسكونها وإتباعها بفتح الباء وتشديد النون فهو وجه مهمل لا يجوز من طريقه، والصحيح فيه (تَتَّبِعَانِ) بتشديد التاء وكسر الباء وتخفيف النون. والله أعلم.

(٢) أوجه شعبة الراجحة فى الأداء من التيسير فيما رواه الدانى عن أبى الفتح من طريق عبد الباقى عن عبد الرحمن بن أحمد عن يوسف الواسطى عن شعيب بن أيوب الصريفينى عن يحيى بن آدم وفيه فتح الهمز وإمالة الراء من (رأى) الواقع قبل الساكن نحو (رأى القمر) ويروى (بئيس) فى الأعراف كحفص، وله الوجهان فى (إنها إذا جاءت) بالأنعام الفتح والكسر، ويسكن العين من (نعما) ويشمم (لدُنّى)، أى الدال فيه (بالكهف) وفيها يروى بقطع الهمز فى (آتونى) فى الموضعين .مثل حفص ويكسر شين (المنشئات) بالرحمن، و(انشزوا) بالمجادلة، وما ذكرناه من القطع فى (ءاتونى) طريق الرواية عن شعيب كما جاء فى النشر.

(٣) أوجه حفص من التيسير من قراءة الدانى على أبى الحسن بن غلبون عن الهاشمى عن الأشنانى عن عبيد بن الصباح عن حفص، ومن هذا الطريق السين فى (يبسط) بالبقرة، و(بسطة) بالأعراف والصاد فى (المصيطرون) بالطور و(بمصيطر) فى الغاشية وله وجها الفتح والضم فى الضاد من (ضعف وضعفا) بالروم ويثبت فى الوقف الياء فى (فما آتان) بالنمل والألف فى (سلاسلا) بالإنسان... والله أعلم.

النقل عند حمزة وقفاً

وَأَمْـثَـالَ مِـنْ أجـرٍ بِـوَقْـفٍ لِحَمْـزَةٍ   فَحَقَّقْ إِذِ الدَّانِـىُّ لَمْ يَكُ نَـاقِـلاَ[1]

أوجه خلف الراجحة فى الأداء

وَعَنْ خَلَفٍ أَهْمِلْ لِرَسْمِىِّ وَقْفِهِمْ   كَذَا وَقْفَهُمْ لِلأخْفَشِ اخْذِلْهُ مُهْمِلاً[2]

وَأَنْبِيهِمُ بِالْكَسْـرِ وَقْـفاً وَسَكْتُـهُ   لَـدَى لاَمِ تَـعْرِيفٍ بِوَقْفٍ وَمُوصِـلاَ

وَيَسْكُتُ فِى شَيْءٍ بِوَصْلٍ وَإِنْ وَقَفْ   لِوَاوٍ وَيَـا أَصْلِيَّتَـيْـنِ لَـهُ انْـقُـلاَ[3]

وَرِئْـيَـا وَتُـؤْوِيـه فَـأَدْغِـمْ وَحَـقِّـقَـنْ   إِذَا زِيدَ حَرْفٌ وَسْطَ الْهَمْزِ فَاعْتَلَى[4]

---

(١) ليس لحمزة من الروايتين نقل فى جميع الساكن المنفصل مثل (من أجر)، فليس من طرق الدانى فيه سوى التحقيق، وما ذكره الشاطبى فيه خروج عن طريق التيسير.

(٢) طريق خلف من التيسير بقراءة الدانى على أبى الحسن عن الجرتكى عن بن بويان عن إدريس ابن عبد الكريم.. ولما كان مذهب أبى الحسن إهمال الوقف على المرسوم خطا، وكذا لا يأخذ بمذهب الأخفش فى الوقف على نحو (سنقرئك) بالإبدال ياء، فلا يؤخذ له بالوقف الرسمى ولا وقف الأخفش ولا يجوز روايتهما من طريقه فى رواية خلف.

(٣) الراجح فى هذا الطريق الكسر للهاء وقفا على (أنبيهم) بالبقرة، والسكت على لام التعريف قبل الهمزة نحو (الأخرة)، والسكت أيضًا على (شيئا) فى الوصل، وله السكت على لام التعريف وقفًا، وله النقل إن وقف على واو أو ياء أصليتين نحو (شيئا) و(موئلا)، و(شَيَا - مَوِلا)، لأن ذلك طريق أبى الحسن بن غلبون فى روايته التى قرأ بها الدانى عليه.

(٤) له من هذا الطريق إدغام (رئيا)، و(تؤويه)، تقرأ (رِيًّا) و(تُوِّيهِ)، ويكون الإدغام بعد إبدال الهمزة ياء فى (رئيا) وواوا فى (تؤويه)، أما المتوسط بحرف زائد كياء النداء والكاف والباء والواو فليس له من هذا الطريق سوى التحقيق نحو (سأوريكم)، و(بأيها)، و(برءوسكم)، (أضحك وأبكى)، (أمات وأحيا). والله أعلم.

أوجه خلاف الراجحة في الأداء

لِخَلاَدٍ ادْغِمْ لِلْمُغيِّرَات مُطْلَقاً وَلِلْمُلْقِيَاتِ ادْغِمْ وَلاَ خُلْفَ يُجْتَلَى[1]

وَيَتَّقِهِ الإِسْكَانَ أَهْمِلْ لِسَكْتِهِ وَأَنْبِئْهُمُ بِالضَّمِ فِي الْوَقْفِ وانقلاَ

بِوَقْفٍ لَدَى التَّعْرِيفِ. أَبْدِلْ وَأَدْغِمَنْ بِوَاوٍ وَيَا أَصْلِيَّتَيْنِ كَمَوْئِلاَ[2]

وَعَنْهُ أَتَى الرسْمِىُّ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ وَوَافَقَ نَحْواً لاَ الْقِيَاسَ فَأُهْمِلاَ[3]

وَإِبدالُ ضَمِّ الْهَمْزِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ وَعَكْسٌ لِلامِ الْفِعْلِ أَوْ لَيْسَ مُفْصَلاَ

وَشَرْطٌ لَهُ إِنْ وَافَقَ الرَّسْمَ يُعْتَمَدْ فَبِالْحَذْفِ فِي مُسْتَهْزِءُونَ وَسَهِّلاَ[4]

وَرَجِّحْ لَهُ التَّخْفِيفَ مِنْ بَعْدِ زَائِدٍ وَرِئْيَا وَتُؤْوِيهِ فَعَنْهُ فَبَدِّلاَ[5]

وَرَجِّحْ لَهُ الإِدْغَامَ فِي حَرْفِ بَلْ طَبَعَ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ خَيِّرْ لَهُ (قَاصِداً وِلا)

وَأَدْغِمْ لَهُ ارْكَبْ ثُمَّ آتِيكَ فَافْتَحَنْ ضِعَافاً وَاضْجِعْ نَحْوَ الأَبْرَارِ مُثِّلاَ

---

(١) رواية التيسير عن خلاد من طريق أبى الفتح عن السامرى عن ابن شَنَبُوذ عن ابن شاذان، وليس فيها عنه خلاف فى إدغام (المغيرات صبحا)، ولا (الملقيات ذكرا).

(٢) من هذا الطريق إسكان (يتقه) بالنور، وليس له سكت على الهمز، وله الضم وقفًا فى هاء (أنبيهم) بالبقرة، والنقل وقفا فى لام التعريف المتبوعة بالهمز نحو (الآخرة)، والإبدال والإدغام وجهًا واحدًا فى المهموز المسبوق بواو أو ياء أصليتين، ك (شيئًا، موئلا).

(٣) يجوز عنه الوقف الرسمى لصحة نقله من طريقه وموافقته للنحو لا القياس فإن لم يصح نقله أو خالف العربية فيهمل.

(٤) يجوز عنه الإبدال على مذهب الأخفش فى الهمزة المكسورة بعد ضم نحو (لؤلؤ) والمضمومة بعد كسر نحو (سنقرئك)، إلا أن الراجح عن الأخفش اشتراط أن تكون الهمزةُ لَام الفعل نحو (سنقرئك)، ولم تكن بعد منفصل نحو (برفع إبراهيم)، أى لا بد أن تكون لام الكلمة، كما لا بد من موافقة الرسم، فلا يجوز فى (مستهزِؤُن) إبدالها ياء على مذهب الأخفش لمخالفة هذا الوجه للرسم، وإنما يجوز الحذف (مستهزون) والتسهيل (مستهزِؤن) على ما ذهب إليه الدانى، وذكره عنه صاحب النشر.

(٥) ومذهب أبى الفتح فى هذه الرواية التخفيف بعد الحرف الزائد وقفا نحو (فينبئكم، سأوريكم، برءوسكم) وإبدال الهمز من (رئيا، تؤويه) وقفا (رييا - توويه).

بِهِ حَمَّلَ الدانِي أبُو الفَتْحِ فَارِسٌ ... وَإنْ أغْفَلَ التَّيْسِيرُ فَالنَّشْرُ أكْمَلاَ
وَيَبْصُطُ بالصَّادِ وأيضا بِبَصْطَةٍ ... وإشمامُهُ فِي الطُّورِ غَاشِيَةٍ عَلاَ[1]

أوجه الكسائى الراجحة

أمِلْ لِلْكِسائِى قَبل هَاءٍ سِوَى الألِفْ ... وَيطْمُثُ لأُولَى ضَمٌ لِلْمِيمِ مُسْجَلاَ
وَلَيْسَ لِدُورِى فِي أُوَارِى إمَالَةٌ ... كَذَا نَحِسَاتٍ (عِنْدَ لَيْثٍ وَأُخْمِلاَ)[2]

(١) الوجه الراجح عن خلاد إدغام اللام من بل فى الطاء (بل طبع)، ويجوز الإظهار والإدغام فى (ومن لم يتب فأولئك)، فقال فى الشاطبية:

(وَإِدْغَامُ باءِ الجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رسَا ... حَمِيداً وَخَيِّرْ فِي يَتُبْ قَاصِداً وِلاَ)

كما أن له إدغام (اركب معنا) والفتح فى (ضعافا) فى النساء، والألف فى (آتيك) موضعى النمل أى بلا إمالة، والثابت عن أبى الفتح من هذا الطريق إمالة الألف التى بين الرائين إذا كانت الثانية مكسورة نحو (الأبرار، من قرار)، ولم يذكر فى التيسير ولا فى الشاطبية، وإغفاله فيهما لا يقتضى إهماله؛ لأنه الثابت عن أبى الفتح فى رواية خلاد من طريق الدانى. وذكر فى النشر، بل ذكره الدانى نفسه فى المفردات وجامع البيان. ومن هذا الطريق أيضًا الصاد فى (ببصط) بالبقرة، و(بصطة) بالأعراف، وإشمام الصاد زايا فى (المصيطرون) بالطور، (وبمصيطر) بالغاشية.

(٢) طريق الدانى فى رواية أبى الحارث ورواية الدورى عن الكسائى من قراءته على أبى الفتح ليس فيها سوى إمالة ما قبل هاء التأنيث وقفا ما عدا الألف (فيعد هذا هو الراجح فى الأداء وإن لم يشتهر)، وبضم الميم من (لم يطمثهن) أى فى الموضع الأول من سورة الرحمن، وعلى ذلك كسر الميم فى الموضع الثانى، وليس للدورى إمالة (أوارى) من طريق التيسير، ولا لليث وهو أبو الحارث إمالة (نحسات) فى فصلت. وقد أشار الشاطبى إلى ضعف هذا الوجه الأخير بقوله (وأخملا) فلا يقرأ به... والله أعلم.

أوجه ابن وردان الراجحة فى الأداء

(وَيَرْوِى ابنُ هَارُونَ سُقَاةَ بِتَوْبَةٍ كَذَا عَمَرَةَ عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ فَاخْمِلاَ)

(ولِلشَّطَوِى عُدَّ انفِرَاداً) فَاهْمِلَنْ تُغَرِّقَكُمْ أيْضاً وَيُخْرِجُ أهْمِلاَ[1]

وَخَاطِئَةُ التَّحقِيقُ ثُمَّ مائَةٌ فِئَةٌ وَثَنْيِهِمَا. إبْدَالُ نَبَّئْنَا عَلاَ

وَفِى المُنْشِئُونَ احذفْ وَحَقِّقْ لِمُوطِئاً وحقق بـ(ملء الأرض) والنَّقلَ أهْمِلاَ[2]

لَنَحْرُقَ فَتحٌ ثُمَّ ضَمٌّ لِرَائِهِ كَذَلِكَ فَافتَحْ حَسْرَتَاىَ مُكَمِّلاَ[3]

أوجه ابن جماز الراجحة

وَعِندَ ابْنِ جَمَّازٍ فَأشْبِعْ لِيَتَّقِهْ وَنُحْرِقُ ضَمٌّ ثُمَّ كَسْرٌ كَذَا تَلاَ

ومُنخَنِقَةُ أخفِ وحَقِّقْ كَهَيْئَةٍ لَهُ مَوْطِئاً أيْضاً وَنَبَّئْنَا انْجَلَى[4]

---

(١) سند رواية التحبير الذى هو أصل الدرة من طريق ابن خيرون عن ابن عتاب عن الحلبى عن الشطوى عن ابن هارون عن ابن شاذان عن الحلوانى عن قالون عن ابن وردان. ولما انفرد الشطوى بقراءة: (سُقَاةَ الحاج وعَمَرَة المسجد) بالتوبة، (وتُغَرِّقكم) بالتشديد بالإسراء، (لا يَخرج) إلا نَكِدًا بالأعراف عدت هذه الإنفرادات مخالفة لما ورد عن ابن وردان، لذا أهملت فى الطيبة، فالأولى عدم الأخذ بها لابن وردان مطلقا. والبيت الأول من قواعد التحرير للشيخ محمد جابر - رحمه الله.

(٢) والتحقيق فى (خاطئة، مائة، فئة وتثنيتهما) طريق الشطوى عن ابن وردان ولا يعد انفراد، خلافاً لما جاء فى النشر، لأنه ورد أيضاً عن ابن العلاف عن زيد عن شبيب. ومن هذا الطريق إبدال (نبئنا) بيوسف، والحذف للهمز فى (المنشون) بالواقعة وتحقيق (موطئا)، ولا نقل فى (ملء الأرض) بآل عمران فتقرأ بالتحقيق مثل حفص.

(٣) كذا له الفتح فى النون والضم للراء مع التخفيف فى (لَنَحْرُقَنَّهُ) بطه، والفتح فى (يا حسرتاىَ) بالزمر.

(٤) طريق ابن جماز فى التحبير عن ابن سوار من طريق الهاشمى، وفيه إشباع (يتقه) بالنور. والأصح فى (لَنُحرِقنه) ضم النون وكسر الراء مع التخفيف لأنها رواية الجمهور عن ابن جماز وما رواه ابن سوار فيه لابن جماز موافقا ابن وردان انفراد منه لا يؤخذ به، وله من هذا الطريق تحقيق (موطئا، نبئنا)، لأن ابن سوار لم يذكر فيهما إبدالا، كما جاء فى النشر، كذلك نأخذ له بالإخفاء فى النون عند الخاء من (المنخنقة) بالمائدة، والتحقيق وعدم الإدغام فى (كهيئة) فى آل عمران والمائدة، لأن ذلك طريق ابن سوار فى الرواية... والله أعلم.

أوجه يعقوب الراجحة في الأداء

وَقِفْ عِنْدَ يَعْقُوبٍ بِهَا السَّكْتِ فِي ... بِمَهْ وَعَمَّهْ وَفِيمَهْ وَرُوَيْسٍ فِي كِلاَ

لِمَهْ ثُمَّ مِمَّهْ لاَ كَرَوْحٍ وَعِنْدَهُ ... لَهُنَّهْ لَدَىَّ مُصْرِخِيَّهْ لَهُ اقْبلاَ[1]

رُوَيسٌ بِإِدْغَامِ جَعَلْ وَقِبِلْ لَهُمْ ... وَأَنَّهْ بِنَجْمٍ لأُخْرَيَيْنِ ذَهَبْ فَلاَ

خِلاَفَ وَأَدْغِمْ مُزجِحاً أَوَّلَيْهِمُ ... جَهَنَّمْ مُّهَادٌ ثُمَّ (بِالحَقِّ أَوَّلاَ)

فَمِنْ طُرُقِ النَّخَّاسِ يَرْوِيهِ نَشْرُنَا ... كَتَابَ بِأَيْدِيهِمْ فَأَظْهِرْهُ تَفْضُلاَ

وَيَا أَسفَى يا وَيْلَتَى ثُمَّ حَسْرَتَى ... وَثَمَّ بِلاَ هَاءٍ بِوَقْفٍ فَأَعْمِلاَ

وَفِي يُونِسٍ فَاقْطَعْ بِهَمْزٍ فَأَجْمِعُوا ... وَمَا جَاءَ مِنْ وَصْلٍ لَدَيْهِ فَأَهْمِلاَ

---

(١) اعتمدنا في رواية رويس عن يعقوب على طريق التحبير وهو عن أبي العز القلانسي من طريق الحمامي عن النخاس عن التمار، وفي رواية روح من طريق ابن سوار عن أبي القاسم المسافر. وفي الوقف بهاء السكت في الروايتين نجد أن رويسا له هاء السكت في الكلمات الخمسة، وهي (عم وفيم وبم ولم ومم)، والثلاثة الأول لروح فقط دون الأخيرين، وانفرد بهما رويس، فيكون ليعقوب بتمامه الهاء في الثلاثة الأولى، ويكون لرويس الهاء في الاثنين الأخيرين. كما نجد أن هاء السكت في النون المشددة لجمع الإناث نحو (لهن وعليهن) ليست لرويس وإنما لروح وحده، لأن أبا العز لم يروها من طريق الحمامي عن رويس، وإنما من طريق القاضي أبي العلاء، ورواها صاحب المستنير لروح. كذلك نجد أن هاء السكت وقفا تلحق المشدد المبني نحو (لدى - مصرخي - على - إلى) عند روح فقط، وليست لرويس حسب ما جاء في النشر، لأنها رواية الداني وابن سوار وابن مهران وابن غلبون ولم يذكرها عن أبي العز.

وها السكتِ فى كالعالمينَ لرَوْحِهم ... كذلك حقَّقْنَا من النشر فانْجَلى[1]

خلف العاشر

وعن عاشرٍ بالسكتِ يروى المُطَوّعى ... لدى كلمة أو كلمتين به تلاَ[2]

«خاتمة»

أَهَلَّتْ بِفَضْلِ اللهِ حَسْنَاءَ تبتغى ... لَهَا كُفُؤاً يَرْقَى بِهَا سَاحَةَ الْعُلاَ

حَلِيماً يَغُضُّ الطَّرْفَ عَمَّا أَصَابَهَا ... عَسَى حُسْنُهَا يُخْفِى الْمَسَاوِىَ أكْمَلاَ

(وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيتًا) ... فَتًى يَرْتَضِى الْقُرآنَ نَهْجاً وَمَنْهَلاَ

---

(١) بتحرير طرق الإدغام الكبير عن رويس يتبين لنا منها أنه لا خلاف فى إدغام (جعل لَّكم) فى النحل، (وقيل لَّهم) بالنمل، (وأنه هُّو أغنى وأقنى) (وأنه هُّو رب الشعرى) وهما الأخيرين فى النجم، كذا (لذهب بِّسمعهم) فى البقرة فلا خلاف فى إدغامها من جميع طرق النخاس، كذلك أن الإدغام مروى عنه من طريق النخاس فى الإرشاد فى (أنه هُّو أضحك وأبكى)، (وأنه هُّو أمات وأحيا)، وهما الأولان فى النجم، وكذلك (الكتاب بالحق وإن الذين)، وهو أول مواضع الكتاب المشار إليه بقولنا: {بالحق أولا}، وخرجت الدرة وخرج التحبير عن طريقهما فلم يذكرا إدغام (جهنم مهاد) بالأعراف مع أنه مروى عن النخاس من غير طريق الكارزينى، وكذا فى الدرة والتحبير إدغام (الكتاب بأيديهم)، مع أنه مروى من رواية أبى العز فى كفايته عن القاضى أبى العلاء ولم يذكره عن الحمامى الذى هو طريق التحبير، فالأولى إظهاره. كذا خرج التحبير عن طريقه فى إثبات هاء السكت لرويس فى (يا أسفى، ويا ويلتى، ويا حسرتى)، و(ثم) {الظرفية} وليست من طريق الحمامى إنما عن القاضى أبى العلاء فلا تثبت فيها هاء السكت من طريق التحبير وقفا. وأما (فأجمعوا) بيونس ففيه القطع لرويس من طريق التحبير، وما ذكر فيه من الوصل وفتح الميم فليس طريق الحمامى، لأن الرواة عنه يجمعون على القطع، كذلك نأخذ لروح وحده الوقف بهاء السكت على جمع المذكر السالم نحو (العالمين)، لأن ذلك هو طريق الرواية عند ابن سوار. والله أعلم.

(٢) هذا طريق المطوعى عن إدريس وفيه السكت على كلمة أو كلمتين نحو (يسألونك، منَ آمن)، وقرأ القَطِيعى عن إدريس وكذا إسحاق بدون السكت (النشر جا ص٤٢٤).

(يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِ أَوْلَى) لأَنَّهُ ... يُقَصِّرُ فِي الطَّاعَاتِ فِيمَا تَحَمَّلا[1]

وَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ الْقُرَانُ شَفِيعُهُ ... عَسَى أَجْرُهُ يَمْحُو الذُّنُوبَ تَفَضُّلا[2]

وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللهِ ثُمَّ صَلاَتِهِ ... عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللهِ خَتْمًا وَأَوَّلا

مَعَ الآلِ وَالصَّحْبِ الْكِرَامِ جَمِيعِهِم ... وَمَنْ (نَقَلُوا الْقُرآنَ عَذْباً وَسَلْسَلا)[3]

وأبياتها أَوْفَتْ ثَمَانِينَ مَعْ مِائَةٍ ... وأَكْرِمْ بِهَا حَسْنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلا[4]

١٤٠٤هـ

وكتبه بفضل الله وتوفيقه

علي بن محمد توفيق النحاس

خادم القرآن الكريم، والمجاز بالقراءات العشر

---

(١) وفى الختام تبدو بحمد الله هذه القصيدة وكأنها حسناء تنادى وتبتغى لها كفؤًا لأنها سلكت سبيل الإسناد العالى وتحرير الطرق، فالقارئ بها يَرقَى ساحة العلا لعلو قراءته، ويأمل ناظمها أن يغض مَن طلبها عن بعض المساوئ التى قد تكون فيها من ضرورة اقتضاها الوزن أو سهو، فعسى أن تختفى هذه المساوئ بسبب حسن هذه القصيدة، وتغلب محاسنها على مساوئها، وقد سبق التنبيه فى أولها على إظهار أى خطأ فيها والتماس العذر لمحررها فلعله يصيب إحدى الحسنيين، وأطلب من كل من استفاد منها أن يدعو لفتى يرتضى القرآن نهجه للعمل به وزادًا يتقرب به إلى ربه لعله يجد الرحمة عند ربه حيًا كان أو ميتًا. إنه يرى نفسه أولى بالذم لأنه لو قاس نفسه بما فى القرآن من زواجر وأوامر لظهرت عيوبه ومساوؤه وهذا سيدنا رسول الله ﷺ يقول، «شيبتنى هود وأخواتها»، لمّا نزل أمر الله تعالى: ﴿فاستقم كما امرت﴾ فكيف بنا نحن!!.

(٢) فليس لنا إلا أن نرجو شفاعة القرآن عند ربنا لما نعلمه من تقصيرنا وذنوبنا.

(٣) وفى الختام نحمد الله ونصلى على خير خلقه.

وقد عرضت قصيدتى هذه التى جمعت الأوجه المقدمة فى الأداء على فضيلة أستاذنا الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - أستاذ القراءات بالأزهر ومعهد الدعوة وشيخ مقرأة السيدة زينب بالقاهرة، فأقرها، كما راجع فضيلته الرسالة الغراء وهى تفصيل لهذه القصيدة تشير إلى طرق الإسناد التى استقينا منها هذه الأوجه المقدمة فى الأداء، فأقرها مع تعديل طفيف فى بعض الألفاظ فى الرسالة وفى القصيدة. وقد زادنى فضيلته البيتَ الأخير من نظمه، وفيه ذكر الآل والصحب ومَن نقل لنا القرآن الكريم، فهم أولو الفضل وأهل الثناء. ولله الحمد أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وإليه نبرأ من حولنا وقوتنا، فهو المنعم المتفضل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٤) البيت الأخير فيه عدد الأبيات ١٨٠ بيتًا - وتاريخ تأليفهما عام ١٤٠٤هـ.

ملحق خاص:
بيان ما اختلف فيه من عد الآيات

اختلف علماء العَدِّ فى الفواصل على عدة روايات:

١-**العد الكوفى:** وهو الذى عليه الكوفيون عاصم وحمزة والكسائى وخلف العاشر، ورُسمت عليه المصاحف برواية حفص عن عاصم. ويروى هذا العد حمزةُ بن الزيات عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - بواسطة ثقاتٍ. وعدد آى القرآن عندهم ٦٢٣٦ آية.

٢ . **العد المدنى:** وهو ما يرويه أهل المدينة، وقد اختلف عنهم فى روايتين:

أ . **العـد المـدنى الأول:** ويرويه نافع عن أبى جعفر وشيبة بن نِصاح، ووقع الخلاف بين أبى جعفر وشيبة فى بعض المواضع وهو فى روايتهم ٦٢١٧ آية. ويؤخذ به لقالون وأبي جعفر وأبي عمرو.

ب . **العد المدنى الأخير:** ويرويه إسماعيل بن جعفر عن يزيد (أبى جعفر) وشيبة، وقد اعتمدته المصاحف فى رواية ورش. وهو فى هذه الرواية ٦٢١٤ آية.

٣ . **العد المكى:** ويرويه ابن كثير، واسنده لأبىّ بن كعب - رضي الله عنه - وعدد الآيات عنده ٦٢١٠ آية.

٤ .**العد البصرى:** ويؤخذ به لأبى عمرو ويعقوب، ويرويه عطاء بن يسار وعاصم الجحدرى. وعدد الآى عندهم ٦٢١٤ آية.

٥ .**العد الشامى:** يرويه ابن عامر وينسب إلى عثمان - رضي الله عنه - وعدد الآى عنده ٦٢٢٦.

☆ وقد أهملنا **العدَّ الحمصى** تبعًا لأبى عمرو الدانى والشاطبى - رحمهما الله تعالى.

☆ وفائدة معرفة الخلاف فى رؤوس الآيات أن يلتزم القارئ بالرواية الثابتة عن الأئمة، موافقًا لهم فى الوقف على رؤوس الآيات التى ثبتت عنهم.

وفيما يلى أوجه الخلاف عن العد الكوفى حسب ترتيب السور وأرقام الآيات المدونة فى المصحف الكوفى ، ويكون ما سكتنا عنه موافقًا للعد الكوفى.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان المختلف فيه من رؤوس الآيات عن العد الكوفي في المصحف

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الفاتحة	١	الرحيم	لا يعد البسملة البصرى والشامى والمدنى.
"	٧	أنعمت عليهم	يعده البصرى والشامى والمدنى بدل البسملة.
البقرة	١	الـم	لا يعدها سوى الكوفى.
"	١٠	عذاب أليم	يعده الشامى.
"	١١	مصلحون	لا يعده الشامى.
"	١١٤	خائفين	يعده البصرى.
"	١٩٧	الألباب	لا يعده المكى والمدنى الأول (الموضع الثانى فى السورة).
"	٢٠٠	خلاق	لا يعده المدنى الأخير.
"	٢١٩	ماذا ينفقون	يعده المدنى الأول والمكى (الموضع الثانى فى السورة).
"	٢١٩	لعلكم تتفكرون	لا يعده البصرى والمدنى الأول والمكى.
"	٢٢٥	معروفا	يعده البصرى
"	٢٥٥	القيوم	يعده البصرى والمكى والمدنى الأخير.
"	٢٥٧	إلى النور	يعده المدنى الأول.
آل عمران	١	الم	لا يعده سوى الكوفى.
"	٢	والإنجيل	لا يعده الشامى (الموضع الأول).
"	٢	الفرقان	يعده غير الكوفى.
"	٤٨	الإنجيل	لا يعده غير الكوفى (الموضع الثانى).
"	٤٩	بنى إسرائيل	يعده البصرى.
"	٩٢	مما تحبون	يعده الشامى والمكى والمدنى الأول عن شيبة.
"	٩٧	مقام إبراهيم	يعده الشامى والمدنى الأول عن أبى جعفر.
النساء	٤٤	السبيل	لا يعده المدنى والبصرى والمكى.
"	١٧٣	عذابا أليما	يعده الشامى.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
المائدة	١	بالعقود	يعده غير الكوفى.
"	١٥	كثير	يعده غير الكوفى.
"	٢٣	غالبون	يعده البصرى.
الأنعام	١	والنور	معدود للمكى والمدنى.
"	٦٦	بوكيل	لا يعده غير الكوفى.
"	٧٣	فيكون	يعده غير الكوفى.
"	١٦١	مستقيم	يعده غير الكوفى.
الأعراف	١	المص	لا يعده غير الكوفى.
"	٢٩	له الدين	يعده البصرى والشامى.
"	٢٩	تعودون	لا يعده غير الكوفى.
"	٣٨	من النار	يعده المدنى والمكى.
"	١٣٧	بنى إسرائيل	يعده المدنى والمكى.
الأنفال	٣٦	ثم يُغلبون	يعده البصرى والشامى.
"	٤٢	كان مفعولا	يعده غير الكوفى (الموضع الأول).
"	٦٢	وبالمؤمنين	لا يعده البصرى.
التوبة	٣	من المشركين	يعده البصرى (الموضع الثانى).
"	٣٩	أليما	يعده الشامى.
"	٧٠	وثمود	يعده المكى والمدنى.
يونس	٢٢	له الدين	يعده الشامى.
"	٢٢	من الشاكرين	لا يعده الشامى.
"	٥٧	الصدور	يعده الشامى.
هود	٥٤	تشركون	لا يعده غير الكوفى.
"	٧٤	قوم لوط	لا يعده البصرى.
"	٨٣	من سجيل	معدود للمكى والمدنى الأخير.
"	٨٣	منضود	لا يعده المكى ولا المدنى الأخير.
"	٨٦	كنتم مؤمنين	يعده المكى والمدنى.
"	١١٨	مختلفين	لا يعده المكى والمدنى.
"	١٢١	عاملون	لا يعده المكى والمدنى الأخير.
الرعد	٥	جديد	يعده غير الكوفى.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الرعد	١٦	البصير	يعده الشامى.
"	١٦	النور	يعده غير الكوفى.
"	١٨	الحساب	يعده الشامى.
"	٢٣	من كل باب	لا يعده المكى والمدنى.
إبراهيم	١	النور	يعده المكى والمدنى والشامى.
"	٥	النور	يعده المكى والمدنى والشام.
"	٩	ثمود	يعده المدنى والمكى والبصري.
"	١٩	جديد	لا يعده البصرى والمكى والمدنى الأخير.
"	٢٤	السماء	لا يعده المدنى الأول.
"	٣٣	النهار	لا يعده البصرى.
"	٤٢	الظالمون	يعده الشامى وحده.
الإسراء	١٠٧	سجدا	لا يعده غير الكوفى.
الكهف	١٣	هدى	لا يعده الشامى.
"	٢٢	قليل	يعده المدنى الأخير.
"	٢٣	غدا	لا يعده المدنى الأخير.
"	٢٣	زرعا	لا يعده المكى والمدنى الأول.
"	٣٥	أبدا	لا يعده الشامى والمدنى الأخير.
"	٨٤	من كل شئ سببا	لا يعده المكى والمدنى الأول.
"	٨٥،٨٩،٩٢	سببا	الثلاثة لا يعدها المكى والمدنى والشامى.
"	٨٦	عِندَها قوما	يعده المدنى الأول والمكى والشامى والبصرى.
"	١٠٣	أعمالا	لا يعده المدنى المكى والمدنى.
مريم	١	كٓهيعٓصٓ	لا يعده سوى الكوفى.
"	٤١	إبراهيم	يعده المدنى الأخير والمكى وهو الموضع الأول.
"	٧٥	مدا	يعده غير الكوفى.
طــه	١	طه	لا يعده غير الكوفى.
"	٣٣	نسبحك كثيرا	لا يعده البصرى.
"	٣١	ونذكرك كثيرا	لا يعده البصري.
"	٣٩	محبة مَنى	يعده الشامي والمكي والمدني.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
طـــــه	٤٠	ولا تحزن	يعده الشامي.
"	٤٠	مدين	يعده الشامي.
"	٤٠	فتونا	يعده الشامي والبصري.
"	٤١	لنفسي	لا يعده المكي والمدني والبصري.
"	٤٧	إسرائيل	يعده الشامي (الموضع الأول).
"	٧٧	إلى موسى	يعده الشامي.
"	٧٨	ما غشيهم	لا يعده غير الكوفي.
"	٨٦	أسفا	يعده المكي والمدني الأول.
"	٨٦	حسنا	يعده المدني الأخير.
"	٨٧	السامري	لا يعده المدني الأخير.
"	٨٨	إله موسى	يعده المكي والمدني الأول.
"	٨٨	فنسي	لا يعده المكي والمدني الأول.
"	٨٩	قولا	يعده المدني الأخير.
"	٩٢	ضلوا	لا يعده غير الكوفي.
"	١٠٦	صفصفا	لا يعده المكي والمدني.
"	١٢٣	مني هدى	يعده غير الكوفي.
"	١٣١	الدنيا	يعده غير الكوفي.
الأنبياء	٦٦	ولا يضركم	لا يعده غير الكوفي.
الحج	١٩	الحميم	لا يعده غير الكوفي.
"	٢٠	والجلود	لا يعده غير الكوفي.
"	٤٢	وثمود	لا يعده الشامي.
"	٤٣	وقوم لوط	لا يعده الشامي والبصري.
"	٧٨	المسلمين	يعده المكي بخلف عنه.
المؤمنون	٤٥	وهارون	يعده غير الكوفي.
النور	٣٦	والآصال	لا يعده المكي والمدني.
"	٤٣	بالأبصار	لا يعده المكي والمدني.
الشعراء	١	طسٓمٓ	لا يعده غير الكوفي.
"	٤٩	فلسوف تعلمون	يعده غير الكوفي.
"	٩٢	تعبدون	لا يعده البصري.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الشعراء	٢١٠	الشياطين	لا يعده المكى والمدنى الأخير (الموضع الأول).
النمل	٣٣	شديد	يعده المكى والمدنى.
"	٤٤	قوارير	يعده غير الكوفى.
القصص	١	طسم	لا يعده غير الكوفى.
"	٢٣	يسقون	يعده غير الكوفى.
العنكبوت	١	الم	لا يعده غير الكوفى.
"	٢٩	السبيل	يعده المكى والمدنى.
"	٦٥	الدين	يعده البصرى والشامى.
الروم	١	الم	لا يعده غير الكوفى.
"	٢	الروم	لا يعده المكى والمدنى الأخير.
"	٤	بضع سنين	يعده المكى والبصرى والشامى والمدنى الأخير.
"	٥٥	المجرمون	يعده المدنى الأول.
لقمان	١	الم	لا يعده غير الكوفى.
"	٣٢	الدين	يعده الشامى والبصرى.
السجدة	١	الم	لا يعده غير الكوفى.
"	١٠	جديد	يعده المكى والمدنى والشامى.
سبأ	١٥	شمال	يعده الشامى.
"	٧	شديد	للشامى والبصرى.
"	١٦	جديد	لا يعده البصرى.
"	١٩	البصير	لا يعده البصرى.
"	٢٠	النور	لا يعده البصرى.
"	٢٢	القبور	لا يعده الشامى.
"	٤١	نزولا	يعده البصرى.
"	٤٣	تبديلا	يعده البصرى والمدنى الأخير والشامى.
يس	١	يس	لا يعده غير الكوفى.
الصافات	٢٢	وما كانوا يعبدون	لا يعده البصرى.
"	١٦٧	ليقولون	لا يعده أبو جعفر عن المدنى الأول.
ص	١	ذى الذكر	لا يعده غير الكوفى.
"	٣٧	غواص	لا يعد عند البصرى.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
ص	٨٤	والحق أقول	لا يعده سوى الكوفى والبصرى بخلاف عنه.
الزمر	٣	يختلفون	يعده غير الكوفى.
"	١١	له الدين	لا يعده المكى والمدنى والبصرى.
"	١٤	له دينى	لا يعده المكى والمدنى والبصرى والشامى (غير الكوفى).
"	١٧	فبشر عباد	لا يعده المكى والمدنى الأول.
"	٢٠	الأنهار	يعده المكى والمدنى الأول.
"	٣٦	من هاد	لا يعده غير الكوفى ويليه «ومن يهد الله»(الموضع الثانى).
"	٣٩	فسوف تعلمون	لا يعده غير الكوفى.
غافر	١	حمٓ	لا يعده غير الكوفى.
"	١٥	التلاق	لا يعده الشامى.
"	١٦	بارزون	يعده الشامى.
"	١٨	كاظمين	يعده غير الكوفى.
"	٥٣	الكتاب	لا يعده البصرى والمدنى الأخير.
"	٥٨	البصير	يعده الشامى والمدنى الأخير.
"	٧١	يسحبون	لا يعده البصرى والمدنى الأول والمكى.
"	٧٢	فى الحميم	يعده المكى والمدنى الأول.
"	٧٣	تشركون	لا يعده المكى والمدنى والبصرى ويعده الشامى بخلف عنه.
فصلت	١	حمٓ	لا يعده غير الكوفى.
"	١٣	وثمود	لا يعده الشامى والبصرى.
الشورى	١،٢	حمٓ، عٓسٓقٓ	لا يعدهما غير الكوفى.
"	٣٢	كالأعلام	لا يعده غير الكوفى.
الزخرف	١	حمٓ	لا يعده غير الكوفى.
"	٥٢	مهين	يعده المكى والمدنى والبصرى.
الدخان	١	حمٓ	لا يعده غير الكوفى.
"	٣٤	ليقولون	لا يعده غير الكوفى.
"	٤٣	الزقوم	لا يعده المدنى الأخير والمكى.
"	٤٥	البطون	لا يعده الشامى والمدنى الأول.
الجاثية	١	حمٓ	لا يعده غير الكوفى.
الأحقاف	١	حمٓ	لا يعده غير الكوفى.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
محمد	٤	أوزارها	يعده غير الكوفى.
"	١٥	للشاربين	يعده البصرى.
الطور	١	والطور	لا يعده المكى والمدنى.
"	١٣	دعًا	لا يعده المكى والمدنى والبصرى.
النجم	٢٨	شيئا	لا يعده غير الكوفى.
"	٢٩	عن من تولى	يعده الشامى.
"	٢٩	الدنيا	لا يعده الشامى.
الرحمن	١	الرحمن	لا يعده المدنى والمكى والبصرى.
"	٣	الإنسان	لا يعده المدنى.
"	١٠	للأنام	لا يعده المكى.
"	٣٥	من نار	يعده المكى والمدنى.
"	٤٣	المجرمون	لا يعده البصرى.
الواقعة	٨	فأصحاب الميمنة	يعده غير الكوفى (الأول).
"	٩	وأصحاب المشئمة	يعده غير الكوفى (الأول).
"	١٥	موضونة	لا يعده البصرى والشامى.
"	١٨	وأباريق	يعده المكى والمدنى الأخير.
"	٢٢	وحور عين	لا يعده سوى الكوفى والمدنى الأول.
"	٢٥	ولا تأثيما	لا يعده المكي والمدنى الأول.
"	٢٧	وأصحاب اليمين	لا يعده الكوفى والمدنى الأخير(الموضع الأول).
"	٣٥	إنشاءً	لا يعده البصرى.
"	٤١	وأصحاب الشمال	يعده غير الكوفى (الأول).
"	٤٢	وحميم	لا يعده المكى.
"	٤٧	يقولون	يعده المكى.
"	٤٩	الآخرين	لا يعده الشامى والمدنى الأخير.
"	٥٠	لمجموعون	يعده الشامى والمدنى الأخير.
"	٨٩	وريحان	يعده الشامى.
الحديد	١٣	العذاب	لا يعده غير الكوفى.
"	٢٧	الإنجيل	يعده البصرى.
المجادلة	٢٠	الأذلين	لا يعده المكي والمدني الأخير.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الطلاق	٢	واليوم الآخِر	يعده الشامي.
"	٢	مخرجا	لا يعده المدنى الأول والشامى والبصرى.
"	١٠	الألباب	يعده المدنى الأول.
الملك	٩	نذير	يعده المكى والمدنى الأخير والمدنى الأول عن شيبة فقط ولا يعده أبو جعفر.
الحاقة	١	الحاقة	لا يعده غير الكوفى.
"	٢٥	بشماله	يعده المكى والمدنى.
المعارج	٤	سنة	لا يعده الشامي.
نوح	٢٣	سواعا	يعده غير الكوفى.
"	٢٣	نسرا	لا يعده غير الكوفى والمدنى الأخير.
"	٢٤	كثيرا	يعده المدنى الأول والمكى.
"	٢٥	نارا	يعده غير الكوفى.
الجن	٢٢	احد	يعده المكى.
"	٢٢	ملتحدا	لا يعده المكى.
المزمل	١	المزمل	لا يعده المكى والبصرى والمدنى الأخير.
"	١٥	رسولا (الأول)	يعده المكى.
"	١٥	رسولا (الثانى)	لا يعده المكى بخلف عنه.
"	١٧	شِيبا	لا يعده المدنى الأخير.
المدثر	٤٠	يتساءلون	لا يعده المدنى الأخير.
"	٤١	المجرمين	لا يعده شامى والمكى.
القيامة	١٦	لتعجل به	لا يعده غير الكوفى.
النبأ	٤٠	قريبا	يعده البصرى ويعده المكى بخلاف عنه.
النازعات	٣٣	ولأنعامكم	لا يعده البصرى والشامى.
"	٣٧	طغى	لا يعده المكى والمدنى.
عبس	٢٤	طعامه	لا يعده المدنى الأول عن أبى جعفر.
"	٣٣	الصاخة	لا يعده الشامى.
التكوير	٢٦	تذهبون	لا يعده المدنى الأول عن يزيد (أبو جعفر).
الانشقاق	٧	بيمينه	لا يعده البصرى والشامي.
"	١٠	ظهره	لا يعده البصرى والشامي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الطارق	١٥	كيدا	لا يعده المدنى الأول (الموضع الأول).
الفجر	١٥	ونعّمه	يعده المكى والمدنى.
"	١٦	رزقه	يعده المكى والمدنى.
الفجر	٢٣	بجهنم	يعده المكى والمدنى والشامى.
"	٢٩	عبادى	لا يعده سوى الكوفى.
الشمس	١٤	فعقروها	يعده المدنى الأول والمكى بخلاف عنهما.
العلق	٩	ينهى	لا يعده الشامى.
"	١٥	يَنْتَهِ	يعده المكى والمدنى.
القدر	٣	ليلة القدر	يعده المكى والشامى (الموضع الثالث).
البينة	٥	الدين	يعده الشامى والبصرى.
الزلزلة	٦	أشتاتا	لا يعده المدنى الأول والكوفى.
القارعة	١	القارعة	لا يعده غير الكوفى.
"	٦	موازينه (الأول)	لا يعده البصرى والشامى.
"	٨	موازينه (الثانى)	لا يعده البصرى والشامى.
العصر	١	والعصر	لا يعده المدنى الأخير.
"	٣	بالحق	يعده المدنى الأخير.
قريش	٤	جوع	يعده المكى والمدنى.
الماعون	٦	يراءون	لا يعده المكى والمدنى والشامى.
الإخلاص	٣	لم يلد	يعده المكى والشامى.
الناس	٤	الوسواس	يعده المكى والشامى.

أهم المراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) حرز الأماني للإمام الشاطبي وهي قصيدة الشاطبية.

(٣) قصيدة الدرة المضية للإمام ابن الجزرى.

(٤) كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى ط. دار الكتاب العربى.

(٥) النشر فى القراءات العشر ط. دار الفكر.

(٦) كتاب تحبير التيسير لابن الجزرى ط. دار الكتب العلمية.

(٧) كتاب المفردات للإمام الدانى ط. دار القرءان.

(٨) غيث النفع فى القراءات السبع للإمام السفاقصى.

(٩) شرح ابن القاصح للشاطبية ط. الحلبى.

(١٠) الوافى شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضى.

(١١) البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضى.

(١٢) فريدة الدهر فى تأصيل وجمع القراءات العشر للشيخ محمد إبراهيم محمد سالم.

(١٣) منظومة فتح الكريم للإمام محمد المتولى.

(١٤) فتح القدير شرح تنقيح التحرير للشيخ عامر السيد عثمان.

(١٥) منظومة عزو الطرق للإمام محمد المتولى.

(١٦) النجوم اللوامع فى شرح مقرأ الإمام نافع للمارغينى ط. المكتبة القديمة بتونس.

(١٧) الدر النثير شرح التيسير للمالقى ط. دار النعمة.

(١٨) شرح بلوغ الأمنية للشيخ الضباع بهامش شرح ابن القاصح ط. الحلبى.

(١٩) الإضاءة فى أصول القراءة للشيخ على الضباع ط. عبد الحميد حنفى.

(٢٠) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للشيخ البنا. ط. دار الكتب العلمية.

(٢١) شرح الدرة للشيخ السمانودى ط. الأزهر.

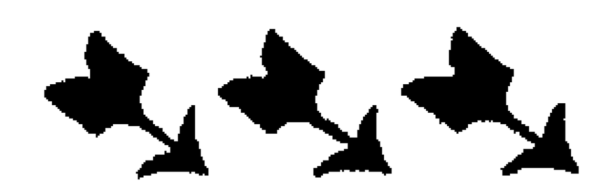
(٢٢) جامع البيان للإمام الدانى مخطوط. دار الكتب المصرية ميكرو فيلم رقم (٤٦٧٦).

(٢٣) تقريب النشر للإمام ابن الجزرى ط. الحلبى.

(٢٤) غاية النهاية فى طبقات القراءات للإمام ابن الجزرى ط. مكتبة المتنبى.

المحتويات

تم بحمد الله



رقم الايداع : ١٥٦٣٤ / ٢٠٠٤م

الترقيم الدولي / 977-241-099-2
I.S.B.N

صدر عن مكتبة الآداب

▣ **الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم:** أ. د. عبدالجواد الطيب، صدر منه ١٧ كتابًا الثمن: ١٢٣ جنيهًا. ▣ **إعراب جزء عم:** أ. د. عبدالجواد الطيب: ٢٠ جنيهًا. ▣ **شرح الجزرية:** لابن يالوشة ٤,٥ جنيهًا ▣ **شرح الجزرية:** للشيخ زكريا الأنصاري: ٤,٥ جنيهًا. ▣ **الوجيز في أحكام تلاوة الكتاب العزيز:** د. علي محمد توفيق النحاس: جنيهان. ▣ **الأوجه الراجحة في الأداء عن العشرة القراء:** د. علي محمد توفيق النحاس: ٦ جنيهات. ▣ **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية:** د. أحمد سعد محمد: ٢٠ جنيهًا. ▣ **الأدب المفرد:** للإمام البخاري: ١٢ جنيهًا. ▣ **إفحام الأقران في مبهمات القرآن:** للإمام السيوطي: ٣ جنيهات ▣ **القضايا الكبرى في الإسلام:** عبدالمتعال الصعيدي. ▣ **المجددون في الإسلام:** عبدالمتعال الصعيدي. ▣ **الدعاء المستجاب من الحديث والكتاب:** أحمد عبدالجواد والشيخ عبدالحليم محمود: ١,٥ جنيهًا. ▣ **الطبقات الكبرى:** للإمام الشعراني تحقيق عبدالرحمن حسن محمود: ٣٥ جنيهًا. ▣ **الطبقات الصغرى:** للإمام الشعراني: تحقيق سعيد هارون عاشور: ٩ جنيهات ▣ **نساء النبي ﷺ:** سعيد هارون عاشور: ٦ جنيهات. ▣ **كرامات الصحابة:** سعيد هارون عاشور: ٥ جنيهات. ▣ **سيرة الرسول ﷺ:** الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي: ٢٣ جنيهًا. ▣ **فقه السنة:** للشيخ سيد سابق: ٣٠ جنيهًا. ▣ **الخطط المقريزية:** للمقريزي: ٤٥ جنيهًا. ▣ **مائة حديث وحديث:** محمود خاطر: ٢ جنيهان. ▣ **سيرة** ... **الرسول ﷺ:** للعلامة ابن خلدون: ٥ جنيهات. ▣ **مراثي النبي ﷺ:** د. محمد ... ١٢ جنيهًا. ▣ **البردة:** للإمام البوصيري: ٣ جنيهات. ▣ **نهج البردة:** لأمير ا... شوقي: ٤,٥ جنيهًا. ▣ **شرح الهمزية:** للبوصيري: ٤,٥ جنيهًا. ▣ **بانت سع**... زهير. شرح التبريزي: ٤,٥ جنيهًا. ▣ **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن** ... محمد مكي نصر الجريسي: ١٠ جنيهات. ▣ **إعراب سورة يس:** أ د. عبدالفتـ... جنيهات. ▣ **إعراب جزء تبارك:** أ. د. عبدالفتاح سليم: ١٣ جنيهًا. ▣ **معجم مصطلحات الصوفية لابن عربي:** شرح سعد هارون عاشور: ٧ جنيهات.

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني adabook@hotmail. com